وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامـعة أبو بـكر بلـقايـد – تلمسان.

كلية الحـقوق والعلـوم السيـاسيـة

قسـم العلـوم السياسيـة

مطبوعة بيداغوجية بعنوان:

النظام الاقتصادي الدولي

محاضرات ألقيت على طلبة سنة ثالثة ليسانس

تخصص علاقات دولية

من إعداد:الأستاذة بلخثير نجية

السنة الجامعية: 2026/2025

تمهيد

يمثل النظام الاقتصادي العالمي الإطار الذي يحدد العلاقات الاقتصادية بين مختلف الدول والجهات الفاعلة الاقتصادية على المستوى الدولي، ويشمل مجموعة من القواعد والمؤسسات والآليات التي تحكم التجارة الدولية والاستثمار والتدفقات المالية والتكنولوجية بين الدول، وقد شهد هذا النظام تطورات سريعة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، لا سيما مع إنشاء مؤسسات اقتصادية دولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات)، التي تطورت لاحقًا إلى منظمة التجارة العالمية، ويتسم النظام الاقتصادي العالمي المعاصر بدرجة عالية من الترابط والتداخل بين الاقتصادات الوطنية نتيجة للتقدم التكنولوجي وتوسع العولمة الاقتصادية.

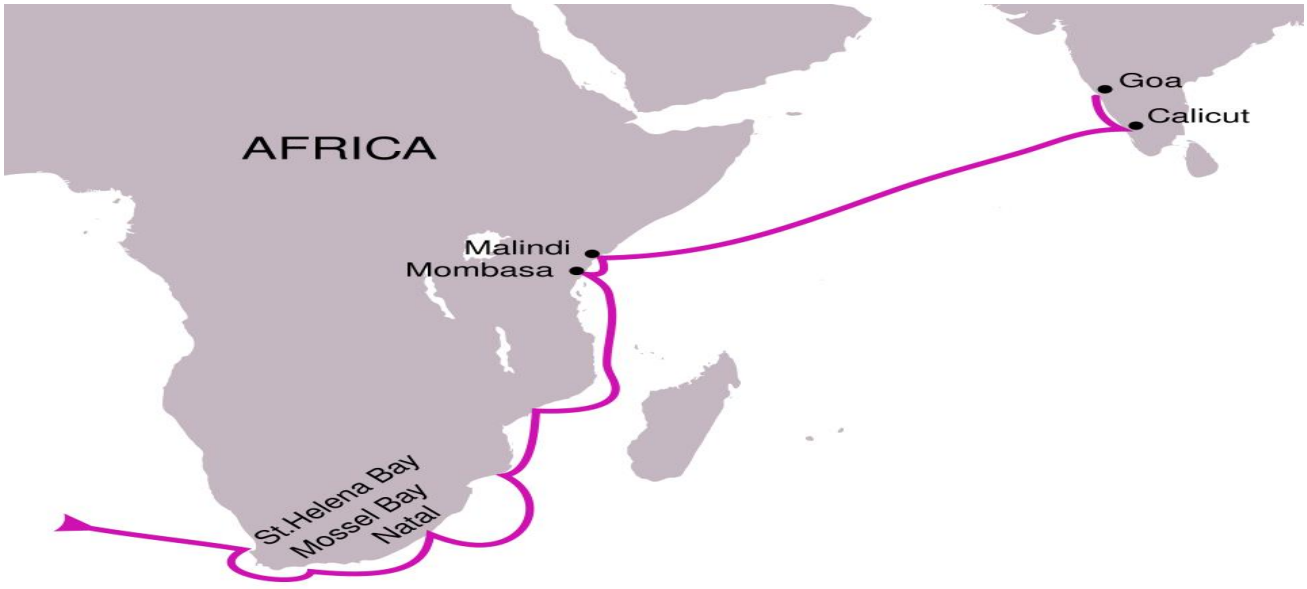
وعلى الرغم من النمو الاقتصادي وتوسع التجارة والاستثمار الذي حققه هذا النظام، فإنه لا يزال يعكس تفاوتات كبيرة بين الدول المتقدمة والنامية، سواء من حيث مستويات الدخل والثروة أو القدرة على التأثير في القرارات الاقتصادية الدولية، الأمر الذي أدى إلى استمرار الفجوة التنموية بين الشمال والجنوب، وظهور العديد من التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه دول العالم الثالث، بما في ذلك الفقر والبطالة والديون الخارجية وضعف البنية التحتية الإنتاجية وتراجع الخدمات الاجتماعية، ومن هنا، تبرز أهمية دراسة النظام الاقتصادي العالمي لفهم طبيعة العلاقات الاقتصادية الدولية، وآليات مؤسساته، وتداعياته المختلفة على مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول.

المحورالأول: مفهوم ونشأة النظام الاقتصادي الدولي:

نشأة النظام الاقتصادي الدولي:

ارتبطت نشأة النظام الاقتصادي الدولي وتطوره إلى ملامحه الحالية بنشأة وتطور ظاهرة العولمة الاقتصادية، هذه الأخيرة التي لها جذور ضاربة في التاريخ والتي تعود إلى القرن الخامس عشر الذي شهد بداية ما يسمى بعصر الكشوفات الجغرافية، مثّلت الرحلات البرتغالية والإسبانية نقطة تحوّل محورية في تاريخ العلاقات الاقتصادية الدولية، فقد وصل البرتغاليون إلى سواحل غرب إفريقيا عام 1434، ثم إلى رأس الرجاء الصالح عام 1488 بقيادة الملاح البرتغالي بارتولوميو دياز[1] ، قبل أن ينجح فاسكو دا غاما في الوصول إلى الهند عام 1498، وفي الوقت نفسه، وصل كريستوفر كولومبوس إلى العالم الجديد عام 1492، ممهدًا الطريق لتوسع أوروبي غير مسبوق عبر القارات[2].

الشكل: الطريق الذي سلكه الملاح البرتغالي فاسكو دا غاما* خلال رحلته الأولى (1497 - 1499)



المصدر:

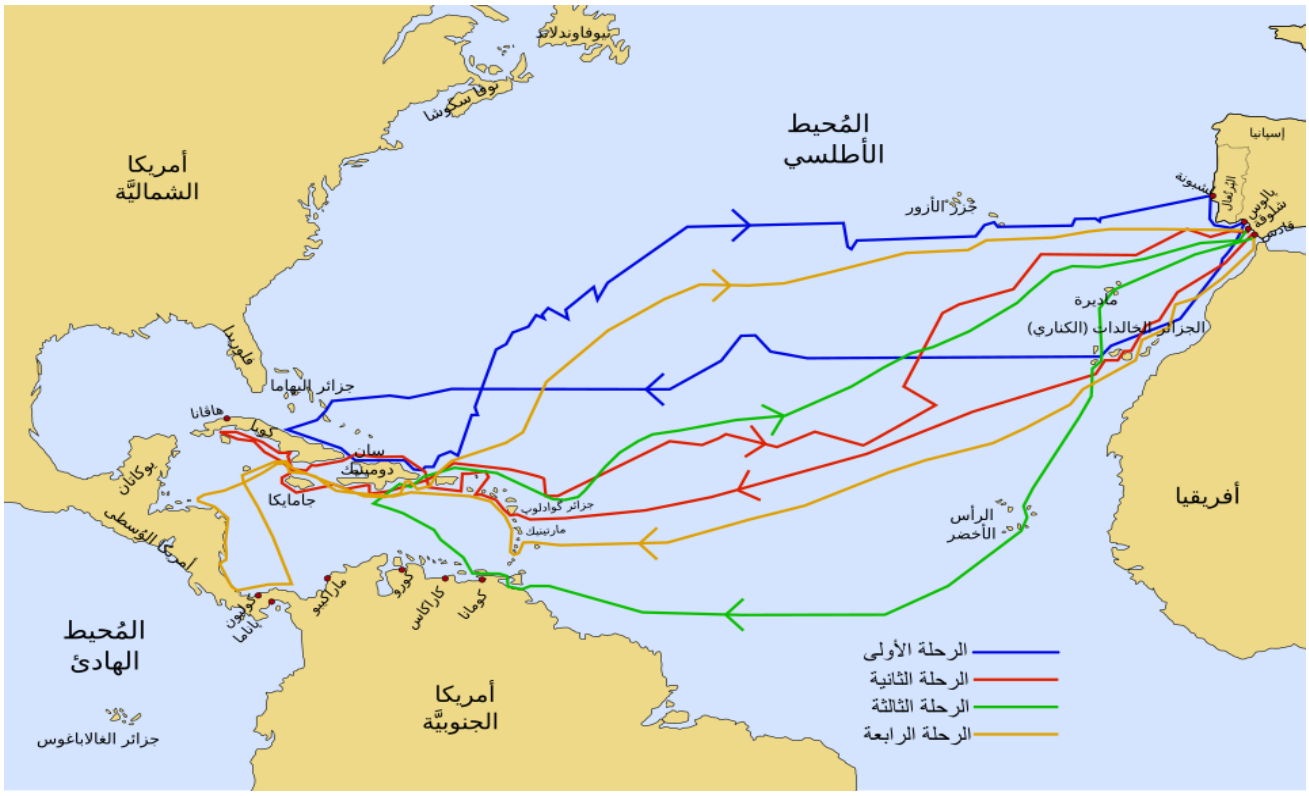
https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AA%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%AE_%D8%A7%D9%84%(D8%A8%D8%B1%D8%AA%D8%BA%D8%A7%D9%84_(1415%E2%80%931542

[1] فروانة، حازم أحمد، تاريخ الوقائع الاقتصادية: مطبوعة محاضرات موجهة لطلبة السنة الأولى جذع مشترك علوم اقتصادية. تلمسان: جامعة أبي بكر بلقايد، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2019.ص 29.

[2] J. H. Parry, The Age of Reconnaissance: Discovery, Exploration and Settlement 1450–1650 (Berkeley: University of California Press, 1981), 32–68.

* عاصر فاسكو دا غاما فترة كانت فيها أوروبا تبحث عن طرق تجارية بحرية جديدة للوصول إلى آسيا، خاصة للحصول على التوابل والسلع الشرقية دون المرور بالطرق البرية التي كانت تسيطر عليها قوى متعددة، كما كلفه الملك البرتغالي مانويل الأول بقيادة رحلة بحرية تهدف إلى الوصول إلى الهند عبر الدوران حول إفريقيا، وهو ما نجح فيه بين سنتي 1497 و1499، ليصبح أول أوروبي يصل إلى الهند بحراً عبر هذا المسار.

الشكل: رحلات كولمبوس الأربعة.



الرحلة الأولى: 1492-1493 م

الرحلة الثانية: 1493-1496 م

الرحلة الثالثة: 1498-1500 م

الرحلة الرابعة: 1502-1504 م

المصدر: https://www.worldhistory.org/Christopher_Columbus

ساهمت هذه الاكتشافات في ربط مناطق مختلفة من العالم من خلال شبكة تجارية متنامية، مما أدى إلى حركة البضائع ورؤوس الأموال والأفراد والأفكار على نطاق عالمي لأول مرة في التاريخ. ، والقارة الأمريكية الشمالية في 1492م، والهند 1498م، والمحيط الهادي عبر أمريكا الوسطى سنة 1513م، إنتهاءًا بأوّل رحلة دوران حول الأرض في 1522م، وهناك بدأ الأوربيون يفكرون في السيطرة على الأسواق العالمية لترويج منتجاتهم ، فبدأت الرأسمالية التجارية التي تدل على نشوء العولمة التي ينظر لها على أنها تأسست مع بدايات الرأسمالية التي بنت الحضارات التي تسيطر في يومنا هذا[3].

[3] Ibid, p43

أدت هذه التحولات إلى ظهور ما يُعرف بالرأسمالية التجارية، التي اعتمدت على توسيع التجارة الخارجية، وتكديس المعادن النفيسة، وتعزيز القوة الاقتصادية للدول الأوروبية من خلال السيطرة على المستعمرات والأسواق الخارجية.[4]

وشكّل هذا النظام الاقتصادي الأساس الأولي للعلاقات الاقتصادية العالمية، حيث بدأت عملية دمج الاقتصادات المحلية والإقليمية في شبكة عالمية مترابطة بشكل متزايد - وهو تطور يعتبره العديد من الباحثين المرحلة الأولى من العولمة الاقتصادية[5].

ومع توسع النفوذ الأوروبي خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر، ظهرت شركات تجارية كبرى احتكرت التجارة الدولية، مثل شركة الهند الشرقية الإنجليزية وشركة الهند الشرقية الهولندية، اللتين لعبتا دورًا محوريًا في توسيع التجارة العالمية وربط أوروبا بآسيا وأفريقيا والأمريكتين، وقد ساهمت هذه الشركات في بناء نظام اقتصادي عالمي قائم على التقسيم الدولي للعمل واستغلال الموارد الطبيعية للمستعمرات لخدمة المراكز الرأسمالية الأوروبية.[6]

وفي القرن الثامن عشر، أعطت الثورة الصناعية دفعة جديدة للرأسمالية، فقد أدى التقدم التكنولوجي وظهور المصانع الحديثة إلى زيادات غير مسبوقة في الإنتاج، مما خلق حاجة متزايدة للأسواق الخارجية لبيع السلع المصنعة وتأمين المواد الخام. ونتيجة لذلك، تعززت الروابط الاقتصادية بين مختلف مناطق العالم، وبدأت ملامح الاقتصاد العالمي الحديث تتشكل تدريجياً.[7]

وهناك من يرى أن نشأة العولمة كانت بفعل العديد من العوامل السياسية العالمية تجلت في مظاهر كثيرة كإدخال توقيت العمل وفق خط غرينتش في سنة 1845م، و أيضا نشأة عصبة الأمم سنة 1919م، وظهور هيئة الأمم المتحدة عام 1945م، لتحقيق التعاون الدولي في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وإنشاء محكمة العدل الدولية، ومجلس الأمن الدولي، واتفاقية التعريفة الجمركية التي تحولت إلى منظمة التجارة العالمية،وأوّل مؤتمر في التنمية البشرية أقامته

[4] Charles P. Kindleberger, World Economic Primacy: 1500 to 1990 (New York: Oxford University Press, 1996), 18–25.
[5] Peter N. Stearns, Globalization in World History, 4th ed. (London: Routledge, 2021), description of the book, Themes in World History series, p 11.
[6] Kenneth Pomeranz and Steven Topik, The World That Trade Created: Society, Culture, and the World Economy, 1400 to the Present, 4th ed. (New York: Routledge, 2017), p. .39
[7] David S. Landes, The Unbound Prometheus: Technological Change and Industrial Development in Western Europe from 1750 to the Present (Cambridge: Cambridge University Press, 2003), 40–85.

هيئة الأمم المتحدة في السبعينيات وكلها أحداث عالمية مكنت من النزعة الكونية وتسهيل الإتصالات في العالم وتقريب المسافات إلى درجة حولته إلى قرية صغيرة.

وهناك من يرى بأنَّ نشوء العولمة كان بعد الحرب العالمية الثانية[8]، تحديدًا مع مشروع الأمريكي (مارشال) لإعادة إعمار أوربا والتي إستهدفت إلى جانب ذلك إعادة تنظيم العلاقات الدولية السياسية والإقتصادية ظهرت هيئات أخرى مثل: صندوق النقد الدولي، والبنك العالمي في الأربعينيات والخمسينيات من القرن العشرين، ومظاهر أخرى مثل نماذج السوق المشتركة والسوق الأوربية الموحدة[9].

زيادة على إعلان الرئيس السوفياتي "خورباتشوف" سنة 1985م عن سياسة الإصلاح (البيرسترويكا) وهدم جدار برلين في عام 1989م[10]، وكلها أحداث هيئت للولايات المتحدة الأمريكية الطريق للسيطرة العالمية إقتصاديا، سياسيا، وحضاريا أبرز ما تعرف به الأحادية القطبية،إذ تم ترسيخ القوانين وإيجاد المؤسسات التي تقوي ظاهرة العولمة كظاهرة كونية شاملة، كللت بتحرير التجارة تحريرًا كاملا كنظام تجاري دولي جديد فرض على الجميع وخاصة مع إعتماد المنظمة العالمية للتجارة.[11]

مفهوم النظام الاقتصادي الدولي:

يقصد بالنظام الاقتصادي الدولي مجموعة القواعد والترتيبات التي وضعت في أعقاب الحرب العالمية الثانية لضبط قواعد السلوك في العلاقات الاقتصادية الدولية وذلك قصد ترتيب الأوضاع

[8] فؤاد جدو، «تطور النظام الاقتصادي الدولي»، في محاضرات مقياس النظام الاقتصادي الدولي الموجهة لطلبة السنة الثالثة علاقات دولية، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2020ص. 5

[9] U.S. Department of State, Office of the Historian, “Marshall Plan, 1948,” https://history.state.gov//milestones/1945-1952/marshall-plan, accessed June 17, 2026,

[10] Gorbachev’s 'perestroika’ and ‘glasnost’accesed :10/06/2026. https://www.cvce.eu/en/education/unit-content/-/unit/55c09dcc-a9f2-45e9-b240-eaef64452cae/dd66dd61-dbe6-4e51-a055-b8bf6e3ca07c?utm

[11] World Trade Organization, History of the multilateral trading system, https://www.wto.org/english/thewto_e/history_e/history_e.htm accessed June 17, 2026,

الاقتصادية في العالم على نحو معين[12]، وهو مجموعة القواعد القانونية التي تنظم وتحيط العلاقات الاقتصادية الدولية وتحكم مجموعة المؤسسات التي هدفها المساهمة في تنمية البلدان النامية.[13]

حسب **روبرت كيوهن وجوزيف ناي** في كتاب *Power and Interdependence*، النظام الاقتصادي العالمي هو "الشبكة الدولية التي تحدد كيفية تفاعل الدول والمؤسسات الاقتصادية والجهات الفاعلة عبر الحدود بما يتعلق بالتجارة، التمويل، والتنمية، وهو نظام تتداخل فيه القوى السياسية والاقتصادية.[14]

كمايشير النظام الاقتصادي الدولي إلى إطار القواعد والمؤسسات والاتفاقيات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية والمعاملات بين البلدان على نطاق عالمي،تتضمن شبكة معقدة تربط بين اقتصاديات البلدان المختلفة مثل شبكة واسعة من الطرق يشبه النظام الاقتصادي الدولي قواعد المرور والبنية التحتية التي توجه تدفق السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول[15].

ويعرفه موقع "the global economy أنه نظام اقتصادي دولي متكامل يتميز بحرية حركة السلع والخدمات والعمل عبر الحدود. يتضمن تفاعلات معقدة بين الدول والشركات والمؤسسات المالية بهدف تحسين النمو الاقتصادي والتنمية على المستوى العالمي،[16] أماPopkova فيعتبره شبكة منظمة من المؤسسات والأسواق والتنظيمات التي تدير التكامل الاقتصادي، وتيسر التجارة الدولية وتدفقات رؤوس الأموال، وتعالج التحديات الاقتصادية العالمية من خلال التعاون بين الدول المتقدمة والنامية.[17]

وهو نظام يتكون من عدة مكونات مثل السياسات الاقتصادية الكلية الوطنية، الأطر النقدية الدولية، حركات رؤوس الأموال، الليبرالية التجارية، ويُنسق بشكل أساسي عبر مؤسسات مثل

---

[12] حبيب محمود، مفهوم النظام الاقتصادي العالمي الجديد، متاح على الموقع: https://almerja.com/reading.php?idm=109303 تاريخ التصفح: 2026/04/12.

[13] إدري صفية، محاضرات في مقياس النظام الاقتصادي الدولي، سنة تالثة علاقات دولية، http://tele-ens.univ-oeb.dz/moodle/course/view.php?id=6971

[14] حبيب محمود، المرجع السابق.

[15] International Economic Systemhttps://library.fiveable.me/key-terms/ap-world/international-economi system

[16] Auerbach, Michael P. EBSCO Research Starters. "Global Economy." 2012. https://www.ebsco.com/research-starters/diplomacy-and-international-relations/global-economy.

[17] Elena Popkova1, Oksana Chechina2, Aleksandra Sultanova, Structural and Logical Model of Contemporary GlobalEconomic System, European Research StudiesVolume XIX, Issue 2, Special Issue, 2016,pp. 218 - 227

صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية، بهدف ضمان الاستقرار وتعزيز التنمية الاقتصادية المفتوحة.[18]

وبالتالي،النظام الاقتصادي العالمي الجديد لا يعبر عن معنى التبادل التجاري الدولي، إنما يمتد ليشمل انتقال الجماعات البشرية و انتقال عوامل الإنتاج عبر الحدود السياسية للدول التعاون و الترابط بين جميع البلدان لصد الأزمات و مواجهة المشكلات التي تهدد الأمن و الاستقرار و ترهن الرفاهية الإنسانية.[19]

المحور الثاني: فواعل النظام الاقتصادي العالمي:

الدولة:

عُرِّفت الدولة من زوايا متعددة، نابعة من الخلفية الفكرية والمصادر الفلسفية والقيمية التي يستند إليها كل مفكر اقتصادي، بالإضافة إلى الفترة التاريخية لوجودها والوظيفة التي تؤديها.[20]

أمامن المنظور القانوني، فهي هيئة سياسية تفرض سيادتها على رعاياها داخل حدودها الإقليمية، ومن المنظور المحاسبي، هي مجموعة من المصالح العامة التي تقدم خدمات عامة وتحصل في الوقت نفسه على إيرادات من أصولها المختلفة.[21]

كما عُرِّفت بأنها مجموعة من الأفراد المقيمين في إقليم محدد بموجب تنظيم خاص، يمنح جماعة معينة سلطة عليهم تشمل سلطة الأمر والإكراه .[22]

وعُرِّفت أيضا بأنها مجموعة من الأفراد المقيمين في إقليم محدد، خاضعة لسلطة جهة ذات سيادة مكلفة بتحقيق مصالح الجماعة بالالتزام بالقانون.

---

[18] Daniel Susskind* and David Vines. "Global economic order and global economic governance. Oxford Review of Economic Policy, 2024, 40, 189–219
https://doi.org/10.1093/oxrep/grae021

[19] بن موسى كمال،"صراع القمة و دعائم النظام الاقتصادي العالمي الجديد "، (مجلة حوليات جامعة الجزائر)، المجلد20، العدد1 ،2011، ص72.

[20] معيزي قويدر، "تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي في ظل اقتصاد السوق"، (مجلة الاقتصاد الجديد)، المجلد 1، العدد 2، 2013، ص 135.

[21] المرجع نفسه،ص136.

[22] نعيم الخطيب، الوجيز في النظم السياسية ، دار الثقافة والنشر1999، القاهرة، ص13

الدولة كمفهوم اقتصادي:

لطالما كان دور الدولة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية موضوعا مثيرا للجدل، وتعددت النقاشات حوله، وفي هذا الصدد، ترى مارغريت تاتشر ورونالد ريغان أن "الدولة ليست الحل، بل المشكلة[23].

فالدولة كفاعل اقتصادي محوري في النظام العالمي، لا تمثل فقط الكيان السياسي الذي يضع القوانين، بل تلعب أدواراً متعددة على المستويين المحلي والدولي، بشكل يؤثر على تدفقات السلع، الخدمات، ورؤوس الأموال بين الدول، كما تعتبر الدولة حلقة وصل بين الاقتصاد الوطني والأسواق العالمية، إذ تسعى لتحقيق التوازن بين مصالحها الوطنية ومتطلبات الاقتصاد الدولي[24].

وذلك من خلال التفاعل مع المؤسسات الاقتصادية الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية، في ظل العولمة، أصبحت الدولة مطالبة بالتعامل بفعالية مع التحديات المفروضة من قبل الترابط الاقتصادي العالمي، والضغوط السياسية والاقتصادية الخارجية، مع الحفاظ على سيادتها ووحدتها الوطنية[25].

دور الدولة في النظام الاقتصادي العالمي:

تعتبرالدولة المروج والمنظم الرئيسي للعمليات الاقتصادية التي تحدث داخل حدودها، ومع ذلك، فإن التنمية الاقتصادية المستمرة والمتوازنة للبلد تقوم أساسا على تجارتها الدولية في السلع والخدمات، وهو ما تأكد فعلا في ظل تحول طبيعة النظام الاقتصادي العالمي الذي أمسى معولما، قائما على الاستقرار النسبي للسياسة الدولية، وفتح الأسواق الوطنية، وإزالة الحواجز

[23] Pierre JUDET. DEVELOPMENT AND THE STATE : A CHANGING VISION. December 2000.

[24]Gilpin, Robert. *Global Political Economy: Understanding the International Economic Order*. Princeton: Princeton University Press, 2001.

[25]حسن سالم سعد أبو فارس، المؤسسات الاقتصادية العالمية و دورها في إدارة الاقتصاد الدولي،مجلة جامعة بني وليد للعلومالإنسانية والتطبيقية،المجلد9،العدد2024،2،ص

الجمركية، والثورة الرقمية والاتصالات إلى خلق الظروف التي سمحت بما يسمى بالاقتصاد العالمي أن يتشكل[26].

تسعى الدولة دائما لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والأمن الاجتماعي، وتقوم بوضع القوانين والسياسات التي تنظم النشاط الاقتصادي وتضمن المنافسة العادلة ومنع الاحتكار[27].

كما تُساهم الدولة في إدارة الأزمات الاقتصادية والمالية، وتضع استراتيجيات مرنة للتعامل مع التقلبات العالمية، كما تُسهم في تطوير البنية التحتية والاستثمار في رأس المال البشري.

في ظل العولمة الاقتصادية، تواجه الدولة تحديات تتعلق بفقدان السيطرة على بعض مراكز القرار، حيث تنتقل بعض الصلاحيات إلى المؤسسات الدولية والشركات متعددة الجنسيات، مما يستدعي إعادة هيكلة دور الدولة وتطوير أدواتها للتفاعل مع هذا الواقع الجديد[28].

العولمة وآثارها على تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي:

تُعدّ العولمة من القضايا التي شغلت المفكرين الاقتصاديين وغيرهم في السنوات الأخيرة[29]، ويُبرّر هذا الاهتمام لدى الاقتصاديين الأبعاد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المرتبطة بالظاهرة، إذ ترتبط بالنظام الرأسمالي الجديد، وما رافقه من انتعاش لفكرة الحد من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وتداعيات ذلك على دورها التنموي، ويتفق العديد من الاقتصاديين على أن للعولمة مظاهر عديدة تؤثر في طبيعة تدخل الدولة في الاقتصاد،[30] أبرزها هيمنة النظام الرأسمالي، فقد شهد النظام الدولي تغيرات جوهرية في أعقاب انتهاء الحرب الباردة بين الكتلتين الاشتراكية والرأسمالية في مطلع تسعينيات القرن الماضي، بانتصار النظام الرأسمالي وانهيار النظام الاشتراكي القائم على التخطيط ودعم تدخل الدولة الواسع، لصالح الأفكار النيوليبرالية القائمة على المبادرة الحرة وهيمنة قوى السوق، والحرية.

---

[26] The Role of the State in the Global Economy," The Federalist,.2024 accessed November 3, 2025, https://www.thefederalist.eu/site/index.php/en/notes/2190-the-role-of-the-state-in-the-global-economy.

[27] عبدالرزاق بحري،دور وظيفة الدولة في ظل العولمة،مجلة صوت القانون، المجلد، العدد2019،2،ص923.

[28] أحمد سبع، العولمة الاقتصادية للدولة: دراسة في النظام الاقتصادي العالمي الجديد الجزائر (الجزائر: جامعة 3، 2007)، ص 50–55.

[29] المرجع نفسه، ص 55.

[30] معيزي قويدر، "تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي في ظل اقتصاد السوق"، (مجلة الاقتصاد الجديد)، المجلد 1، العدد 2، 2013، ص 135.

كما أصبح تحرير التجارة الخارجية، وحرية حركة رأس المال، وخصخصة المؤسسات والشركات المملوكة للدولة، إلى جانب الوصول غير المقيد إلى الأسواق، وترقية القطاع الخاص، من بين نتائج اندماج الدول في النظام على حساب دور الدولة، كانت فالنظام الرأسمالي الجديد ، جعل من المستحيل على أي دولة تسعى إلى التنمية أن تنعزل عن التطورات الدولية، وبالتالي، يتجه النظام العالمي نحو اعتماد نظام السوق وتقليص دور الدولة،ممايؤثرعلى النظم الاقتصادية وخطط التنمية للدول، وخاصة النامية، التي اضطرت إلى اعتماد نظام اقتصادي رأسمالي يُعلي من شأن دور السوق على حساب الدولة.[31]

فخلال ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي، نفذت عدة دول عدداً من الإصلاحات في إداراتها العامة، وبمساعدة مؤسسات بريتون وودز، تم طرح نموذج جديد للإدارة العامة وإطار عمل للسياسة الاقتصادية الكلية يهدف إلى تقليص دور الدولة في الإنتاج وتقديم الخدمات، وتشجيع تحرير المؤسسات العامة[32]، وقد أُطلق على هذا النموذج الجديد للإدارة العامة مسميات "إعادة تصميم الدولة"، و"إعادة اختراع الحكومة"، و"الإدارة العامة الجديدة".[33]

بالمقابل،يجادل **بيتر إيفانس** أن الدولة القومية لم تختفِ بسبب العولمة والزيادة في التجارة والاستثمار عبر الحدود، بل لا يزال لها دور حيوي وأساسي في الحكم سواء على المستوى المحلي أو العالمي، مع تغير في طبيعة هذا الدور وطريقة تدخل الدولة في الاقتصاد، حيث أصبح تركيزها ينحصر أكثر على تقديم خدمات للشركات العابرة للحدود وضمان القدرة التنظيمية والقمعية داخل وطنها، ويرى إيفانس أن النظام الذي كان يربط بين الليبرالية والرفاه الصناعي ـــ المعروف بـالليبرالية المضمنة--قد تغير بشكل جذري، إذ لم يعد بإمكان الدول حماية مواطنيها من تقلبات السوق بنفس الشكل القديم، وهذا يخلق تحديات جديدة[34].

[31] معيزي قويدر ، المرجع نفسه، ص132.

[32] United Nations, Department of Economic and Social Affairs. (2004). Globalization and the State: Challenges for Economic Growth and Human Development. New York: United Nations: 32

[33] CHAPTER 4: GLOBALISATION AND THE ROLE OF THE STATE. University of Pretoria , p70 https://repository.up.ac.za/server/api/core/bitstreams/6f53b23a-798a-48a7-b023-6b502359e495/content

[34] Peter EVANS. What Future for the State in a Global Political Economy?. Swiss Political Science Review. https://www.iatp.org/sites/default/files/What_Future_for_the_State_in_a_Global_Politica.htm

ويمكن أن نسوق مثالا حول الصين، حيث تبرز التجربة الصينية تحول الدولة من مجرد جهة تنظيمية إلى فاعل اقتصادي مباشر يشا رك في الإنتاج والاستثمار والمنافسة، فقد دخلت مؤسسات الدولة، على المستويين المركزي والمحلي، في شراكات مع القطاع الخاص ومع مستثمرين أجانب، وأسست مشاريع مشتركة في مجالات الصناعة، والتكنولوجيا، والعقارات، والخدمات.[35]

هذا التحول جعل الدولة مستثمرا نشطا يسعى إلى تحقيق الأرباح وتعزيز النمو الاقتصادي المحلي، وليس فقط مراقبة أداء السوق أو فرض القوانين، مما أتاح على الصعيد العالمي، للصين أن تمارس تأثيرا هيكليا واسعا على تدفقات الاستثمار وسلاسل الإنتاج الدولية، إذ أصبحت السياسات الحكومية الصينية قادرة على توجيه رأس المال والإنتاج نحو أهداف استراتيجية محددة*، ما جعل الدولة فاعلا محوريا في تشكيل خريطة الاقتصاد العالمي المعاصر، تجمع بين أدوار المنظّم، والمستثمر، والمنافس في آن واحد.[36]

العولمة لا تعني فقط أن المال أو السلع تنتقل عبر الحدود، بل تعني أيضًا نقل وظائف الدولة والحوكمة إلى كيانات خاصة أو فوق وطنية،[37] داخل الأراضي الوطنية نفسها، أي أنه حتى عندما تكون الشركات أو الأسواق "عالمية"، فإن العمليات التي يقومون بها غالبًا ما تحدث في إطار الدولة نفسها، وبالتالي الدولة لا تختفي بل تتغير وظيفتها[38].

---

[35] Walder, Andrew G. *"The State as an Ensemble of Economic Actors: Some Inferences from China's Trajectory of Change."* In *Transforming Post-Communist Political Economies*, edited by Joan M. Nelson, Charles Tilly, and Lee Walker, 425–452. Washington, D.C.: National Academies Press, 1998

*من أمثلة الشركات تملكها الدولة في الصينChina Jianyin Investment Co., Ltd – شركة استثمار تملكها الحكومة الصينية (مملوكة لـ Central Huijin Investment)؛ تعمل في مجالالاستثمارات في الأسهم وإدارة الأصول، وتملك محفظة واسعة تشمل شركات في صناعات مثل التصنيع الغذائي، والمعدات الهيدروليكية، والسكك الحديدية.

China National Offshore Oil Corporation (CNOOC) — وهي شركة مملوكة جزئياً للدولة الصينية تعمل في التنقيب عن النفط والغاز في الخارج، وتعد من كُبرى الشركات التي تقوم بـ"استثمارات مباشرة خارجية (ODI) "ضمن استراتيجية الدولة،للشركات المملوكة للدولة دور مهم في تنفيذ مبادرةBelt and Road Initiative ، وتوسّع بصمت في البنى التحتية والاستثمار في نحو 150 دولة ومنظمة دولية ."انظر

Du, Ming. "Chinese State-owned Enterprises and International Investment Law." Georgetown Journal of International Law 53, no. 4 (2022): 777-810

[36] Ibid.

[37] Sassen, Saskia. "The State and Economic Globalization: Any Implications for International Law?" Chicago Journal of International Law 1, no. 1 (2000): Article 12,p110.

[38] Sassen, Saskia. "Embedding the Global in the National: Implications for the Role of the State." Macalester International 7 (1999): Article 8,p35.

فالدولة اليوم تطلع بدور الجديد في الاقتصاد العالمي، مختلف عن الماضي، فإذا كانت الدولة تتحكم بالكامل بالاقتصاد الوطني، عبر قوانين حمائية أو سياسات كينزية قديما، فانها تتفاوض مع الفاعلين العالميين—شركات وأسواق ومنظمات فوق وطنية—لتنسيق القوانين الوطنية مع الحقوق الدولية لرأس المال في الوقت الحالي.[39]

هذه الكيانات تقوم بوظائف حوكمة استراتيجية (تحدد القواعد وتضمن الامتثال)، لكنها تعمل غالبًا داخل الأراضي الوطنية، أي أن تأثيرهم ملموس محليًا وليس مجرد فكرة عالمية[40].

مما يؤكد أن الدولة قادرة على التكيف ومواصلة التأثير في ظل العولمة، فهي تظل لاعبًا مهمًا في الاقتصاد المحلي والدولي، رغم أن تأثيرها يختلف حسب المجال والمنطقة، العولمة ليست واحدة أو متساوية في كل مكان، فالتكامل الاقتصادي منتشر عالميا، والدولة تستطيع التكيف والتنسيق مع الاقتصاد العالمي[41]

خلاصة القول:

- أدّت العولمة إلى إعادة صياغة مفهوم الدولة ودورها في الاقتصاد، حيث تراجعت قدرتها على التحكم الكامل في الدورة الاقتصادية الوطنية نتيجة لانفتاح الأسواق وتحرّك رؤوس الأموال بحرية عبر الحدود، وقد بيّن تقرير الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية أن العولمة "أعادت تعريف دور الدولة في إدارة الاقتصاد، فلم تعد الحكومات هي الفاعل الوحيد، بل أصبحت ميسّرة للنمو ومنظِّمة لكفاءة السوق"[42].

[39] Saskia Sassen, "The State and the Global Economy," Theory and Society 6, no. 3 (Summer 1999): 324
[40] Ibid.
* كالوسطاء الاستراتيجيون غير الحكوميين: شركات مالية وقانونية ومحاسبية دولية.ومنظمات فوق وطنية مثل منظمة التجارة العالمية

[41] uman, L., and Ö. Üsenmez. "Discussions on the Role of the State." Journal of Economics and Political Economy 3, no. 3 (2020): 577
[42] United Nations Department of Economic and Social Affairs [DESA], 2001, p. 32

- **من الدولة المتدخّلة إلى الدولة المُمكِّنة:**

مع ازدياد انفتاح الاقتصاد العالمي، بدأت الدول بالانتقال تدريجيامن نموذج الدولة المتدخلة التي تسيطر على الموارد الاقتصادية مباشرة إلى نموذج الدولة الممكنة، التي تركّز على تمكين القطاع الخاص ودعم المبادرات التنافسية بدل السيطرة عليها .[43]

فالدولة الحديثة بحسب Gonçalves، تعمل على وضع الأطر التنظيمية والسياسات العامة التي تسمح للنشاط الاقتصادي بالنمو ضمن قواعد السوق، مع الحفاظ على التوازن الاقتصادي والاجتماعي، بدل محاولة السيطرة على كل جوانب النشاط الاقتصادي.[44]

- **تبنّي النهج الجديد في الإدارة العامة(NPM) :**

في هذا السياق، اتجهت العديد من الحكومات إلى تبنّي ما يُعرف بـ النهج الجديد في الإدارة العامة(New Public Management) ، الذي يستند إلى مبادئ الكفاءة والمساءلة والنتائج، وقد أوضح الباحث **كريستوفر هود** أن هذا النهج يقوم على إدخال قيم وأساليب القطاع الخاص إلى القطاع العام، بما في ذلك إدارة الأداء، والتحفيز على التنافسية، والتركيز على تحقيق النتائج القابلة للقياس، وتَمثَّل الهدف في جعل الأجهزة الحكومية أكثر فعالية واستجابة لمتطلبات الاقتصاد المعولم[45].

- السيطرة على المؤسسات والهيئات المالية والنقدية الدولية:

من مظاهر العولمة استعادة دور وتأثير المؤسسات والهيئات المالية والنقدية الدولية، ممثلةً في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، في سياق تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ضمن اقتصاد السوق.[46]

[43] Pedro Costa Gonçalves, The Enabling State and the Market (Lisbon: Pedro Costa Gonçalves, 2012), 14, https://www.pedrocostagoncalves.eu/PDF/textos/the_enabling_state.pdf

[44] Pedro Costa Gonçalves

[45] Hood, C. (1991). "A Public Management for All Seasons?" Public Administration, 69(1), 3–19. https://doi.org/10.1111/j.1467-9299.1991.tb00779.x

[46] معيزي قويدر، "تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي في ظل اقتصاد السوق"، (مجلة الاقتصاد الجديد)، المجلد 1، العدد 2، 2013، ص 135.

فقد أدى تزايد أهمية المنظمات غير الحكومية، كالمنظمات الدولية غير الحكومية والشركات العابرة للحدود الوطنية، إلى إثارة نقاش حول دور الدولة، وما إذا كانت قادرة على التكيف في ظل ضغوط متنوعة، ونتيجةً للعولمة، تتعرض الدولة ومؤسساتها بشكل متزايد لضغوط من الساحتين المحلية والعالمية.

ينطبق هذا بشكل خاص على صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، فيما يتعلق بالسياسات الاقتصادية والمالية والنقدية، فقد فُقدت مهمة إعادة هيكلة السياسات المالية والنقدية للدول النامية بما يتوافق مع النيوليبرالية، فقد فرض كلٌّ من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي برامج إصلاح اقتصادي على الدول النامية، ومن ثمّ شروطهما خلال تقديم منظمة التجارة العالمية للقروض والمساعدات التي تطلبها هذه الدول لضمان نجاح هذه البرامج، علاوة على ذلك، أدى إنشاء منظمة التجارة العالمية، التي تتبنى سياسات محددة لإدارة التجارة الدولية وإعادة هيكلة السياسات التجارية للدول النامية في إطار مبادئ المنظمة وشعاراتها، إلى ذلك. ومن الأمثلة على ذلك حرية التجارة، والأسواق الحرة، وآليات السوق، والميزة النسبية، وتقسيم العمل. والهدف هو تحرير التجارة الدولية من أي قيود على تدفق السلع والخدمات.[47]

القوة والنفوذ المتزايد للشركات المتعددة الجنسيات :أصبحت الشركات المتعددة الجنسيات اليوم نشطة في هذا المجال، وتشير التقارير إلى قوتها وسيطرتها ونفوذها، بالنظر إلى عدد الشركات – أكثر من 300 شركة متعددة الجنسيات عابرة للحدود الوطنية، ثلثيها أمريكية، وتتجاوز إيراداتها الناتج المحلي الإجمالي لـ 45 دولة منخفضة الدخل.[48]

مؤسسات النظام الإقتصادي الدولي

يتكون النظام الإقتصادي الدولي من ثلاث أنظمة رئيسية هي: النظام النقدي الدولي، النظام المالي الدولي النظام التجاري الدولي، وتقوم على إدارة هذه الأنظمة ثلاث مؤسسات اقتصادية عالمية هي على التوالي: صندوق النقد الدولي، البنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية.[49]

---

[47] عاطف السيد، العولمة في ميزان الفكر، مطبعة فليمنج، 2002، ص35.

[48] إسماعيل صيري عبد الله ، الكوكبة في مصر المعاصرة، مجلة الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء، التعاون والتشريع، القاهرة، 1997، العدد 447، ص 407.

[49] قويدرابتسام، مؤسسات النظام الإقتصادي الدولي، محاضرات ألقيت على طلبة السنة الثالثة علاقات دولية في مقياس النظام الإقتصادي الدولي، كلية العلوم السياسية، جامعة صالح بوبنيدر قسنطينة،2020/2019.

-البنك الدولي للإنشاء والتعمير:

نشأ بموجب مؤتمر (بروتون ووذز) في سنة 1944م،تم إقرار الإتفاقية الرسمية سنة 1945م، وهو مؤسسة دولية حكومية تابع للأمم المتحدة، ويتمتع بالشخصية القانونية.

أُنشئ البنك الدولي للإنشاء والتعمير لإعادة بناء أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، وانضم مع المؤسسة الدولية للتنمية، وهي الصندوق المعني بمساعدة أشد البلدان فقرا، ليشكلا معا البنك الدولي، ويعمل البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية عن كثب مع جميع مؤسسات مجموعة البنك الدولي والقطاعين العام والخاص في البلدان النامية لإنهاء الفقر وبناء الرخاء المشترك[50]

ويعلن البنك الدولي عن مجموعة أهداف،وتتمثل في :

- المساعدة في تعمير الدول الأعضاء لأجل تحقيق التنمية عن طريق تسهيل تنقل رؤوس الأموال.
- بناء الاقتصاديات التي دمرتها الحرب العالمية الثانية.
- تشجيع التجارة الدولية والحفاظ على توازن الدولي.
- تقديم القروض البنكية.
- تقديم المعونة والقيام بالدراسات الاقتصادية لتطوير اقتصاديات دول الأعضاء،عبر الخبراء الاقتصاديين في جميع نواحي الحياة الاقتصادية.
- تدريب موظفي الحكومات الدول الأعضاء في إدارة التنمية في بلدان النامية[51].

---

[50]International Bank for Reconstruction and Development
https://www.cambridge.org/core/journals/international-organization/article/international-bank-for-reconstruction-and-development/575FCFEE13AA4DAF1C363B93E18800F0

[51]خويلد السعيد،أجهزة النظام الاقتصادي الدولي،(دفاتر السياسة و القانون)، العدد التاسع، جويلية 2013، ص 335.

صندوق النقد الدولي :

جاء إنشاء صندوق النقد الدولي استجابةً للاضطرابات الاقتصادية التي شهدتها فترة الكساد الكبير وما تلاها من حرب عالمية ثانية، مما أبرز الحاجة إلى نهج تعاوني في التعامل مع القضايا الاقتصادية الدولية.[52]

صندوق النقد الدولي هو أحد الوكالات المتخصصة في منظمة الأمم المتحدة، وهو مؤسسة محورية في مجال التمويل العالمي، أُنشئ بموجباتفاقية عُقدت في مؤتمر الأمم المتحدة للشؤون النقدية والمالية في بريتون وودز في يوليو 1944 للعمل على تعزيز سلامة الاقتصاد العالمي[53]، ويقع مقر الصندوق في عاصمة الولايات المتحدة الأمريكية ويديره أعضاء يمثلون جميع بلدان العالم تقريبا، حيث بلغ عدد هذه الدول 189 كما بدأ نشاطه الفعلي في مارس 1947، و 190 دولة عضوًا اعتبارًا من أكتوبر 2023، وهو بمثابة منتدى لأعضائه لمناقشة السياسات الاقتصادية وتنسيقها، مما يضمن استقرار الاقتصاد العالمي وقدرته على الصمود في وجه الصدمات[54].

كما أن الدول الأعضاء به لا يشترط أن يكونوا أعضاء في منظمة الأمم المتحدة، كما أن للصندوق أعضاء أصليين وهم ممثلي الدول التي حضرت مؤتمر "بريتون وودز" قبل شهر ديسمبر عام 1946م، أما الدول التي انضمت بعد ديسمبر من نفس السنة، فلا تعتبر أعضاء أصليين، وقد صدر قبول عضويتها من قبل مجلس محافظي الصندوق ولا يوجد فرق في الالتزامات بين الأعضاء الأصليين والأعضاء الجدد، ولكل دولة الحق في الانسحاب من الصندوق[55].

لصندوق النقد الدولي مجموعة من الأهداف مستمدة من المادة الأولى الفقرة الرابعة من الميُثاق المؤسس لصندوق النقد الدولي والمتمثل في إتفاقية بروتن وودز والتي تعمل على تحقيقها:

---

[52] Oanda,What is the International Monetary Fund (IMF)? Roles, functions, and history explainedhttps://www.oanda.com/sg-en/trade-tap-blog/analysis/fundamental/imf-roles-functions-history/

[53] Fundsforngos, The International Monetary Fund's Role in Global Economic Governance https://www2.fundsforngos.org/articles/the-international-monetary-funds-role-in-global-economic-governance/

[54] ibid.

[55] دودان حنان، دور صندوق النقد الدولي في إدارة أزمة الديون الخارجية للدول العربية خلال الفترة (2008-2015)، (مجلة البشائر الاقتصادية)، المجلد الرابع، العدد 2 ،ص235.

- تحقيق استقرار أسعار الصرف من خلال وضع نظام الأسعار يكفل عدم حدوث تخفيضات المضرة بالمنافسة الدولية.[56]

- تشجيع التعاون الدولي في الميدان النقدي بواسطة هيئة دائمة تهيئ سبل التشاور والتآزر فيما يتعلق بالمشكلات النقدية الدولية، وتسهيل النمو الاقتصادي المستدام، والحد من الفقر في جميع أنحاء العالم[57].

- العمل على تحقيق استقرار أسعار الصرف[58]، حيث يقوم الصندوق في ظل أسعار الصرف الثابتة إلى ضمان احترام الدول الأعضاء لنسبة عملتها مقابل الذهب أو الدولار الأمريكي، ولا يمكن تجاوزها ارتفاعا أو انخفاضا إلا من أجل تسوية العجز الهيكلي لميزان المدفوعات وبشروط، أما فَي ظل أسعار الصرف المرنة فيكون استقرار أسعار الصرف من خلال وظيفة الرقابة التي يمارسها صندوق النقد الدولي على سياسات الصرف المتبعة من قبل الدول الأعضاء.[59]

- تنمية وتطوير المواد الإنتاجية لكل الدول الأعضاء كدف أول للسياسة الاقتصادية.

- مساعدة البلدان الأعضاء على معاجلة الاختلالات في موازين المدفوعات[60]، والمساعدة على إقامة نظام مدفوعات متعددة الأطراف فيما يتعلق بالمعاملات الجارية بين البلدان الأعضاء وإلغاء القيود المفروضة على عملّات الصرف والمعرقلة لنمو التجارة العالمية[61].

- على عكس بنوك التنمية، لا يُقرض صندوق النقد الدولي مشاريع محددة، بل يُقدم دعما ماليا للدول المتضررة من الأزمات لتوفير متنفس لها أثناء تطبيق سياسات تُعيد الاستقرار والنمو الاقتصاديين، كما يُقدم تمويلا احترازيا للمساعدة في منع الأزمات، ويجري تحسين قروض صندوق النقد الدولي باستمرار لتلبية الاحتياجات المتغيرة للدول.[62]

---

[56] Masson, P.R. & Mussa, M .The Role of the IMF: Financing and Its Interactions with Adjustment and Surveillance. Pamphlet Series No. 50. Washington, D.C.: IMF, 1996, p22.

[57] Fundsforngos,

[58] The role of theInternationalMonetary Fundin a changing globaleconomicenvironment. Deutsche Bundes bank Monthly Report.September 2000

[59] Masson, P.R. & Mussa, M, po. Cite. P22.

[60] صندوق النقد الدولي، الصلابة في مواجهة التغير،التقرير السنوي 2024،ص5.

[61] حنان درحمون، " دور صندوق النقد الدولي في إدارة أزمة الديون السيادية الأوروبية - دراسة حالة اليونان"، (التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون)، عدد 45 ، مارس 2016، ص 204.

[62] International Monetary Fund. www.imf.org/en/About/Factsheets/IMF.

بيد أن هذه الوظائف تطورت بانهيار نظام بروتن وودز ، ومع ظهور أزمات المديونية في الدول النامية تجدد دور صندوق النقد الدولي، وذلك بالإشراف على إدارة هذه الأزمات من خلال ضبط برامج الإقراض وإعادة جدولتها، ومع تنامي الأزمات المالية في آسيا وأمريكا الوسطى والجنوبية، اكتسب الصندوق دورا جديدا والمتعلق بالمحافظة على استقرار النظام المالي العالمي، مع محاربة الاختلالات التي قد تؤدي إلى وقوع أزمات، وذلك من خلال منح قروض مع تقديم المساعدات الفنية والتدريبية المساعدة لدوله الأعضاء[63]، في بناء الخبرات والمؤسسات اللازمة لتنفيذ السياسات الاقتصادية السليمة، وكذا إعطاء المشورة لها في ما يتعلق بالسياسات التي تعتمدها لمنع وقوع الأزمات المالية أو تجاوزها بعد وقوعها ولذلك يعمل صندوق النقد الدولي على استحداث وتعزيز أشكال مساعداته، كما يعمل الصندوق على متابعة أحداث الاقتصاد العالمي، وإ طلاق إشارات تحذيرية عند استشعار الأزمات من خلال اعتماده على برامج تحسيسية[64].

العوامل الدولية المتغيرة وأثرها على دور صندوق النقد الدولي:

مقارنة بالعالم الذي نشأ في بريتون وودز، غيّرت أربع تطورات رئيسية البيئة الدولية التي يعمل فيها صندوق النقد الدولي.

أولًا، النظام المرتبط بالذهب ذي التكافئات الثابتة مع تعديلات غير منتظمة، أفسح المجال لمرونة أكبر بكثير في أسعار الصرف.

ثانيًا، ازداد حجم ومرونة تدفقات رأس المال الخاص بشكل كبير.

ثالثًا، أصبحت الدول أكثر تكاملًا، من خلال زيادة الانفتاح على كل من التجارة وتدفقات رأس المال، حيث أُزيلت الحواجز أمام تجارة السلع والأصول، وخفّضت التغييرات التكنولوجية تكاليف المعاملات.

[63] International Monetary Fund. www.imf.org/en/About/Factsheets/IMF-Lending?utm

[64] لبيوض أسماء، "المشروطية في السياسات الخاصة بصندوق النقد الدولي و انعكاساتها على الدول النامية "حالة الجزائر"،(أطروحة دكتوراه غير منشورة)، كلية الحقوق و العلوم السياسية: تخصص قانون العلاقات الاقتصادية الدولية، جامعة مستغانم،2018،ص25.

رابعًا، توسّعت عضوية صندوق النقد الدولي بشكل هائل، وأصبحت المؤسسة عالمية، مما زاد من الطلب المحتمل على موارده من جانب العديد من الأعضاء الجدد، الذين يحتاجون أحيانًا إلى تمويل كبير لموازين المدفوعات.[65]

إجراءات الإقراض من الصندوق :

1- يتقدم البلد العضو بطلب إلى الصندوق للحصول على ما يحتاجه من دعم مالي.

2-ثم تناقش حكومة البلد العضو مع خبراء الصندوق الموقف الاقتصادي والمالي واحتياجات التمويل.

3- في العادة، تتفق حكومة البلد العضو مع الصندوق على برنامج للسياسات الاقتصادية قبل تقديم الصندوق للقرض، وفي معظم الحالات، يكون التزام البلد باتخاذ إجراءات معينة على صعيد السياسات، وهو ما يُعرَف بشرطية السياسات، جزءا لا يتجزأ من إقراض الصندوق.

4-بمجرد أن يتم الاتفاق على الشروط، يُعْرَض برنامج السياسات الذي يستند إليه الاتفاق على المجلس التنفيذي ضمن "خطاب نوايا" و"مذكرة تفاهم" مفصلة، ويقدم خبراء الصندوق توصية إلى المجلس التنفيذي بالموافقة على نوايا البلد العضو المتعلقة بالسياسات المزمع تنفيذها وإمداده بالتمويل اللازم، ويمكن التعجيل بهذه العملية في ظل "آلية التمويل الطارئ" المعتمدة لدى الصندوق.

5-بعد موافقة المجلس التنفيذي على القرض، يتابع الصندوق كيفية تنفيذ البلد العضو لإجراءات السياسة التي تقوم عليها الموافقة، وتمثل استعادة البلد العضو صحته الاقتصادية والمالية ضمانا للصندوق بشأن قدرة البلد على سداد القرض بحيث يمكن إتاحة هذه الأموال لبلدان أعضاء أخرى.[66]

[65] Masson, P.R. & Mussa, M , op. cit.
[66] Ibid.

كيف تساعد قروض الصندوق بلدانه الأعضاء:

تتيح قروض الصندوق للبلدان الأعضاء فرصة لالتقاط الأنفاس ريثما تنتهي من تعديل سياساتها بصورة منظمة مما يمهد السبيل لاقتصاد مستقر ونمو مستدام، وتختلف تعديلات السياسات حسب ظروف كل بلد، فعلى سبيل المثال، قد يحتاج البلد الذي يواجه هبوطا مفاجئا في سعر صادراته الأساسية إلى مساعدة مالية في فترة انتقاله نحو تقوية الاقتصاد وتنويع الصادرات، وقد يحتاج البلد الذي يعاني من خروج التدفقات الرأسمالية بشكل حاد إلى استعادة ثقة المستثمرين من خلال معالجة المشكلات التي أدت إلى هروب رأس المال – فربما تكون أسعار الفائدة شديدة الانخفاض أو عجز الموازنة والدين يتناميان بسرعة بالغة أو النظم المصرفية غير الكفؤة أو ضعيفة التنظيم.

وبدون تمويل من الصندوق يُقَدّم في حينه، قد تصبح عملية التصحيح أكثر حدة وصعوبة. فعلى سبيل المثال، إذا انصرف المستثمرون عن تقديم تمويل جديد، قد يعاني البلد المعني من عملية موجعة لتخفيض الإنفاق الحكومي وتقليص الواردات والنشاط الاقتصادي، ويؤدي التمويل الذي يقدمه الصندوق إلى تيسير القيام بعملية تصحيح أكثر تدرجاً، ولما كانت قروض الصندوق تقترن في العادة بمجموعة من الإجراءات التصحيحية على صعيد السياسات، فهي تمثل إشارة لملاءمة ما يجري تنفيذه من سياسات، الأمر الذي يشجع عودة مستثمري القطاع الخاص، وتهدف قروض الصندوق أيضا إلى حماية الفئات الأشد ضعفا عن طريق شرطية السياسات، ففي البلدان منخفضة الدخل، عادة ما يُقصَد بقروض الصندوق تحفيز الدعم المالي من المانحين وشركاء التنمية الآخرين.

وتتسم عملية الإقراض بالمرونة، فيمكن للبلدان التي تحافظ على التزامها بالسياسات السليمة أن تحصل على الموارد المطلوبة بغير شروط أو بشروط محدودة، وينطبق هذا على الاحتياجات المحددة العاجلة والآنية التي تغطيها أدوات التمويل الطارئ.[67]

هيئة صندوق النّقد الدّوليّ:

تُقسم هيئة صندوق النّقد الدّوليّ إلى المجالس الآتية:

[67] Masson, P.R. & Mussa, M, op. cit.

–مجلس الحكام: يرأس صندوق النّقد الدّوليّ مجلس المحافظين (وهم وزراء المالية أو مدراء البنوك المركزية كلٌّ في بلده)، ويمثّل كلّ منهم واحدة من الدّول الأعضاء في المنظّمة والتي يصل عددها إلى 180 دولة، ويتم تنظيم اجتماعات سنوية لهذا المجلس لمناقشة قضايا الصّندوق.

– المجلس التّنفيذي: يتولّى المجلس التّنفيذيّ إدارة العمليات اليومية المتعلّقة بالصّندوق، ويتألّف هذا المجلس من أربعٍ وعشرين مديراً تنفيذيّاً يجتمعون ثلاث مرّات في الأسبوع على الأقلّ، ثمان مدراء منهم يمثّلون بلداناً فردية؛ وهي: الصّين، وفرنسا، وألمانيا، واليابان، وروسيا، والمملكة العربية السّعودية، والمملكة المتّحدة والولايات المتّحدة الأمريكية، ويمثّل المدراء الستة عشر المتبقيين بقية الدول الأعضاء[68].

–مجلس الإدارة: يترأس مجلس الإدارة المدير الإداريّ الذي يعيّنه المجلس لمدّة خمس سنوات قابلة للتّجديد، وهو يُشرف على موظّفي الصّندوق الذي يصل عددهم إلى 2700 موظّف من أكثر من 140 دولة.

صندوق النقد الدولي مسؤول أمام بلدانه الأعضاء، وهي مسؤولية تمثل عنصراً لازماً لتحقيق فعاليته، ويتولى القيام بأعمال الصندوق اليومية مجلس تنفيذي يمثل البلدان الأعضاء البالغ عددهم 183 بلداً، وهيئة موظفين دوليين يقودهم المدير العام وثلاث نواب للمدير العام – علماً بأن كل عضو في فريق الإدارة يتم اختياره من منطقة مختلفة من العالم، وتأتي الصلاحيات المفوضة للمجلس التنفيذي في تسيير أعمال الصندوق من مجلس المحافظين، صاحب السلطة الإشرافية العليا[69].

ومجلس المحافظين، الذي يضم ممثلين لكل البلدان الأعضاء، هو صاحب السلطة العليا في إدارة صندوق النقد الدولي، وهو يجتمع في العادة مرة واحدة سنوياً خلال الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي. ويقوم كل بلد عضو بتعيين محافظ – عادة ما يكون هو وزير المالية أو محافظ البنك المركزي في ذلك البلد – ومحافظ مناوب، ويبت مجلس المحافظين في قضايا

[68] صندوق النقد الدولي، «كيف تُصنع قرارات الصندوق؟»، الموقع الرسمي لصندوق النقد الدولي.تاريخ التصفح:2026/03/20.
https://www.imf.org/ar/about/factsheets/sheets/2022/how-the-imf-makes-decision

[69] وزارة الإعلام اللبنانية، صندوق النقد الدولي: النشأة، المباديء، الاهداف، الدور، المهام ودواعي التأسيس، تاريخ التصفح: 2026/03/20
?https://www.ministryinfo.gov.lb/42763

السياسات الكبرى، ولكنه فوض المجلس التنفيذي في اتخاذ القرارات المتعلقة بأعمال الصندوق اليومية.

ويجري النظر في قضايا السياسات الأساسية المتعلقة بالنظام النقدي الدولي مرتين سنوياً في إطار لجنة من المحافظين يطلق عليها اسم اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية، (وهي التي كانت تعرف باسم اللجنة المؤقتة حتى سبتمبر 1999). أما لجنة التنمية، وهي لجنة مشتركة بين مجلس محافظي صندوق النقد الدولي و البنك الدولي، فهي تقدم المشورة إلى المحافظين وترفع إليهم تقاريرها حول سياسات التنمية والمسائل الأخرى التي تهم البلدان النامية.[70]

تحديات صندوق النقد الدولي (IMF) :

التحديات التي يواجهها صندوق النقد الدولي متعددة وتعكس تعقيدات النظام الاقتصادي العالمي والتغيرات الجيوسياسية والاقتصادية التي تواجهها الدول الأعضاء:

1- توازن المصالح بين الدول الأعضاء

الصندوق يواجه ضغطاً من الدول الكبرى التي تمتلك حصة تصويت أكبر، مما قد يثير انتقادات حول تأثير الدول الغنية على سياساته مقارنة بالدول النامية وصغرى الأعضاء[71].

يعدّ الحصص جوهرَ مالية صندوق النقد الدولي وحوكمته، فإلى جانب كونها المصدرَ الرئيسي للتمويل لدعم إقراض الصندوق وعملياته، تُشكل الحصص وصول الأعضاء إلى التمويل، وتخصيصَ حقوق السحب الخاصة، وقوةَ التصويت، ووفقًا لبنود اتفاقية صندوق النقد الدولي، يجب على مجلس المحافظين تقييمَ حجم الحصص وتوزيعها كل خمس سنوات لضمان امتلاك الصندوق مستوىً كافيًا من الأموال للوفاء بولايته، علاوةً على ذلك، يُشترط تعديل الحصص لتعكس المواقع النسبية للأعضاء في الاقتصاد العالمي لتحديد المساهمات المالية، والأهم من ذلك، توزيعَ قوة التصويت في الصندوق[72].

---

[70] دودان حنان، مرجع سبق ذكره، ص 237.

[71] A Challenging Imperative: IMF Reform, the 17th Quota Review and Increasing Voice and Representation for DevelopingCountrieshttps://www.bu.edu/gdp/2025/04/14/a-challenging-imperative-imf-reform-the-17th-quota-review-and-increasing-voice-and-representation-for-developing-countries/

[72] A Challenging Imperative: IMF Reform, op. cite.

تلعب الحصص دورًا أساسيًا في حوكمة صندوق النقد الدولي وعمله، وهي تؤدي ثلاث وظائف رئيسية:

- القوة التصويتية: تُستخدم الحصص لتحديد عدد الأصوات المتاحة لكل دولة عضو في نظام صنع القرار في صندوق النقد الدولي- .الوصول إلى التمويل: تُحدد مستوى المساعدة التي قد تلجأ إليها الدول الأعضاء عند الحاجة.

- الاشتراك: تُستخدم لتحديد مقدار الموارد التي يحتاج كل عضو إلى تقديمها لصندوق النقد الدولي

-تتبع حقوق والتزامات مهمة أخرى من حصص الحصص النسبية*. [73]

يتضح الخلل فيما يلي: تُمثل الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية 60% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، لكنها لا تملك سوى 40% من قوة التصويت في صندوق النقد الدولي[74]، ولم تُجرِ المراجعة السادسة عشرة للحصص، التي وُضعت اللمسات الأخيرة عليها في ديسمبر 2023، أي تغييرات على توزيع الحصص[75]، مما يوضح حجم التحديات التي يواجهها صندوق النقد الدولي في توازن المصالح بين الدول الأعضاء، إذ تُمارس الدول الكبرى المالكة لحصص تصويت أكبر ضغطًا ملحوظًا على سياسات الصندوق، أي هيمنة الدول الغنية على القرارات على حساب الدول النامية أو الصغيرة[76]، الأمر الذي يتطلب إعادة النظر في نظام الحصص

*على سبيل المثال، تستضيف الدولة العضو صاحبة أكبر حصة من الحصص المكتب الرئيسي للصندوق (حاليًا واشنطن العاصمة، الولايات المتحدة)،كما تُقرر الدول الأعضاء الخمس صاحبة أكبر حصص من الحصص مواقع الجهات الوديعة لأصول الصندوق من الذهب، والأهم من ذلك، تُستخدم حصص الحصص لتحديد تخصيص حقوق السحب الخاصة (SDR)، وهي شكل من أشكال الأصول الاحتياطية الدولية يهدف إلى استكمال الاحتياطيات الرسمية للدول الأعضاء. التصويت والحوكمة.

[73] Drazen RAKIC, .2019The International Monetary Fund:15 th General Review of Quotas, Policy Department for Economic, Scientific and Quality of Life Policies. European Union

[74] maia colodenco, maria florencia asef horno, marina zucker-marques.. 2025. A Challenging Imperative:IMF Reform, the 17th Quota Review and Increasing Voice and Representation for DevelopingCountries. Boston University Global Development Policy Center.

[75] ibid

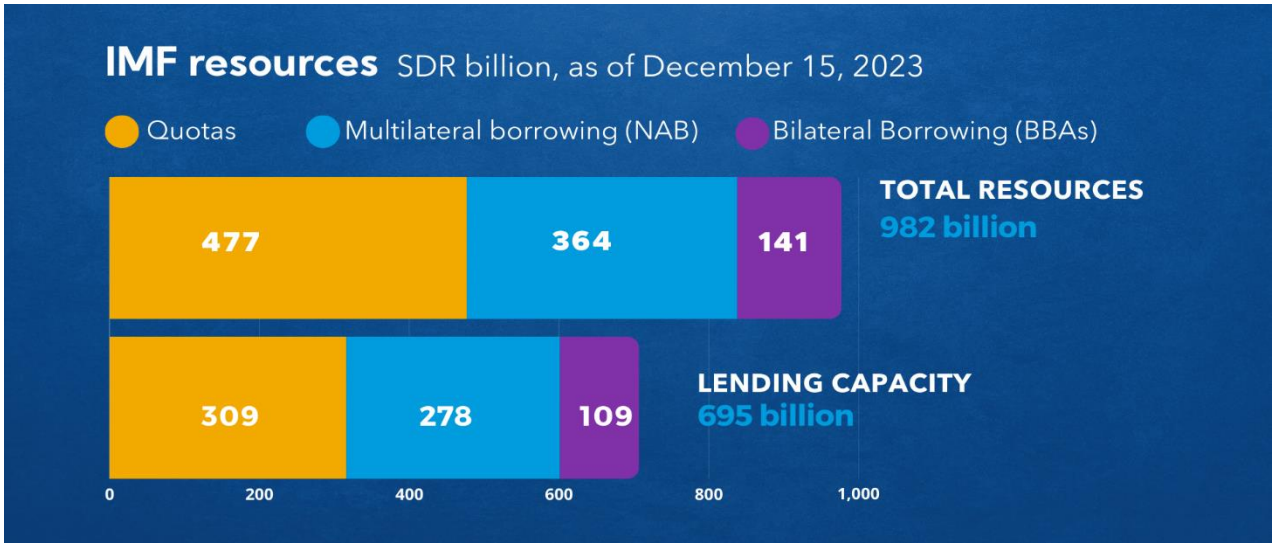
[76]Brahima Sangafowa Coulibaly.Global Economy and, Kemal Derviş. The governance of the International Monetary Fund at age 75
https://www.brookings.edu/articles/the-governance-of-the-international-monetary-fund-at-age-75

* يستخدم صندوق النقد الدولي نظام الحصص لحساب عدد الأصوات لكل دولة وتحديد موارده الأساسية. يحصل كل بلد أولاً على نفس عدد الأصوات الأساسية، مُعبّراً عنه بنسبة مئوية ثابتة من إجمالي الأصوات، ثم يحصل على أصوات إضافية بناءً على نظام الحصص الموضح أدناه. يمكن اعتبار الأصوات الأساسية بمثابة تمثيل "للأمة"، بينما تمثل الحصص الحجم الاقتصادي للدولة، بالإضافة إلى متغيرات مرتبطة بميزان المدفوعات. بالنسبة للدول ذات الحصص الصغيرة، تُشكّل الأصوات الأساسية نسبة أكبر من إجمالي أصواتها، والعكس صحيح بالنسبة للدول ذات الحصص الكبيرة، مثل الولايات المتحدة. لدى حوالي 30 دولة حصص أكبر من حصصها التصويتية.تُحدد الحصص على النحو التالي:الحصة = (الناتج المحلي الإجمالي [50%] + الانفتاح [30%] + التباين [15%] + الاحتياطيات[5%])^عامل الضغطالناتج المحلي الإجمالي: "مزيج الناتج المحلي الإجمالي" الذي يقيس متوسطات الناتج المحلي الإجمالي على مدى ثلاث سنوات بأسعار الصرف السوقية (60%) وتعادل القوة الشرائية.(40%) ،الانفتاح: المتوسط السنوي لخمس سنوات لمجموع

(quotas)* وضمان تمثيلٍ عادل يعكس التطورات الاقتصادية العالمية – خاصةً نمو الاقتصادات الصاعدة – والتغيرات في الوزن الاقتصادي للدول الأعضاء، فقد أشارت دراسات أكاديمية إلى أن التوزيع الحالي للحصص والأصوات لا يعكس بدقة الموقع الاقتصادي النشط لبعض الدول النامية، مما يُضعف مصداقية الصندوق ويزيد من الشعور بعدم التمثيل لدى الدول الأقل نفوذاً.[77]

تُعد إعادة تنظيم الحصص أمرًا أساسيًا لضمان شرعية ومصداقية صندوق النقد الدولي كمنظمة دولية، في عام 2024، أقرّ أعضاء اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية (IMFC) التي تُقدّم المشورة لمجلس محافظي صندوق النقد الدولي، بضرورة وأهمية إعادة تنظيم حصص الدول الأعضاء لتعكس بشكل أفضل المواقع النسبية للأعضاء في الاقتصاد العالمي، مع حماية حصص أفقر الأعضاء"، وفي العام نفسه، صرّحت المجموعة الحكومية الدولية الـ 24 (G-24) بأنّ عدم معالجة نقص تمثيل الاقتصادات الناشئة والنامية في هيكل حوكمة صندوق النقد الدولي "يقوّض شرعية المنظمة ومصداقيتها".[78]

الشكل: الحصص كأهم مورد مالي لصندوق النقد الدولي



المدفوعات والإيرادات الجارية،التباين: الانحراف المعياري عن الاتجاه المركزي لثلاث سنوات على مدى 13 عامًا من الإيرادات الجارية وصافي تدفقات رأس المال.
الاحتياطيات: متوسط الاحتياطيات الرسمية على مدى 12 شهرًا.

[77] maia colodenco, maria florencia asef horno, marina zucker-marques,op. cit.
[78] Brahima Sangafowa Coulibaly.Global Economy and, Kemal Derviş, op. cit.

المصدر: https://www.imf.org/en/About/Factsheets/Where-the-IMF-Gets-Its-Money

يوضح الشكل أن إجمالي موارد صندوق النقد الدولي لسنة2023 بلغ حوالي 982 مليار دولار من حقوق السحب الخاصة إلى قدرة على الإقراض تبلغ حوالي 695 مليار وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي 932 مليار دولار أمريكي) ، حتى منتصف ديسمبر 2023.[79]

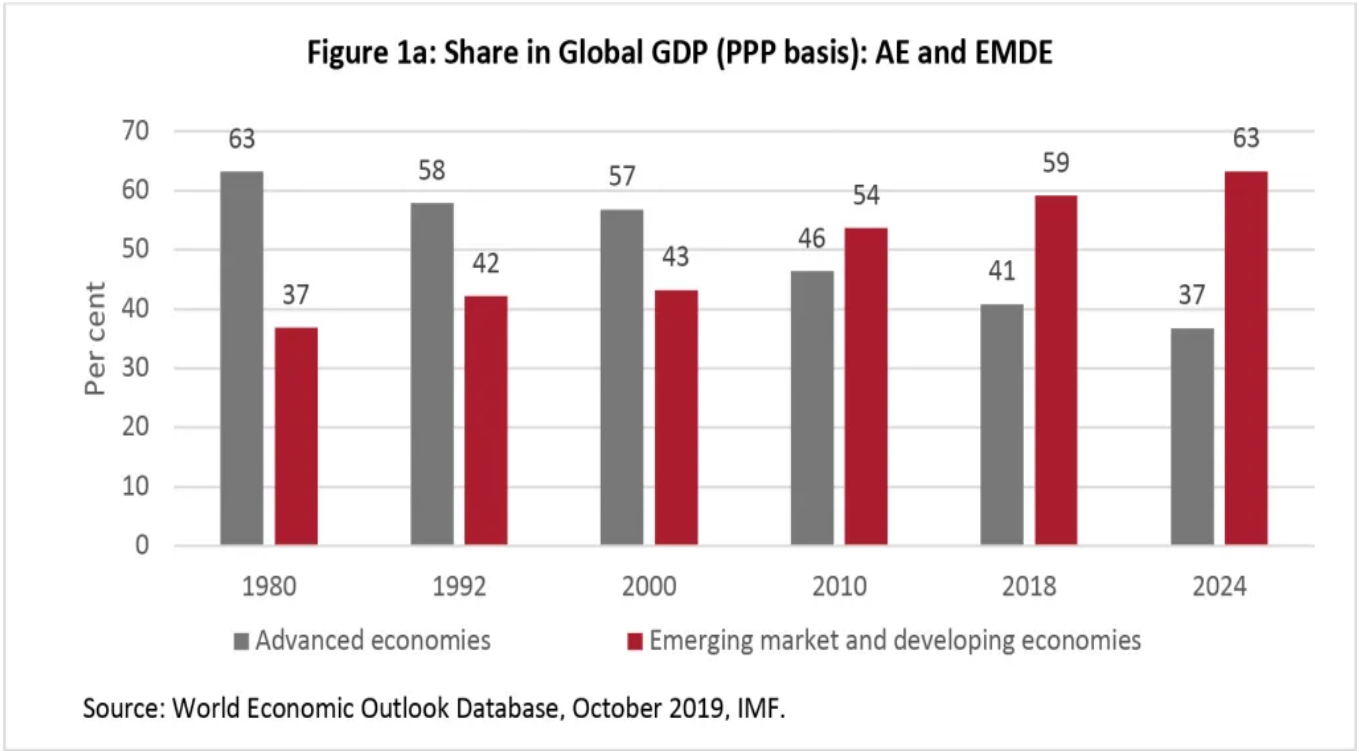
على الرغم من التحولات في القوة الاقتصادية العالمية ، حيث انتقل مركز الثقل الاقتصادي من الاقتصادات المتقدمة في شمال الأطلسي إلى الاقتصادات الصاعدة في آسيا خلال العقود الأخيرة، دون أن يواكب نظام الحصص في الصندوق هذا التغير، إذ ما تزال حصص التصويت والتأثير موزعة وفقاً لهيكل القوة الاقتصادية الذي ساد بعد الحرب العالمية الثانية، ما يمنح الدول المتقدمة، نفوذاً يفوق وزنها الاقتصادي الحالي، في حين تُهمَّش الاقتصادات الناشئة والنامية رغم مساهمتها المتزايدة في الناتج العالمي. [80]

وهو ما يؤكد الضرورة هذا الخلل الحاجة إلى إصلاح نظام الحصص بما يعكس الواقع الاقتصادي العالمي الجديد ويعزز شرعية الصندوق وعدالته التمثيلية.

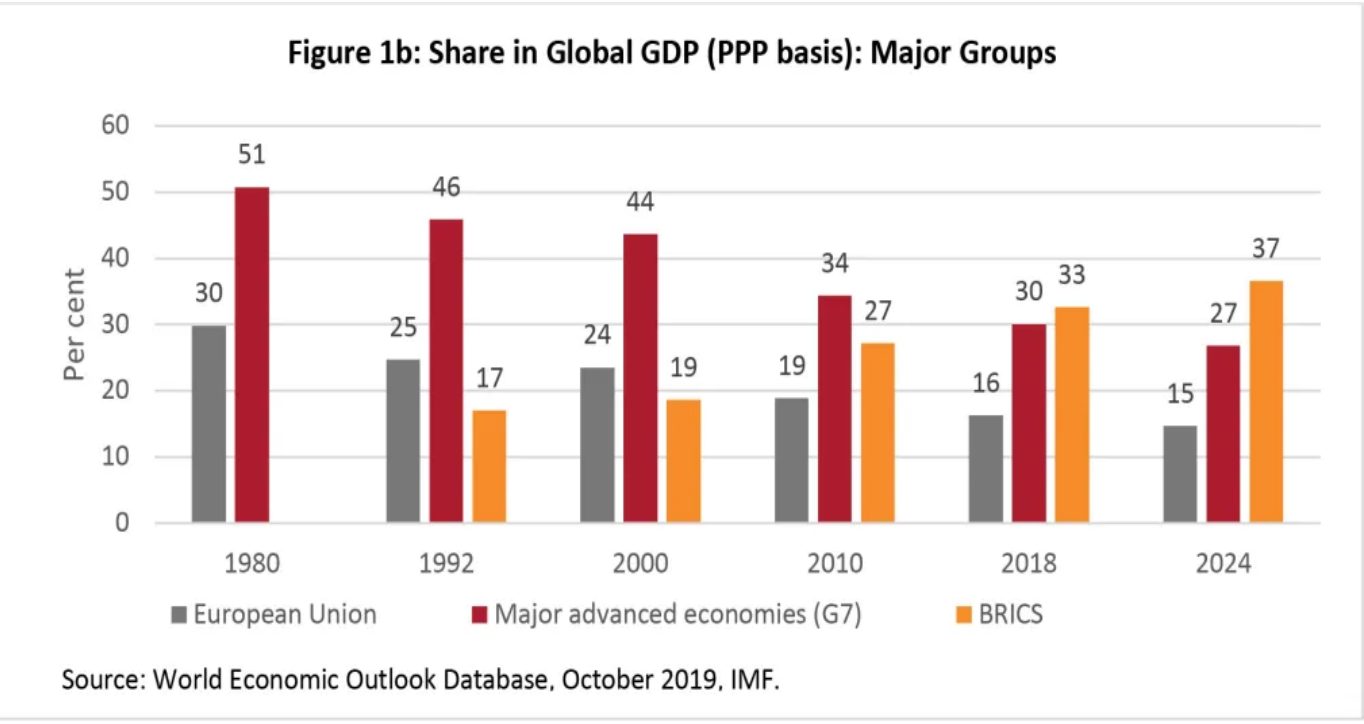
الشكل: حصة الاقتصادات المتقدمة والناشئةمن الناتج المحلي الإجمالي العالمي

[79] https://www.imf.org/en/About/Factsheets/Where-the-IMF-Gets-Its-Money

[80] RAKESH MOHAN, IMF Quota Reforms andGlobal Economic Governance:What Does the Future Hold?, CSEP WORKING PAPER-2, The Centre for Social and Economic Progress (CSEP ,OCTOBER 2020,p



الشكل: حصة الاقتصادات المتقدمة والناشئة ودول البريكس من الناتج المحلي الإجمالي العالمي.



يوضح الشكلان تحول كبير في موازين القوة الاقتصادية منذ عام 2000، حيث انخفضت حصة الاقتصادات المتقدمة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي من نحو 60٪ إلى أكثر من 40٪ فقط،

بينما ارتفعت حصة الاقتصادات الناشئة والنامية من 40٪ إلى 60٪ (وفقاً لتعادل القوة الشرائية)، كما تراجعت حصة مجموعة السبع من 44٪ إلى 30٪، في حين ارتفعت حصة دول البريكس من 19٪ إلى 33٪.[81]

- فعالية البرامج الإصلاحية :

غالباً ما تُنتقد برامج الإصلاح التي يفرضها الصندوق على الدول المقترضة لكونها قد تؤدي إلى تقشف مفرط يؤثر سلباً على الفئات الضعيفة ويثير احتجاجات اجتماعية.

أظهرت التحليلات التجريبية تأثيرات مختلطة لبرامج الصندوق على الفقر وعدم المساواةمنخلال دراسة Bird لسنة2020، وجدت أن برامج الصندوق لا تزيد بالضرورة الفقر أو عدم المساواة وربما تساهم في تحسينهما في بعض الحالات، مع عدم وجود أدلة قوية على تقليص الإنفاق على القطاعات الاجتماعية كالصحة والتعليم[82].

مع ذلك، دراسات أخرى تشير إلى أن بعض برامج الصندوق قد تؤثر سلباً على الصحة العامة، التعليم، والاستقرار الاجتماعي[83].

فبرامج صندوق النقد الدولي (IMF) غالبًا ما ترتبط بانخفاض مؤقت في النمو الاقتصادي حيث لاحظ Dreher أن الدول المشاركة في برامج الصندوق شهدت انخفاضًا في معدل النمو بنحو 1–2٪ سنويًا خلال السنوات الأولى من البرنامج، نتيجة لتقليص الإنفاق الحكومي ورفع الضرائب[84]، أما التأثير على الصحة والتعليم، فقد أظهرت دراسة Kentikelenisأن برامج الصندوق المرتبطة بسياسات التقشف قلّصت ميزانيات الصحة والتعليم بنسبة تتراوح بين 5–10٪ في عدد من الدول النامية، مما أدى إلى تراجع مؤشرات مثل تغطية الرعاية الصحية للأطفال

[81] RAKESH MOHAN,op.cit.
[82] Bird, Graham, Faryal Qayum, and Dane Rowlands. The Effects of IMF Programs on Poverty, Income Inequality and Social Expenditure in Low Income Countries. Journal of Economic Policy Reform, 2020, p. 17
[83] Ibid.
[84] Dreher, Axel. 2006. "IMF and Economic Growth: The Effects of Programs, Loans, and Compliance with Conditionality." World Development 34 (5): 769–788. https://doi.org/10.1016/j.worlddev.2005.11.002

وعدد سنوات التعليم الفعلية، بالإضافة لذلك، لوحظ ارتفاع الاحتجاجات الاجتماعية بنسبة 15–20٪ في الدول التي طبقت برامج تقشف صارمة ضمن شروط الصندوق.[85]

- الدين العام العالمي والديون السيادية :

ارتفاع كبير في مستويات الدين في العديد من الدول، خصوصاً في الدول النامية، يضطر الصندوق لتقديم حلول معقدة لإعادة هيكلة الديون دون الإضرار بالنمو الاقتصادي.

- التنسيق مع مؤسسات دولية أخرى

ضرورة تحسين التعاون مع المؤسسات متعددة الأطراف مثل البنك الدولي، منظمة التجارة العالمية، وصناديق التنمية الإقليمية لمواجهة تحديات عالمية مشتركة، وخاصة في مجالات التنمية المستدامة والشمول المالي.

- تحسين الشفافية والثقة:

الصندوق مطالب بتحسين شفافيته وإشراك المجتمعات المحلية بشكل أكبر في صياغة وتنفيذ البرامج، لمواجهة الانتقادات المتزايدة بخصوص تأثيره على السيادة الوطنية' أضافة إلى تحديات تحديد مدى الامتثال والمعايير التي يلتزم بها الصندوق في نشر المعلومات المتعلقة ببرامجه وسياساته، وأثر ذلك على الثقة والمصداقية، وعلى قدرة الدول على إدارة ديونها وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.[86]

[85] Kentikelenis, Alexander E., Thomas H. Stubbs, and Lawrence P. King. 2017. "IMF Conditionality and Development Policy Space, 1985–2014." Review of International Political Economy 24 (4): 543–582. https://doi.org/10.1080/09692290.2017.1322148

[86] Beirne, John, and Niall McCarthy. "Democracy, Public Debt Transparency, and Sovereign Creditworthiness." Strathprints Institutional Repository, University of Strathclyde, 2022.p4.

*هي الديون التي تتحمّلها الدولة نفسها (الحكومة المركزية) وليست ديون الشركات أو الأفراد،تسمّى "سيادية" لأنها مرتبطة بـ سيادة الدولة واسمها، أي أنّ الحكومة هي الجهة المقترِضة، وغالباً تضمنها ميزانية الدولة العامة.

فالشفافية في الديون السيادية *تعني إتاحة معلومات واضحة ومعلَنة حول حجم الدين، شروط الاقتراض، الجهات المقرضة، والضمانات أو الالتزامات المرتبطة به، فبغيابها يصبح تقييم قدرة الدولة على السداد صعباً، ويزيد خطر الوقوع في أزمة دين.[87]

كما أن دراسات أخرى تشير إلى أن الشفافية هي عامل مهم في تقييم المصداقية الائتمانية للدولة، بغض النظر عن نظام الحكم أو مستوى الديمقراطية .

من جهة أخرى، فإن غياب الشفافية لا يؤثر فقط على الدولة المقترضة، بل أيضاً على المقرضين (مثل الصناديق والمؤسسات الدولية)، لأنهم حين لا يعرفون الحجم الحقيقي للدين أو شروطه، فإنهم يتعرّضون لمخاطر أكبر، وهذا بدوره قد يرفع تكلفة التمويل أو يقيّد الوصول إلى أسواق الاقتراض، في هذا الصدد، يرى تقرير Organisation for Economic Co-operation and Development أنّ "الشفافية في الدين" تشكّل أساساً لإصلاحات الدين الناجحة، خصوصاً في دول الأسواق الناشئة*.[88]

مما يعني أن الاعتماد الكبير على الاقتراض بالعملات الأجنبية (مثل الدولار أو اليورو) يجعل الدول النامية أكثر عرضة لما يسمى بمخاطر سعر الصرف، فعندما تنخفض قيمة العملة المحلية، تصبح كلفة سداد الديون الأجنبية أعلى*.[89]

مثال:**إذا كانت الدولة تقترض بالدولار أو اليورو، فإن أي انخفاض في قيمة العملة المحلية يجعل السداد بالدولار أو اليورو أغلى بالنسبة لها.**

[87] Laurent Kemoe and Zaijin Zhan, 2018,WP/18/189Fiscal Transparency, Borrowing Costs, and ForeignHoldings of Sovereign Debt, IMF Working Papers , International Monetary Fund

[88] Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD). Global Debt Report 2025: Financing Growth in a Challenging Debt Market Environment. OECD Publishing, 2025. OECD Report, Chapter 3
https://www.oecd.org/en/publications/2025/03/global-debt-report-2025_bab6b51e/full-report/sovereign-debt-markets-in-emerging-market-and-developing-economies_08ce7ef7.html?

* تعتمد الاقتصادات الناشئة والنامية على ديون العملات الأجنبية أكثر من الاقتصادات المتقدمة، مما يزيد من مخاطر العملة وتكاليف الاقتراض، وباستثناء الصين والهند، تمثل الديون المقومة بالعملات الأجنبية حوالي 20% من إجمالي ديون هذه الاقتصادات، أما الدول الناشئة والنامية الأصغر حجمًا، فقد شكلت ديونها بالعملات الأجنبية حوالي 40% من إجمالي الديون القائمة منذ عام 2018.

[89] Laurent Kemoe and Zaijin Zhan,op.cit.

* شرح:تشير الأرقام إلى أن تكلفة الدين الخارجي ارتفعت بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة بسبب تشديد السياسات النقدية العالمية (خصوصاً رفع أسعار الفائدة الأمريكية)،بالتالي، الدول ذات التصنيف الائتماني المنخفض (أي التي تعتبر أكثر خطورة) أصبحت تدفع فوائد أعلى، ما جعلها تقلل من الاقتراض الخارجي أو تتوقف عنه، 2022،هذه الزيادة تضع ضغطًا كبيرًا على الميزانية الوطنية، خاصة على القطاعات الحيوية مثل الصحة والتعليم والبيئة

الدولة اقترضت 100 مليون دولار، وسعر الصرف عند الاقتراض كان: 1 دولار = 10 وحدات من العملة المحلية.

تكلفة سداد الدين = 100 مليون × 10 = 1 مليار وحدة محلية

إذا انخفضت قيمة العملة المحلية إلى 1 دولار = 15 وحدة، تصبح تكلفة السداد = 100 مليون × 15 = 1.5 مليار وحدة محلية،أي أن انخفاض قيمة العملة المحلية بنسبة 50٪ رفع تكلفة الدين بنفس النسبة

الملاحظ: ارتفاع تكاليف اقتراض السندات السيادية أوالحكومية (ورقة رسمية بها كل تفاصيل القرض والفائدة والاستحقاق، مثل الشيك الذي يحدد المبلغ والدفع، لكنه لتمويل طويل الأجل وليس دفع فوري)، المقومة بالدولار الأمريكي في الاقتصادات الناشئة والنامية من حوالي 4% في عام 2020 إلى أكثر من 6% في عام 2024، للدول ذات التصنيف الائتماني المنخفض غير الاستثماري، نتيجةً لذلك، شهدت هذه الدول اقتراضًا صافيًا سلبيًا من الأسواق الأجنبية منذ عام 2022*.[90]

ووفقا لتقرير البنك الدولي، أنفقت الدول النامية 1.4 تريليون دولار في 2023 لخدمة ديونها الخارجية، بارتفاع مدفوعات الفائدة إلى 406 مليارات دولار.[91]

نجد أن العديد من الدول النامية تواجه أزمة استحقاقات قريبة الأجل، أي أن جزءًا كبيرًا من ديونها يجب سداده خلال سنتين إلى ثلاث سنوات فقط، وهوما يخلق ما يسمى مخاطر إعادة التمويل (Refinancing Risk)، أي احتمال عدم القدرة على تجديد القروض أو إصدار سندات جديدة لتغطية المستحقة القديمة، خصوصاً في ظل أسعار الفائدة المرتفعة.[92]

[90] World Bank. (2024, December 3). Developing countries spent a record US$ 1.4 trillion to service foreign debt in 2023 [Press release]. World Bank. https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2024/12/03/developing-countries-paid-record-1-4-trillion-on-foreign-debt-in-2023

[91] ibid

[92] Jessica Hickle, State of the Evidence:Debt Transparency, May 2023,p5.https://www.opengovpartnership.org/wp-content/uploads/2023/05/State-of-the-Evidence-DebtTransparency.pdf

في اتجاه آخر، تتمثل مشكلة نقص الشفافية الناجمة عن تنوع وعدم توحيد المعلومات في قطاع الديون الخاصة تؤثر سلباً على عدة أطراف رئيسية، وهم:

- الدول المقترضة: تعاني من صعوبة في تقييم أعباء ديونها الحقيقية بدقة، مما ينعكس على قدرتها في التخطيط المالي والسياسات الاقتصادية ويزيد من مخاطر الإفلاس أو الأزمات المالية[93].

- المستثمرون والدائنون: يواجهون صعوبات في تقييم المخاطر الاستثمارية والفوائد المتوقعة بسبب غياب معلومات موثوقة، مما يؤدي إلى زيادة تكلفة الاقتراض أو تردد في تقديم المزيد من التمويل[94].

- المؤسسات المالية الدولية: مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، تعطل قدراتهم على تقديم برامج فعالة لإدارة الأزمات وإعادة الهيكلة بسبب نقص البيانات الدقيقة والكاملة حول الدين الحقيقي ومدى التزامات الدول[95].

- الأسواق المالية والاقتصاد العالمي: يؤدي الغموض وعدم الشفافية إلى خلق بيئة مالية غير مستقرة، حيث قد تتعرض الأسواق لتقلبات حادة وتعثرات غير متوقعة في الديون السيادية، ما يؤثر على استقرار النظام المالي العالمي.[96]

المجتمع المدني والفئات الضعيفة: قد تتعرض لمخاطر متزايدة بسبب ضعف الرقابة على السياسات المالية، ما يؤدي إلى تحميلهم أعباء تقشفية مفرطة أو توجيه الإنفاق الحكومي بعيداً عن القطاعات الحيوية كالضمان الاجتماعي والخدمات العامة[97]

الشكل: رسم بياني يوضح الدين العام المستحق على البلدان النامية.

---

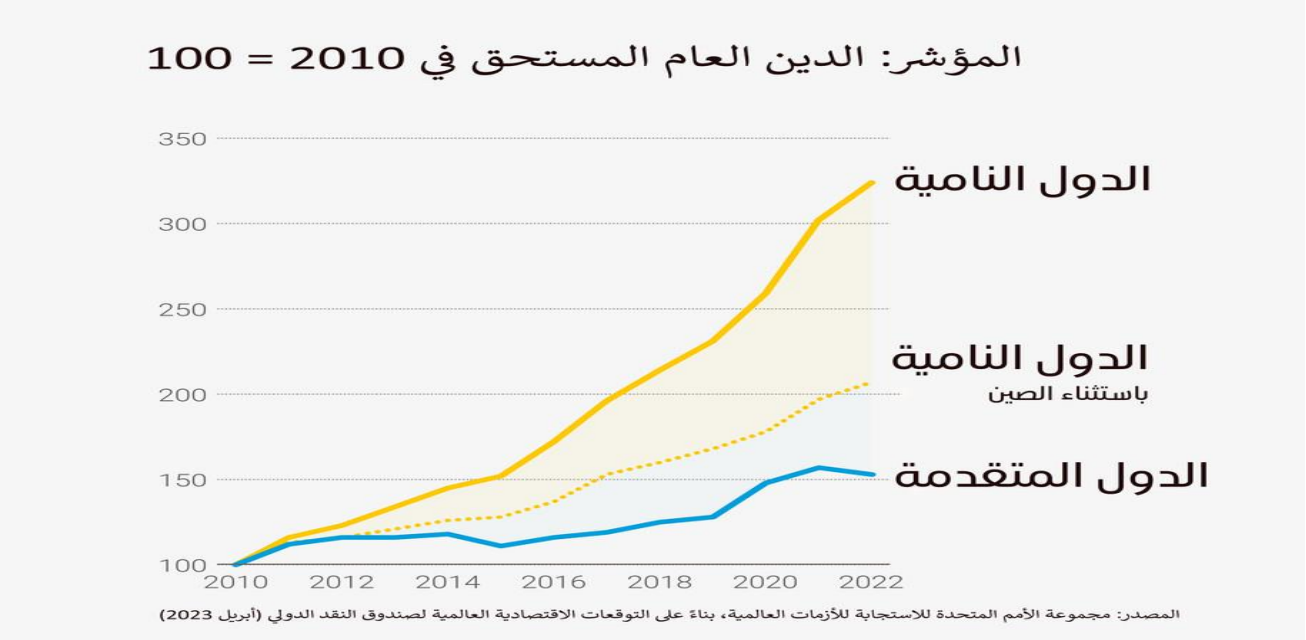
[93] Axel van Trotsenburg,The world needs radical debt transparency, July 01, 2025 https://blogs.worldbank.org/en/voices/the-world-needs-radical-debt-transparency

[94] صندوق النقد والبنك الدوليان يواجهان «تمرد الشفافية» في ديون الأسواق الواعدة، نُشر: 14-07:52 أكتوبر 2025،تاريخالتصفح:2025/11/06 https://aawsat.com/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF/5197046-%D8%B5%D9%86%D8%AF%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%82%D8%AF-

[95] Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD,op.cit.

[96] The World Needs Radical Debt Transparency

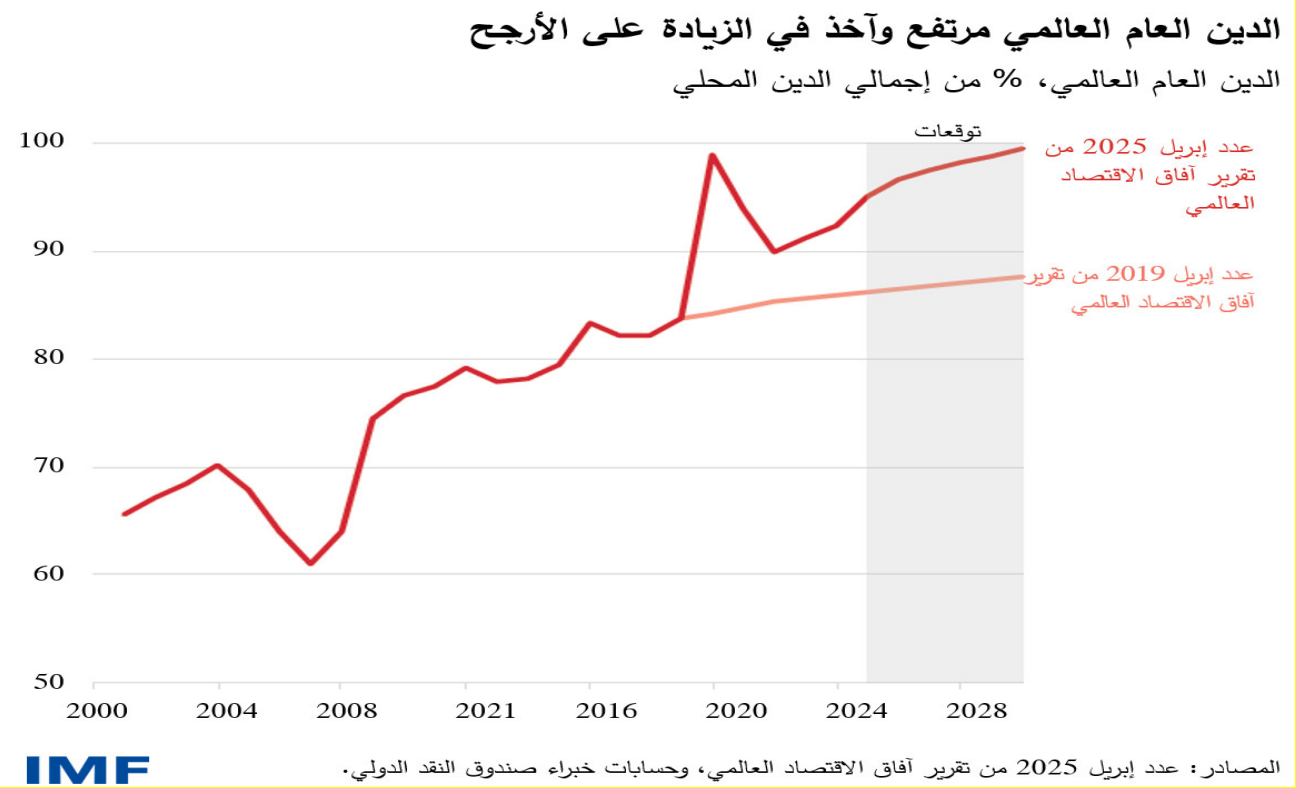
[97] جيزيل خلف، صندوق النقد الدولي.. بين إنقاذ الاقتصادات وتعميق الأزمات،2025/11/03، تاريخالتصفح:2025/11/07 https://www.alaraby.com/news/%D8%B5%D9%86%D8%AF%D9%88%D9%82-%D8%A



حيث وصف أنطونيو غوتيريش أثناء تقديم تقرير الدين العالمي في عام 2022 والذي يحمل اسم "عالم من الديون" وأعدته مجموعة الأمم المتحدة للاستجابة للأزمات العالمية، الوضع بكارثة إنمائية عالمية، في ضل معاناة 3.3 مليار شخص في العالم بسبب وضع حكومات بلدانهم سداد فوائد الدين كأولوية بدلا من الاستثمارات الأساسية في أهداف التنمية المستدامة .[98]

الشكل:توقعات بارتفاع الدين العالمي في أفق2028.

[98] الأمم المتحدة، "كارثة إنمائية": 3.3 مليار شخص في العالم يعانون بسبب الديون، متاح على الموقع https://news.un.org/ar/story/2023/07/1121892 ، تاريخ التصح:2025/11/06



دور صندوق النقد الدولي:

المراقبة Surveillance: كل دولة تنضم إلى صندوق النقد الدولي يقبل الالتزام بإخضاع سياساته الاقتصادية والمالية للتدقيق من قبل المجتمع الدولي[99].

يُتابع صندوق النقد الدولي التطورات الاقتصادية العالمية ويشارك في صياغة السياسات الاقتصادية. يقوم الصندوق بعمليات منتظمة لفحص الوضع المالي والاقتصادي في بلدان أعضائه، وعدد هذه البلدان يبلغ حوالي 190 دولة. وتعرف هذه الأنشطة أيضًا باسم أعمال الرقابة.[100]

يسلط الصندوق الضوء على المخاطر التي قد تهدد الاستقرار الاقتصادي في البلدان الأعضاء، ويقدم المشورة للحكومات بشأن التعديلات المحتملة في السياسات الاقتصادية.

[99] How the IMF Promotes Global Economic Stability. https://www.imf.md/imfstabil.html

[100] صندوق النقد الدولي، التقرير السنوي 2024،ص28.

كما يدعم الصندوق النظام النقدي الدولي من خلال تسهيل تبادل السلع والخدمات ورأس المال بين البلدان، وذلك في إطار الحفاظ على نمو اقتصادي سليم.

ويقدم الصندوق المشورة بشكل مخصص لكل دولة من خلال ما يُعرف بـالرقابة الثنائية، بالإضافة إلى تقديم التحليلات حول النظام النقدي الدولي والتطورات الاقتصادية العالمية والإقليمية من خلال ما يسمى بـالرقابة.

يقدم الصندوق المساعدة الفنية والتدريب – ما يُعْرف باسم تنمية القدرات – باعتبار ذلك من وظائفه الأساسية. وتمثل تنمية القدرات نحو ثلث الإنفاق السنوي للصندوق، وهي متاحة لكل البلدان الأعضاء عند الطلب ويتم تصميمها وفق احتياجات كل بلد[101]، ويمكن أن تساعد تنمية القدرات البلدان على تحسين التحصيل الضريبي وتعزيز المالية العامة، ويمكنها أيضا مساعدة البلدان على تحديث سياساتها النقدية والسياسات المعنية بسعر الصرف، أو تطوير النظم القانونية، أو تدعيم الحوكمة. كذلك يمكن أن تساعد تنمية القدرات البلدان على جمع البيانات ونشرها للاسترشاد بها في صنع القرار.[102]

اقراض البلدان الأعضاء التي تمر بمشكلات في موازين مدفوعاتها ليس فقط لإمدادها بالتمويل المؤقت بل لدعم سياسات التصحيح و الإصلاح الرامية إلى حل مشكلاتها الأساسية مثل : الأزمة المالية الآسيوية في الفترة 1997 -1998 حيث ساعد كوريا بتعهده تقديم 21 مليون دولار أمريكي لمعاونتها في تحسين اقتصاد و التعافي من الكساد.

تقديم المساعدة الفنية والتدريب في مجالات خبرة الصندوق إلى حكومات البلدان الأعضاء وبنوكها المركزية ومن أمثلة ذلك:مساعدته دول البلطيق وروسيا وغيرها في إنشاء نظام خزانة لبنوكها المركزية و هذا عند انهيار الإتحاد السوفياتي.

[101] How the IMF Promotes Global Economic Stability

[102] International Monetary Fund.capacity development. https://www.imf.org/ar/About/Factsheets/imf-capacity-development

إقامة نظام للمدفوعات متعددة الأطراف والتخلص م ن قيود الصرف التي تحول دون نمو وتنشيط التجارة الدولية، وتوفير السيولة الدولية لتسوية المدفوعات خلال زيادة الإحتياطات وقد استخدم في ذلك ما يسمى: حقوق السحب الخاصة.[103]

المنظمة العالمية للتجارة :

هي منظمة عابرة للحدود الوطنية مقرها جنيف، سويسرا، ولديها 164 دولة عضو اعتبارا من عام 2025، [104]وهو الموقع الرئيسي الذي يتم فيه التفاوض على الاتفاقات التجارية، ورصد الممارسات التجارية، وحل النزاعات بين الدول، وعلى النقيض من المؤسسات العالمية الأخرى، فإن منظمة التجارة العالمية لا تنتج أو تقدم الائتمان، بل تؤسس فقط نظاما للوائح التنظيمية التي قبلت الدول الأعضاء الالتزام بها، وذلك لتعزيز التجارة الحرة والعادلة.[105]

نشأتها وتطورها:

إذا كان الميلاد الفعلي والرسمي للمنظمة العالمية للتجارة في سنة 1995م[106]، فإنّ محاولة الهادفة لإنشائها تعود إلى النصف الأول من القرن العشرين، وذلك عبر إنشاء التعريفة الجمركية العامة سنة 1947م التي حولت فيما بعد إلى المنظمة العالمية للتجارة.

حيث تأسس الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الغات) *في عام 1947 ودخل حيز التنفيذ في 1 يناير 1948، بتوقيع 23 دولة مؤسسة في جنيف، وكان هدفها الرئيسي هو الإلغاء التدريجي لحصص الواردات وخفض التعريفات الجمركية على تجارة البضائع لتعزيز حرية التجارة العالمية.[107]

---

[103] صندوق النقد الدولي: النشأة، المباديء، الاهداف، الدور، المهام ودواعي التأسيس،تاريخالنشر2019/02/19،متاحعلىالموقع: https://www.ministryinfo.gov.lb/42763

[104] Reem Heakal, What Is the World Trade Organization (WTO)? Purpose and Functions, https://www.investopedia.com/investing/what-is-the-world-trade-organization/

[105] India’s No. 1 Commerce Institute,The Role of the World Trade Organization,30/08/2025.https://lakshyacommerce.com/academics/the-role-of-world-trade-organization

[106] he World Trade Organization (WTO). https://www.wto.org/english/thewto_e/thewto_e.htm

*تجدر الإشارة أن منظمة التجارة الدولية (ITO) أقترحت كثالث مؤسسة من مؤسسات بريتون وودز، إلى جانب صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، لتعزيز التعاون الاقتصادي الدولي، جرت مفاوضات بين عامي 1946 و1947 مع 23 دولة، أسفرت عن اتفاقيات بشأن تخفيض التعريفات الجمركية واللوائح التجارية ،ورغم اعتماد ميثاق هافانا، الذي كان يهدف إلى إنشاء منظمة التجارة الدولية، إلا أنه لم يُصدّق عليه عدد كافٍ من الدول. ورغم توقيعه، لم يحصل ميثاق هافانا على موافقة الدول الرئيسية، بما في ذلك الكونغرس الأمريكي، مما حال في النهاية دون ظهور منظمة التجارة الدولية إلى الوجود

[107]Vajiram World Trade Organisation, Objectives, Evolution, Principleshttps://vajiramandravi.com/current-affairs/world-trade-organisation

من عام 1948 إلى عام 1994، كان الغات بمثابة الإطار الأساسي الذي يحكم معظم تجارة العالم في السلع، وأرسى الأساس لقواعد التجارة المتعددة الأطراف والمفاوضات عبر الجولات التجارية المتعاقبة[108]، مركّزة في البداية على خفض التعريفات الجمركية على السلع الصناعية، ومع توسُّع التجارة العالمية لتشمل قطاعات جديدة، مثل الخدمات والملكية الفكرية، واجهت الجات تحديات متزايدة، مما أدى في النهاية إلى إنشاء منظمة التجارة العالمية.[109]

نشأت منظمة التجارة العالمية المعروفة اختصاراً بكلمة WTO في أبريل عام 1994 في اجتماع مراكش في المغرب ودخلت اتفاقياتها حيّز التنفيذ في 1995/1/1، بعد أن تمخضت عن المراحل النهائية لمفاوضات أورغواي الثامنة في إطار اتفاقية الجات، وفكرة هذه المنظمة وإنشاؤها ليست جديدة وإنما تعود إلى بدايات القرن العشرين عندما اقترح (كورديل هل) عضو مجلس النواب الأمريكي أثناء الحرب العالمية الأولى إنشاء مثل هذه المنظمة، غير أنها لم تنشأ وأعيد طرحها مجدداً في المؤتمر الاقتصادي العالمي عام 1927 والمؤتمر السابع للدول الأمريكية عام 1933 وبعد ذلك جدد الفكرة الرئيس الأمريكي (روزفلت) ورئيس وزراء بريطانيا تشرشل من أجل تمكين الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا من الوصول، وكان المخطط أن تنشأ المنظمة الدولية إلى المواد الخام الأولية وراء البحار للتجارة بمقتضى ميثاق هافانا عام 1948 لكن عدم عرض المشروع على الكونغرس من قبل الرئيس الأمريكي (ترومان) أصاب الفشل ذلك المشروع وظلت الدول الرأسمالية تفكر في ولادة مثل هذا المشروع ومحاولة تحفيز الولايات المتحدة الأمريكية للتوقيع عليه، فكان أن بدأت مناقشات في نيويورك تم التوصل فيها إلى التفاهم بشأن نصوص اتفاقية سميت اتفاقية الجات بدلاً من إنشاء منظمة دولية للتجارة ودخلت حيّز التنفيذ عام 1948 بتوقيع 23 دولة[110].

وقد عُدت اتفاقية الجات (الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية) المحفل الدولي المعني بشؤون المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف فضلاً عن انها محكمة لتسوية الخلافات التجارية بين الأطراف المتعاقبة. وعقدت منذ عام 1948-1986 جولات من المفاوضات التجارية المتعددة

[108] Radojević, Tijana, Danica Rajin, Jelena Nikolić, and Semih Yildirim. 2024. "WTO's Role in Shaping Global Economy and Contemporary Business Dynamics." Finiz 2024: Papers from the Thematic Areas of the Conference – Corporate Finance Review, 70–76.p71 https://doi.org/10.15308/finiz-2024-70-76

[109] Rapaić, S. 2013. The World Trade Organization and Enterprises in Foreign Trade. Belgrade: Faculty of Economics.

[110] حامد أحمد مال، مرجع سبق ذكره، ص 57.

الأطراف ضمن اتفاقية الجات كان آخرها جولة الأورغواي التي بدأت عام 1986 وانتهت عام 1993 شارك فيها ممثلو 107دولة وعند التوقيع وصل إلى 117 دولة. وكانت النتائج النهائية لجولة أورغواي هي صدور 28 اتفاقاً كان أهمها اتفاقية تأسيس منظمة التجارة العالمية في جانفي 1995 بانتساب 130 دولة[111].

و أهم أهدافها :

-إيجاد منتدى للمفاوضات التجارية

أي جمع الدول في شبه منتدى أو ناد يتباحث الأعضاء فيه في شتى الأمور التجارية ويتفاوضون ضمن جولات متعددة الأطراف، فمن جهة تؤمن اجتماعات اللجان الفرعية الدورية في المنظمة فرصة للقاءات الدائمة بين ممثلي الأعضاء وتتيح المجال أمامهم لمناقشة المشاكل المهمة ومواكبة التطورات في شؤون منظمة التجارة ، ومن جهة ثانية فإن منظمة التجارة العالمية تجمع الدول الأعضاء في جولات محادثات منظمة بشأن علاقاتهم التجارية المستقبلية، وقد ورثت منظمة التجارة العالمية فكرة المفاوضات الدورية متعددة الأطراف عن سلفها الغات (الاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية والتجارة)، وتهدف كذلك إلى تحقيق مستوى أعلى من التحرير ودخول الأسواق في القطاعات المعنية.

- تحقيق التنمية

تسعى منظمة التجارة العالمية إلى رفع مستوى المعيشة للدول الأعضاء والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية لجميع الدول وبخاصة النامية التي يزيد عدد أعضائها في المنظمة عن 75% من جملة الأعضاء، وتلك التي تمر بمرحلة انتقالية إلى اقتصاد السوق.

-حل المنازعات بين الدول الأعضاء

لم تكن آلية الغات كافية لفض المنازعات بين الدول الأعضاء التي قد تنشأ بسبب الاختلاف حول تفسير أحكام واتفاقيات جولة أورغواي نظرا لكثرتها وتشعبها وبسبب المشاكل التي عانت منها

[111] المرجع نفسه، ص 59

على مدى الخمسين عاما الماضية، كان من الضروري إنشاء آلية فعالة وذات قوة رادعة، تمثلت هذه الآلية في منظمة التجارة العالمية[112].

-إيجاد آلية تواصل بين الدول الأعضاء

تلعب الشفافية دورا مهما في تسهيل المعاملات التجارية بين الدول، خاصة مع تعدد التشريعات وتنوع القطاعات التجارية والابتكارات، لذلك تفرض معظم اتفاقيات منظمة التجارة العالمية على الدول الأعضاء إخطار غيرها بالتشريعات التجارية وغيرها من الأنظمة والأحكام ذات العلاقة والتأثير على شؤون التجارة الدولية. كما تلعب الاتفاقية الخاصة بمراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء بشكل دوري دورا مهما في هذا المجال، فهي تتيح فرصة للدول الأعضاء للاطلاع على النظام التجاري لكل دولة على حدة ومناقشة جميع جوانبه وإبراز النواحي التي قد تتعارض مع الالتزامات التي تفرضها اتفاقيات المنظمة[113].

- تنشيط التبادل التجاري والتبادل الدولي وإزالة عوائق تحرير التجارة. التزام المنظمة بتقليل الحواجز التجارية وجهودها في تعزيز التجارة الحرة قد أسهما بشكل كبير في تحرير التجارة الدولية.[114]

- ضمان المناخ المناسب للمنافسة:تهدف المنظمة إلى خلق جو تجاري عالمي يتسم بالمنافسة و يعتمد على الكفاءة الاقتصادية في تحقيق الموارد، حيث تسود المنافسة المشروعة بين الدول في مجال إنتاج السلع و الخدمات من حيث الجودة و النوعية.

- **حسم النزاعات التجارية:**

تعتبر عملية حل المنازعات والخلافات التي قد تحصل بين دول أعضاء المنظمة من أهم أهداف منظمة التجارة العالمية، بحيث تعتبر آلية فعالة وقوة رادة لحل النزاعات بأكثر فعالية التي قد تحصل بين دول أعضاء حول تنفيذ اتفاقيات أو خلاف حول تفسير أحكامها[115].

---

[112] Sari, Avid Leonardo, Irwandi, Gusmailina, Loso Judijanto, and Totok Hendarto. 2024. "The Role of the World Trade Organization in Shaping International Relations and Trade Diplomacy." International Journal of Science and Society 6, no. 3: 555–560.p559. http://ijsoc.goacademica.com

[113] فادي علي مكي، ما بين الغات ومنظمة التجارة العالمية. بيروت ، المركز اللبناني للدراسات، 2000.

[114] Sari, Avid Leonardo, Irwandi, Gusmailina, Loso Judijanto, and Totok Hendarto,op.cit.p559.

[115]شرادي نبيل، " دور منظمة التجارة العالمية في تحرير التجارة الخارجية للدول النامية"، (مجلة المعيار)، العدد13 ، 2018، ص2015.

هيكل منظمة التجارة العالمية

-المؤتمر الوزاري:

ويجتمع المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية كل سنتين لاتخاذ قرارات هامة بشأن الاتفاقات التجارية القائمة، ويحمل المؤتمر الوزاري سلطة اتخاذ القرارات بشأن أي جانب من جوانب جميع الاتفاقات المتعددة الأطراف التي تبرم في إطار منظمة التجارة العالمية[116].

ويضم المؤتمر ممثلين من جميع أعضاء منظمة التجارة العالمية، وهو يعطي تمثيلا متساويا لجميع أعضائه بغض النظر عن حجم اقتصادهم أو نصيبهم في التجارة الدولية، ويمكن اعتباره الفرع التشريعي لمنظمة التجارة العالمية .

ويرأس المؤتمر الوزاري منظمة التجارة العالمية، في حين تقوم بالعمليات اليومية ثلاث هيئات إدارية:

1 .المجلس العام:ويضم المجلس العام ممثلي جميع البلدان الأعضاء ويعمل كممثل للمؤتمر الوزاري عندما يتعلق الأمر بالعمليات اليومية، وتتمثل مهمتها في الاضطلاع بوظيفة التنفيذ والرصد لمنظمة التجارة العالمية.

وينقسم المجلس العام كذلك إلى مجالس ولجان متعددة تركز على مواضيع محددة، ومن الأمثلة على هذه الهيئات المجلس المعني بالسلع، ومجالس الخدمات، ولجنة المنسوجات التابعة لمجلس السلع، وما إلى ذلك.

2 .هيئة تسوية المنازعات

هيئة تسوية المنازعات هي جزء من المجلس العام وهي مسؤولة عن تسوية النزاعات التجارية بين الدول الأعضاء. وهناك أيضا هيئة استئناف، حيث يمكن للدول الأعضاء الطعن في أي قرارات تتخذ ضدها خلال تسوية النزاع.

[116] CFI .World Trade Organization (WTO) https://corporatefinanceinstitute.com/resources/economics/world-trade-organization-wto/

3 .هيئة استعراض السياسة التجارية

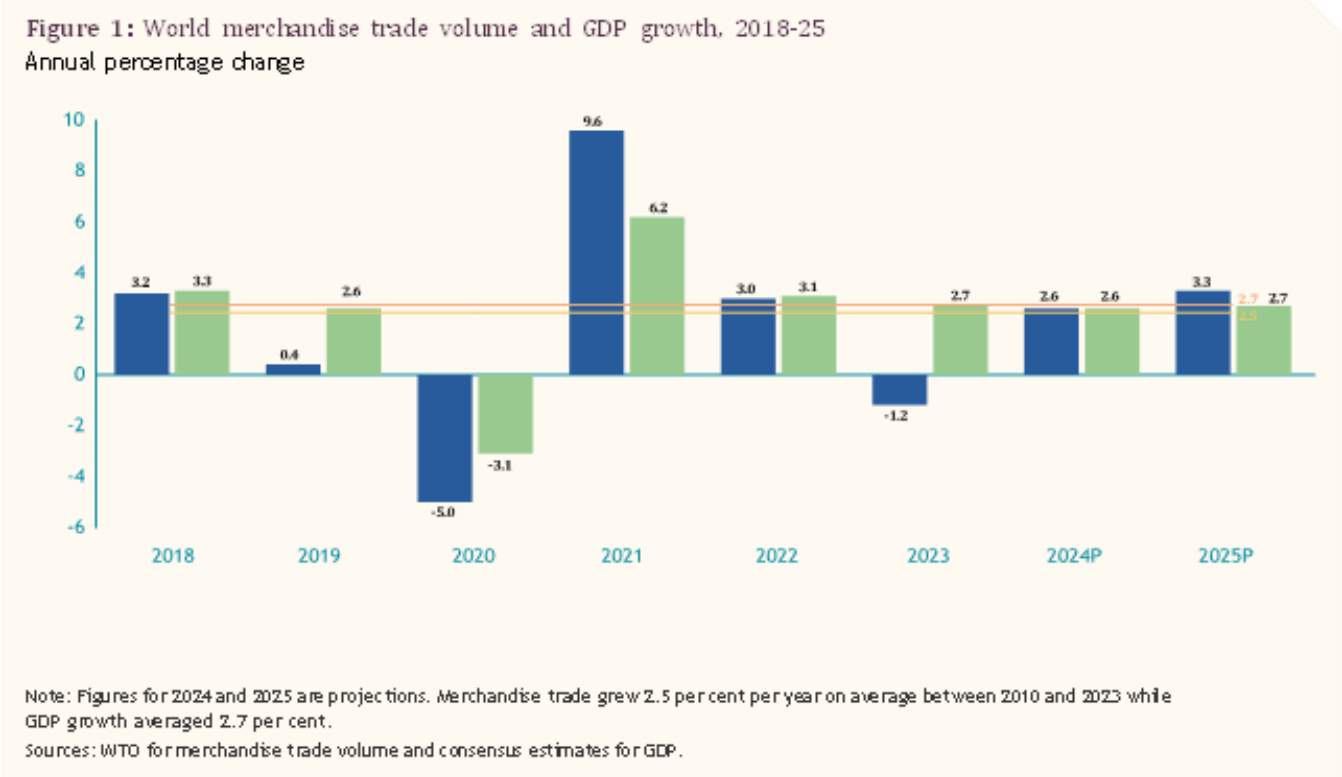
هيئة استعراض السياسات التجارية هي أيضا جزء من المجلس العام وهي مسؤولة عن ضمان أن تكون السياسات التجارية للدول الأعضاء متوافقة مع أهداف منظمة التجارة العالمية، ويتعين على البلدان الأعضاء إبلاغ منظمة التجارة العالمية بالتغييرات التي تطرأ على قوانينها وسياساتها التجارية.

وتضطلع الهيئة باستعراضات منتظمة للسياسات لضمان توافقها مع قواعد منظمة التجارة العالمية. وهذا جزء من وظيفة الرصد التي تضطلع بها منظمة التجارة العالمية، ويساعد منظمة التجارة العالمية على التكيف مع المشهد الاقتصادي المتغير.[117]

واقع التجارة الدولية :

الشكل: حجم التجارة العالمية للبضائع ونمو الناتج المحلي الإجمالي، 2018-2025

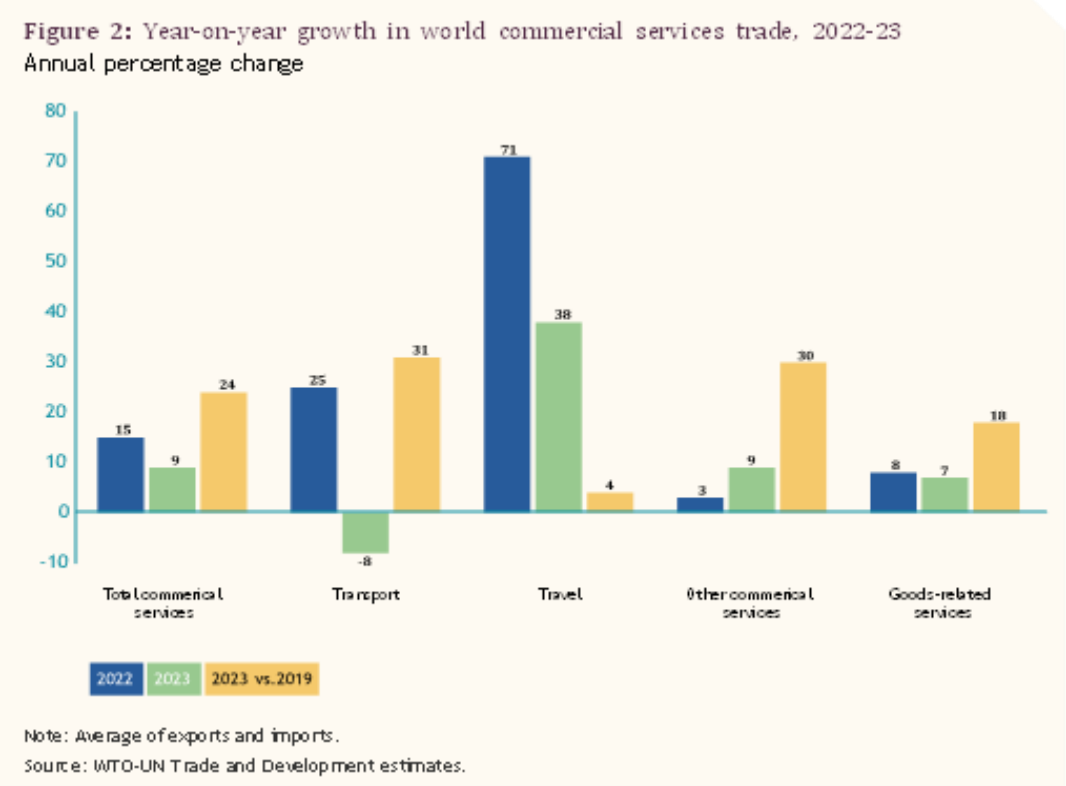
[117] CFI .World Trade Organization (WTO



يوضح الشكل حجم التجارة العالمي، حيث بلغ حجم تجارة السلع في نهاية 2023 ارتفاعًا بنسبة 6% مقارنة بذروته قبل الجائحة في 2019، و19% مقارنة بمتوسط 2015، بينما انخفضت قيمة تجارة السلع بالدولار الأمريكي بنسبة 5% لتصل إلى 24.01 تريليون دولار، مع تراجع تجارة السلع المصنعة 3% (الحديد والصلب -15%، والمواد الكيميائية -9%)، بقيت أسعار الطاقة مرتفعة تاريخيًا، لا سيما الغاز الطبيعي في أوروبا عند 2.7 ضعف مستواه في 2019، ما ساهم في رفع التضخم ودفع البنوك المركزية لرفع أسعار الفائدة إلى أعلى مستوياتها منذ سنوات، قبل أن تنخفض معدلات التضخم قرب أهدافها بحلول نهاية 2023.[118]

الشكل 4: المساهمات في نمو حجم التجارة العالمية حسب المنطقة، 2022-2025.

[118] World Trade Organization, World Trade Organization Annual Report 2023–2024 (Geneva: WTO, 2024), p17.https://www.wto.org



التحديات المستقبلية لمنظمة التجارة العالمية:

منذ تأسيسها، تواجه منظمة التجارة العالمية (WTO) مطالب مستمرة بالتكيّف والإصلاح من أجل البقاء ذات صلة وفعالية في بيئة الاقتصاد العالمي المتغيرة، ف التعامل مع التحديات الجديدة مثل الاقتصاد الرقمي، وتغير المناخ، وتصاعد النزعات الحمائية، يتطلب اتباع أساليب مبتكرة وتحديث هيكلي للمؤسسة، يتناول هذا القسم الإصلاحات الرئيسية والتحديات المستقبلية التي تواجه منظمة التجارة العالمية[119].

- الحاجة إلى التحديث:

يُعَدّ أحد أكبر التحديات التي تواجه منظمة التجارة العالمية (WTO) هو تنظيم وإدارة التجارة الرقمية، فمع النمو السريع للتجارة الإلكترونية، أصبحت قضايا مثل حماية البيانات، والأمن الرقمي، وفرض الضرائب على المنتجات الرقمية أكثر أهمية من أي وقت مضى، ولا تعالج

[119] Tijana Radojević ,Danica Rajin ,Jelena Nikolić,,Semih Yildirim,op.cit,p73

القواعد الحالية لمنظمة التجارة العالمية خصوصيات التجارة الرقمية بشكل كافٍ، مما يستلزم وضع قواعد ومعايير جديدة تُمكّن من تحقيق تجارة رقمية عادلة ومفتوحة.[120]

بالإضافة إلى ذلك، يُشكّل تغير المناخ تحدياً كبيراً للمنظمة، إذ يُعَدّ دمج المعايير البيئية في السياسات التجارية أمراً ضرورياً، ويمكن للمنظمة أن تُسهم في تعزيز التجارة في التقنيات الصديقة للبيئة وتنظيم السياسات التي تُلحق الضرر بالبيئة، وقد تشمل الإصلاحات المستقبلية آليات لمراقبة وتقليل البصمة الكربونية للمنتجات والخدمات.

علاوة على ذلك، فإن تعزيز الشفافية والكفاءة أمر بالغ الأهمية، وخاصة في مجالي التفاوض وتسوية النزاعات ويمكن أن يُسهم إشراك جميع الأعضاء، ولا سيما الدول النامية، وتبسيط الإجراءات من خلال الأدوات الرقمية في مساعدة منظمة التجارة العالمية على العمل بشكل أكثر فعالية والاستجابة بسرعة أكبر للتحديات العالمية.

-تعزيز التعددية:

يُعَدّ أحد التحديات الرئيسية التي تواجه منظمة التجارة العالمية (WTO) هو استعادة الثقة في المفاوضات التجارية متعددة الأطراف، فقد أبرز فشل جولة الدوحة الصعوبات التي تواجه التوصل إلى توافق بين عدد كبير من الأعضاء ذوي المصالح المتباينة، إن تعزيز النهج المتعدد الأطراف يتطلب قدراً من المرونة والاستعداد لتقديم التنازلات من أجل تحقيق الأهداف المشتركة.[121]

لطالما كانت المشكلة أن الدول تجد صعوبة في تنحية خلافاتها الاقتصادية جانبًا والتوصل إلى حل وسط أو توافق في الآراء بشأن قضية ما، وعادةً ما يكون هناك جدل بين مصالح الدول المتقدمة والنامية، على سبيل المثال، استمرت جولة أوروغواي للمفاوضات من عام 1986 إلى عام 1994 قبل التوصل إلى اتفاق، أدت احتجاجات الدول النامية على هيمنة الدول المتقدمة على سوق التجارة الدولية، وتمسك الدول المتقدمة بمواقفها، إلى تعثر جولات الدوحة لسنوات، بدأت

[120] Nenci, S. (2020). Do We Still Need the World Trade Organi-zation? Journal of International Commerce, Economics and Policy, 11(3), 2050012.

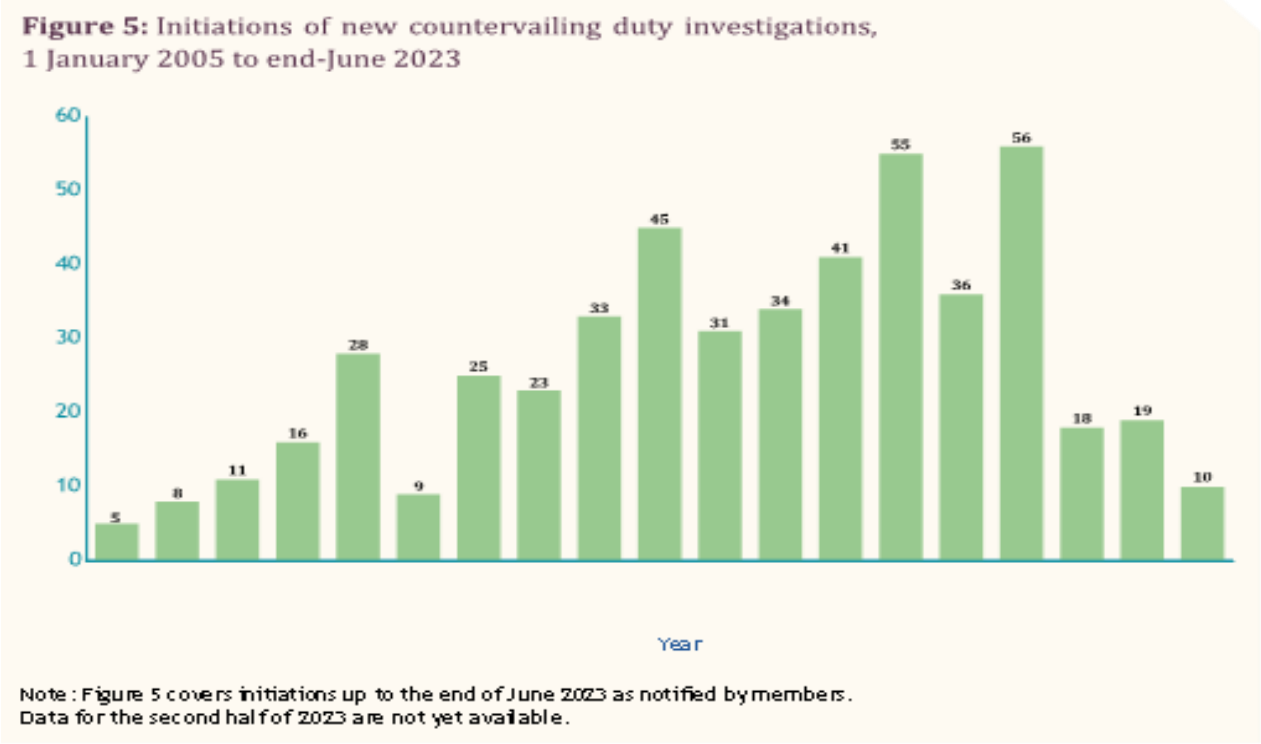
[121] Herbert, E. (2020). The Role of the World Trade Organisation in International Trade and Investment. Nnamdi Azikiwe University Journal of International Law and Jurisprudence, 11(1), 47–55

جولات الدوحة في المؤتمر الوزاري عام 2001، واستمرت الجولة في الوصول إلى طريق مسدود، حيث فشلت الدول الأعضاء في الاتفاق على نقاط تتعلق بالتجارة الحرة وحركة المنتجات الزراعية من الدول النامية إلى الدول المتقدمة، في عام 2006، أوقفت الولايات المتحدة الأمريكية الاتفاقية عندما رفضت إلغاء دعمها للزراعة، وهذا يعني أنه سيكون هناك اختلال في التوازن في التجارة الدولية ونقص في التقدم الاقتصادي في هذا الصدد، حيث لن تتمكن منتجات الدول النامية من المنافسة بشكل عادل مع منتجات الدول المتقدمة.

- مواجهة النزعة الحمائية:

في الآونة الأخيرة، أصبحت السياسات الحمائية أكثر انتشاراً، مما أدى إلى نشوب حروب تجارية بين القوى الاقتصادية الكبرى تسببت في اضطرابات حادة داخل النظام التجاري العالمي، ويجب أن تلعب منظمة التجارة العالمية (WTO) دوراً رئيسياً في التوسط وحل هذه النزاعات من خلال آلياتها الخاصة بتسوية المنازعات، مع تعزيز الحوار بين أعضائها. إن العودة إلى سياسة تجارية أكثر انفتاحاً وتعاوناً تُعد أمراً ضرورياً للحفاظ على توازن الاقتصاد العالمي.

الشكل: بدء تحقيقات الرسوم التعويضية الجديدة، من 1 يناير 2005 إلى نهاية يونيو 2023.



المصدر: World Trade Organization, World Trade Organization Annual Report 2023–2024 (Geneva: WTO, 2024), p17.https://www.wto.org

في الآونة الأخيرة، لجأت بعض الدول إلى دعم صناعاتها المصدرة عبر إعانات مالية، إعفاءات ضريبية، تسهيلات تمويلية، وبنية تحتية داعمة بهدف تعزيز تنافسية صادراتها في الأسواق العالمية، هذا الدعم يقلل تكلفة الإنتاج ويجعل السلع أرخص وأكثر جاذبية للمستوردين، ويحقق فوائد اقتصادية على المدى الطويل مثل زيادة الصادرات تحسين ميزان المدفوعات، ورفع معدلات التوظيف، ومع ذلك، يمكن أن يتسبب هذا الدعم في إضرار بالصناعات المحلية في الدول المستوردة، ما يؤدي إلى ظهور سياسات حمائية كرد فعل لحماية الاقتصاد المحلي*[122].

فعندما تتضرر الدولة المستوردة، تقوم بإطلاق تحقيقات الرسوم التعويضية*(Countervailing Duty Investigations) لفحص مدى تأثير الدعم المقدم من الدولة المصدرة على صناعاتها المحلية، تشمل العملية جمع البيانات، تقييم الأدلة، وحساب حجم الضرر الناتج عن الدعم الحكومي*، إذا ثبت الضرر، قد تقرر الدولة المستوردة فرض رسوم تعويضية على السلع المستوردة لتعويض الصناعات المحلية وحماية سوقها الداخلي[123].

مثال: في 13 ماي 2025، أعلنت وزارة التجارة الأمريكية قراراتها الإيجابية* الأولية في التحقيقات التعويضية (CVD) للمنتجات الزجاجية العائمة من جمهورية الصين الشعبية (الصين)

*قامت الولايات المتحدة بفرض رسوم تعويضية على منتجات صينية مدعومة حكوميًا مثل الصلب والمعدات الكهربائية(DS437: U.S. Countervailing Measures on Certain Products from China)، الاتحاد الأوروبي استخدم CVDs لحماية صناعة الصلب والزراعة من الدعم المقدم للمنتجات المستوردة من بعض الدول.

[122] United States International Trade Commission .Under standing Antidumping & Countervailing Duty Investigations. https://www.usitc.gov/

* الرسوم التعويضية أو الرسوم الردعية (Countervailing Duties – CVDs) هي رسوم تفرضها دولة ما على واردات معينة لمواجهة دعم حكومي غير مشروع تقدمه الدولة المصدرة لشركاتها، والذي يؤدي إلى ضرر لصناعات الدولة المستوردة،بهدف حماية الصناعة المحلية من الضرر الناتج عن الدعم الخارجي، مع الالتزام بالقوانين الدولية،أنظر

United States - Countervailing duty measures on certain products from China, https://www.wto-ilibrary.org/content/reports/10.30875/25208233-437

*منح أو إعانات حكومية مباشرة، قروض حكومية بفوائد منخفضة، إعفاءات ضريبية خاصة بالمصدرين، أسعار طاقة أو مواد خام مدعومة. برامج حكومية تقلل من تكاليف الإنتاج.

[123] Preliminary Affirmative Determinations in the Countervailing Duty Investigations of Float Glass Products from the People's Republic of China and Malaysia. https://www.trade.gov/preliminary-determinations-countervailing-duty-investigations-float-glass-product-china-and

*إيجابية: يعني ثبوت الاتهام على الصين وماليزيا

وماليزيا، وتحقيقات متزامنة لمكافحة الإغراق (AD) لمنتجات الزجاج العائمة (نوع من الزجاج يُستخدم في البناء والسيارات وغيرها)، من الصين وماليزيا.[124]

تعمل منظمة التجارة العالمية (WTO) كإطار رقابي وضابط لهذه العملية، حيث تضع قواعد لتحديد ما إذا كان الدعم غير مشروع وتسمح للدول المتضررة باتخاذ إجراءات مضبوطة، كما توفر آليات تسوية المنازعات لضمان أن النزاعات حول الدعم والرسوم التعويضية يتم حلها بطريقة منظمة وشفافة، مع الحفاظ على تدفق التجارة العالمية بأكبر قدر ممكن[125].

- ضعف الالتزام بآلية تسوية المنازعات:

يتمثل الهدف من نظام تسوية المنازعات في منظمة التجارة العالمية في "تأمين حل إيجابي للنزاع"[126]، من خلال حل متفق عليه بشكل متبادل بين الأطراف، فالغاية ليست العقاب، بل استعادة الامتثال للاتفاقيات وضمان احترام القواعد المشتركة للتجارة الدولية، وسحب أي تدابير من الأعضاء* تتعارض مع اتفاقيات منظمة التجارة العالمية (على النحو الذي تحدده الهيئات أو هيئة الاستئناف في التقارير التي يعتمدها مجلس الأمن)،[127] ومع ذلك، إذا فشل العضو في جعل التدبير غير المتسق مطابقًا في غضون فترة زمنية معقولة* ، فإن صاحب الشكوى لديه إمكانية "تعليق تطبيق الامتيازات أو الالتزامات الأخرى بموجب الاتفاقيات المشمولة على أساس تمييزي تجاه العضو الآخر بشرط الحصول على إذن من مجلس تسوية المنازعاتDSB ، على أن يوافق على هذا التفويض "في غضون 30يومًا من فترة التسوية[128].

[124] United States.op.cit.

[125] World Trade Organization,op.cit.

[126]WTO, Understanding on Rules and Procedures Governing the Settlement of Disputes (DSU), Art. 3.7, https://www.wto.org/english/tratop_e/dispu_e/dsu_e.htm

*إذا فرض أحد الأعضاء إجراءً تجاريًا مخالفًا للاتفاقيات (مثل رسوم إضافية أو قيود على الواردات)، يجب عليه سحب هذا الإجراء بما يتوافق مع حكم هيئة تسوية المنازعات أو هيئة الاستئناف.

[127] Andrew D. Mitchell ,2006. “Proportionality and Remedies in WTO Disputes.” European Journal of International Law 17 (5): 985-1014.

* إذا لم تقم الدولة التي اتخذت إجراءً تجاريًا مخالفًا لقواعد منظمة التجارة العالمية، بتعديل أو سحب هذا الإجراء خلال فترة زمنية محددة ، فإن الدولة المتضررة يُسمح لها قانونيًا بالرد بشكل محدود، يتمثل في تعليق بعض الالتزامات أو الامتيازات التجارية التي تمنحها عادة للعضو المخالف بموجب اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، كأن توقف أو تقلل من بعض الحقوق التجارية التي تمنحها للعضو المخالف، مثل تخفيض الرسوم الجمركية على واردات معينة،مع شرط موافقة مجلس تسوية المنازعات.

[128]WTO, Understanding on Rules and Procedures Governing the Settlement of Disputes (DSU), Art. 22.6, https://www.wto.org/english/tratop_e/dispu_e/dsu_e.htm

إذ عادة ما تلجأ الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية (WTO) خاصة الولايات المتحدة ، إلى أدوات "علاجات التجارة (Trade Remedies) "مثل تدابير مكافحة *الإغراق (Anti-Dumping)[129]ورسوم التعويض(Countervailing Duties) ، من أجل حماية صناعاتها المحلية من المنافسة غير العادلة.[130]

الملاحظ أن العديد من هذه التدابير يمكن الطعن فيها قانونيًا عبر آلية تسوية المنازعات التابعة لمنظمة التجارة العالمية، إلا أن عدد القضايا المرفوعة فعليًا محدود، وذلك لعدة عوامل، أهمها حجم السوق المتأثر أو القدرة على الرد المتبادل (Retaliation) يحول دون قرار الدول لرفع شكوى أمام منظمة التجارة العالمية، والتخوف من قدرة القطاع الأجنبي المتضرر على اتخاذ إجراء مماثل (مثل فتح تحقيق مضاد) .[131]

أي أنه عندما تكون الدولة المتضررة قادرة على الرد بإجراءات مقابلة كإطلاق تحقيق لمكافحة الإغراق أو فرض رسوم على منتجات الدولة الأخرى، فإنها تميل إلى تفضيل هذا المسار العملي والسريع ومنخفض التكلفة بدلاً من اللجوء إلى آليات المنظمة،هذا السلوك، المعرف بـ العدالة الذاتية (Vigilante Justice) أو الرد بالمثل التجاري، يحمل دلالات عميقة حول فعالية نظام تسوية المنازعات في منظمة التجارة العالمية، ويعكس كيف تتعامل الدول فعليًا مع قضايا التجارة العادلة في الواقع العملي[132].

تحديات منظمة التجارة العالمية:

1- نظام الإجماع وصعوبة اتخاذ القرار:

[129] Agreement on Implementation of Article VI of the General Agreement on Tariffs and Trade 1994 (Anti-Dumping Agreement), Art. 2.1,

[130] Chad P. Bown, Trade Remedies and World Trade Organization Dispute Settlement: Why Are So Few Challenged? (World Bank Policy Research Working Paper 3540, March 2005), 6.

*الإغراق (Dumping) يحدث عندما تقوم دولة أو شركة ببيع منتجاتها في سوق بلد آخر بأسعار أقل من السعر الذي تُباع به في بلدها الأصلي أو أقل من تكلفتها الفعلية للإنتاج،فيشتري المستهلكون في الدولة المستوردة هذه المنتجات الرخيصة، مما يجعل المنتجات المحلية أغلى وغير قادرة على المنافسة،مما يضر بالصناعة المحلية.

[131] Ibid,p10.

[132] Andrew D. Mitchell op. cit.

تتطلب قرارات منظمة التجارة العالمية غالبًا موافقة جماعية (إجماع)، مما يجعل التوافق بين الدول الأعضاء صعبًا خاصة مع تزايد التوترات الجيوسياسية، الأمر الذي يؤدي إلى جمود عملية اتخاد القرارات المهمة.[133]

تنص المادة IX:1 على:

"The WTO shall continue the practice of decision-making by **consensus** followed under GATT 1947. Except as otherwise provided, where a decision cannot be arrived at by consensus, the matter at issue shall be decided by voting[134]"

خاصة في ضل توسع عضوية المنظمة إلى أكثر من 160 دولة، على اختلافها وتنوع مصالحها الاقتصادية والجيو-سياسية بشكل كبير، الأمر الذي يجعل من الصعب جدًا أن تتفق كل دول الأعضاء - خاصة في القضايا الحساسة ما يؤدي إلى شلل أو تأخير دائم في اتخاذ القرار[135] .

تعطيل الرئيس الأمريكي ترامب لهيئة الاستئناف* في منظمة التجارة العالمية جاء نتيجة لرفضه تجديد تعيين القضاة، وهو ما أصبح ممكنًا بفضل قاعدة الإجماع التي تتطلب موافقة جميع الدول الأعضاء على أي تعيين، مما أدى إلى توقف الهيئة عمليًا عن النظر في القضايا الجديدة منذ عام 2019 وأثر على قدرة المنظمة في تسوية النزاعات التجارية بين الأعضاء.[136]

2 -أزمة ألية تسوية المنازعات: التوتر بين الوظيفة القضائية والوظيفة التفاوضية في منظمة التجارة العالمية.

[133] Joshua Meltzer, The Challenges to theWorld Trade Organization:It's All About LegitimacyPolicy Paper 2011-04G L O B A L V I E W S. Global Economyand Developmentat BROOKINGS

[134] World Trade Organization. Marrakesh Agreement Establishing the World Trade Organization, 1994, Article IX:1. Accessed November 7, 2025. https://www.wto.org/english/docs_e/legal_e/04-wto_e.htm

[135] Jeffrey J. Schott Decision-Making in the WTO. Policy Brief .Peterson Institute for International Economics. (2015). PIIE Policy Brief. Retrieved from https://www.piie.com/publications/policy-briefs/decision-making-wto?

[136] Srijan Shukla . Political underpinnings of WTO's partial resilience in the post-Trump era.https://www.yalejournal.org/publications/political-underpinnings-of-wtos-partial-resilience-in-the-post-trump-eraMay 15, 2023

*هيئة الاستئناف هي "محكمة عليا" للنزاعات التجارية بين الدول، وتفسر القوانين والاتفاقيات الدولية للمنظمة،أحيانًا تصدر الهيئة أحكامًا تُلزم الولايات المتحدة أو تمنعها من فرض بعض الرسوم الجمركية أو دعم صناعات معينة، بما يتعارض مع السياسات الاقتصادية الوطنية، خاصة في قطاعات مثل الصلب والألمنيوم والزراعة، ورفض ترامب تعيين قضاة جدد في هيئة الاستئناف، هووسيلة للضغط على المنظمة لإصلاح قواعدها بما يتماشى مع مصالح الولايات المتحدة.

واجهت الهيئة الاستئنافية لمنظمة التجارة العالمية تحديات نتيجة تبنيها نهجًا تفسيريًا واسعًا لاتفاقيات المنظمة[137]، الأمر الذي اعتبرته بعض الدول الأعضاء تجاوزًا لولايتها القضائية، فقد رأت الولايات المتحدة أن الهيئة توسعت في تفسير نصوص اتفاقيات مكافحة الإغراق والدعم بصورة خلقت التزامات جديدة لم تُبنَ على أساس تفاوضي، وهو ما جعل بعض أحكامها تتعارض مع سياسات وطنية حساسة أو مصالح استراتيجية للدول الكبرى[138] .

وقد عزز هذا الشعور بالاستياء اتجاه لدى بعض الأعضاء بأن الهيئة تحولت من "جهة لتطبيق القواعد" إلى "قاضٍ فاعل"، بما يقيد حرية صنع السياسات الوطنية ويمسّ بمبدأ السيادة التجارية[139] ،وأدى تراكم هذه الانتقادات إلى قيام الولايات المتحدة بعرقلة تعيين قضاة جدد، مما تسبب في شلل الهيئة الاستئنافية منذ ديسمبر 2019، وهو ما يعكس الصدام العميق بين الوظيفة القضائية للمنظمة والإرادة السياسية للدول القوية .[140]

وترتبط هذه التوترات ببنية النظام التجاري متعدد الأطراف، الذي يقوم أساسًا على المفاوضات السياسية والمقايضات بين الدول الأعضاء، غير أن تعثر المفاوضات، خاصة جولة الدوحة**، دفع جهاز تسوية المنازعات إلى لعب دور متزايد في تفسير النصوص القانونية وتأطير الالتزامات التجارية، مما جعله في نظر بعض الأعضاء "مشرّعًا أمرًا واقعًا" يعوّض غياب التقدم التفاوضي .[141]

[137] Hoekman, Bernard. 2017. “The World Trade Order: Global Governance by Judiciary?” European Journal of International Law 27 (4): 1083–1093. https://doi.org/10.1093/ejil/chw063

[138] Lester, Simon, and Inu Manak Zhu. 2018. “The Appellate Body’s Role in Interpreting WTO Rules.” World Trade Review 17(3): 409–427.

[139] United States Trade Representative (USTR). 2020. Report on the Appellate Body of the World Trade Organization. Washington, DC.

[140] Ruiz Fabri, Hélène. 2020. “The WTO Appellate Body: Crisis and Reform.” International and Comparative Law Quarterly 69 (3): 541–570.

[141] Davey, William. 2021. “The WTO Dispute Settlement System: 25 Years On.” Journal of International Economic Law 24(1): 1–25.

** فشل جولة الدوحة للتنمية: التي أطلقت عام 2001، تعثرت بشكل كبير بسبب الخلافات بين الدول المتقدمة والنامية حول قضايا مثل الدعم الزراعي ووصول السلع الصناعية إلى الأسواق. يظهر هذا التعثر صعوبة تحقيق إجماع بين 164 عضواً بمصالح متناقضة .

وقد أثار هذا الوضع نقاشًا واسعًا حول شرعية الدور القضائي الموسّع: فبينما يرى مؤيدو هذا الدور أنه ضروري لضمان استقرار النظام ومنع الفراغ التشريعي، يرى معارضوه أنه يُقوّض التوازن بين السياسة والقضاء ويُفقد عملية التفاوض معناها كمصدر أساسي للقواعد التجارية.[142]

وهكذا أصبحت أزمة الهيئة الاستئنافية تجسيدًا للتحديات السياسية الأوسع التي تواجه منظمة التجارة العالمية، وعلى رأسها تصاعد القومية الاقتصادية، والتحول نحو المنافسة الجيو–اقتصادية، وتراجع التوافق الدولي حول مستقبل النظام التجاري المتعدد الأطراف.[143]

- الصراعات الجيوسياسية الكبرى: على سبيل المثال، التوتر بين الولايات المتحدة والصين يهدد الاستقرار داخل النظام التجاري العالمي، حيث تخشى الولايات المتحدة أن تقيد المنظمة قدرتها على استخدام تدابير الرد التجاري، وخاصة ضد الصين، مما يزعزع قواعد التجارة الحرة متعددة الأطراف ويؤدي إلى تراجع دور المنظمة.[144]

حيث يشكل الصراع بين الولايات المتحدة والصين أبرز التحديات السياسية للمنظمة، فالولايات المتحدة تصل إلى درجة اتهام الصين بالمنافسة غير العادلة والدعم الحكومي الكبير، بينما تتهم الصين واشنطن باستخدام المنظمة لخدمة مصالحها التجارية، مما يؤثر على قدرة المنظمة على لعب دور الوسيط المحايد، كما تُضعف إمكانية التوصل لاتفاقات جديدة[145].

يمثل الإصلاح الداخلي لمنظمة التجارة العالمية المعضلة المحورية التي تحدد قدرتها على البقاء والملاءمة في القرن الحادي والعشرين، تتجلى هذه التحديات في صراع رؤى عميق حول الدور الأساسي للمنظمة ذاتها.

---

[142] National Board of Trade Sweden. 2023. The WTO Appellate Body Crisis: A Contribution to the Ongoing Discussions. Stockholm: National Board of Trade Sweden.p5.

[143] Lester, Simon, and Inu Manak Zhu. 2018

[144] Ibid.

* الصراعات حول الدعم الحكومي والصناعات الوطنية، إذ تتباين مواقف الدول حول الدعم الحكومي:الدول المتقدمة تتهم بعض اقتصادات آسيا الصاعدة بالمبالغة في الدعم، أما الدول النامية ترى أن فرض قيود صارمة على الدعم يحد من قدرتها على تطوير صناعاتها

[145] Hoekman, Bernard, and Robert Wolfe. 2021. “Reforming the World Trade Organization: Practitioner Perspectives from China, the EU, and the US.” China & World Economy 29, no. 4 (July): 1–34. https://doi.org/10.1111/cwe.12378

أولاً، يكمن الصراع الأول في التعارض حول أولويات جدول الأعمال، فبينما تدفع الدول المتقدمة، بقيادة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، نحو "تحديث" قواعد المنظمة لتعكس اقتصاد القرن الحادي والعشرين، من خلال وضع أطر قانونية ملزمة لقضايا مثل التجارة الرقمية (حماية تدفق البيانات، ومنع التمييز ضد المنتجات الرقمية)، ودعم الصناعات الاستراتيجية في قطاعات مثل أشباه الموصلات والطاقة النظيفة، وفرض شروط أكثر صرامة بشأن المشاريع التجارية المملوكة للدولة. في المقابل، تطالب الدول النامية، ومن ضمنها دول مجموعة الأفريقي ومجموعة G33، بمعالجة أولية وعاجلة لملف الدعم الزراعي في الدول الغنية، الذي يجعل، المنافسة الدولية تقوض الأمن الغذائي للدول الفقيرة، وكذلك تفعيل بند المعاملة الخاصة والتفضيلية بشكل أكثر واقعية وفاعلية، [146]

وتعني المعاملة الخاصة والتفضيلية للدول النامية، وهي مبدأ أساسي في منظمة التجارة العالمية، أن الدول النامية قد لا تُقدم معاملة بالمثل كاملة في المفاوضات التجارية، وأن تطالب بحرية أكبر في استخدام سياسات تجارية معينة مقارنةً بالدول ذات الدخل المرتفع.[147]

في المادة 37 من اتفاقية الجات لعام 1994، التزمت الدول المتقدمة الأعضاء في منظمة التجارة العالمية بإيلاء أولوية قصوى لخفض وإزالة الحواجز أمام المنتجات التي تحظى بأهمية تصديرية خاصة للدول النامية، سواءً كانت حالية أو محتملة، بما في ذلك الرسوم الجمركية والقيود الأخرى التي تميز بشكل غير معقول بين هذه المنتجات في صورتها الأولية وفي صورتها المصنعة.[148]

وقد طُورت هذه المعاملة في ستينيات القرن الماضي، ولم تعد مقبولة لدى العديد من الدول ذات الدخل المرتفع، ويعود ذلك إلى مدى قدرة أعضاء منظمة التجارة العالمية على تحديد الدولً النامية، وباستثناء مجموعة الدول الأقل نموًا التي حددتها الأمم المتحدة، وهي المجموعة الوحيدة

[146] Hoekman, Bernard, and Petros C. Mavroidis. 2021. "WTO Reform: Back to the Past to Build for the Future." Global Policy 12 (S3): 5–12. https://doi.org/10.1111/1758-5899.12924

[147] WTO. n.d. Special and Differential Treatment Provisions. World Trade Organization. Accessed December 11, 2025. https://www.wto.org/english/tratop_e/devel_e/dev_special_differential_provisions_e.htm

[148] World Trade Organization. n.d. Examples of Provisions for Differential and More Favourable Treatment of Developing Countries. Technical Cooperation and Training. Accessed December 11, 2025. https://www.wto.org/english/tratop_e/devel_e/teccop_e/s_and_d_eg_e.htm

المتميزة من الدول النامية المُعترف بها رسميًا في منظمة التجارة العالمية، لا توجد معايير تُحدد ماهية الدولة النامية في المنظمة. [149]

وبسبب هذا الغياب للمعايير، فإن كل دولة يمكنها أن تحدد وضعها التنموي بنفسها، ما يُعرف بـ التعريف الذاتي (self-designation)، هذا الوضع أدى إلى جدل مستمر داخل منظمة التجارة العالمية، إذ أن الدول ذات الاقتصادات الناشئة أو المتقدمة نسبيًا قد تستفيد من مزايا SDT رغم قدرتها الاقتصادية الأعلى، ما يثير توترات مع الدول المتقدمة التي تعتبر هذا الأمر استغلالًا للثغرات، في ضل استمرار منح هذه الميزة لدول أصبحت تنافس عالميًا مثل الصين.[150]

لا يعد الانقسام مجرد خلاف حول الأولويات، بل هو اختلاف في الرؤى الفلسفية: هل المنظمة هي أداة لتحرير التجارة وخلق أسواق مفتوحة بأسرع ما يمكن (رؤية الدول المتقدمة)، أم هي آلية للتنمية وضمان عدالة توزيع منافع العولمة (رؤية الدول النامية)؟.[151]

ثانياً : تعاني المنظمة من عجز مؤسسي* حاد في مواكبة القضايا العابرة للحدود والمتشابكة:

- عجز التصميم الهيكلي لمنظمة التجارة العالمية:

تتمثل المشكلة الأصلية في التصميم الهيكلي لمنظمة التجارة العالمية في أنها صُممت عام 1995 بموجب اتفاقية مراكش، مستندة إلى النظام السابق GATT (1947)، الذي كان يركز بشكل أساسي على تحرير تجارة السلع الملموسة عبر الحدود، نتيجة لذلك، لم تُصمَّم المنظمة في البداية للتعامل مع الخدمات، الملكية الفكرية، أو القضايا الاقتصادية والتكنولوجية المعاصرة، مثل التجارة الرقمية، الاقتصاد الأخضر، وسلاسل القيمة العالمية، هذا الاعتماد على هيكل قطاعي تقليدي جعل

[149] Ibid.

[150] Ukpe, Aniekan. 2025. "'Creating a More Equitable Framework': The WTO and Reforming Special and Differential Treatment." Global Policy Journal, May 15, 2025. https://www.globalpolicyjournal.com/blog/15/05/2025/creating-more-equitable-framework-wto-and-reforming-special-and-differential

[151] Hoekman, Bernard, and Petros C. Mavroidis.

* يشير العجز المؤسسي إلى عدم قدرة البنى الهيكلية والإجرائية والتنظيمية لمنظمة التجارة العالمية على التكيف مع التحديات التجارية المعاصرة، مما يقوض فعالية المنظمة في تحقيق أهدافها

المنظمة غير مجهزة بشكل كافٍ للتكيف مع التحديات الجديدة العابرة للقطاعات، ويبرز الحاجة إلى إصلاحات هيكلية لتحديث قدراتها المؤسسية.[152]

فيما يخص الاقتصاد الرقمي، تشير التقارير إلى أن التجارة الرقمية وتبادل البيانات عبر الحدود يطرح تحديات تنظيمية لم تُحسم بعد داخل آليات WTO، إذ لا تزال المنظمة تقدم إطارات عامة فقط دون قواعد ملزمة واضحة، مما يحد من قدرتها على متابعة التطورات التكنولوجية السريعة (WTO n.d.).

الجدول: إنجازات واخفاقات منظمة التجارة العالمية في الاقتصاد الرقمي

البعد التنظيمي	الوضع في منظمة التجارة العالمية	الواقع المطلوب	الفجوة التنظيمية
تصنيف المنتجات الرقمية	غامض (GATT أم GATS؟)	تصنيف واضح لفئات المنتجات	%85
نقل البيانات عبر الحدود	لا توجد قواعد محددة	إطار متوازن لحماية البيانات والتدفق	%09
الضرائب الرقمية	لم يتم البت فيها	اتفاقية دولية شاملة	%95
الأمن السيبراني	خارج الاختصاص	معايير أمنية متفق عليها	%100

[152] World Trade Organization (WTO). n.d. The WTO: History and Background. Accessed December 11, 2025. https://www.wto.org/english/thewto_e/history_e/history_e.htm

%70	قواعد لجميع أشكال الدفع الرقمي	بعض التعهدات في GATS	المدفوعات الإلكترونية
%80	قواعد محددة للتجارة الإلكترونية	إطار عام فقط	حماية المستهلك

أ/الفجوة بين الواقع الرقمي والإطار التنظيمي في منظمة التجارة العالمية:

تُظهر المعطيات الرقمية الحديثة أن التجارة الرقمية أصبحت تمثل أحد المحركات الأساسية للنظام التجاري العالمي، حيث تستحوذ على نحو 12–15% من إجمالي التجارة العالمية في عام 2023، مع معدلات نمو سنوية تتراوح بين 8–10% في التجارة الرقمية العابرة للحدود، إضافة إلى أن 60% من الخدمات يتم تداولها اليوم عبر الوسائط الرقمية، هذا التطور السريع يبرز اتساع الهوة بين الواقع الاقتصادي المتغير والإطار التنظيمي القائم في منظمة التجارة العالمية[153].

فعلى الرغم من أن اتفاقية الجاتس (GATS)، وهي الوثيقة الأساسية التي تحكم الخدمات، تم اعتمادها عام 1995 في سياق اقتصادي لم تكن التجارة الرقمية قد تشكل فيه سوى نسبة ضئيلة، إلا أنها لا تزال حتى اليوم الإطار الأكثر استعمالا لتنظيم المعاملات الرقمية دون الخضوع للتحيين والتعديل، والتالي، فإن غياب تعريف دقيق للخدمات الرقمية أو قواعد واضحة لتدفقات البيانات يجعلها عاجزة عن مواكبة التطورات التقنية الحالية[154].

أما إعلان العمل المشترك بشأن التجارة الإلكترونية لعام 1998 فهو مجرد التزام سياسي غير ملزم، ولا يشكل إطاراً تنظيمياً فعلياً، وقد أدى ذلك إلى ترك مجالات مهمة (مثل حماية تدفقات البيانات، تنظيم المنصات، والذكاء الاصطناعي) خارج نطاق الضبط الدولي الملزم.[155]

[153] World Trade Organization (1995). General Agreement on Trade in Services (GATS)
[154] World Trade Organization (1998). Work Programme on Electronic Commerce
[155] World Trade Organization . (1995).op. cit.

وبالنسبة إلى المفاوضات متعددة الأطراف حول التجارة الإلكترونية التي انطلقت عام 2019 في إطار مبادرة "المفاوضات المشتركة" (JSI)، فإن وتيرتها البطيئة وعدم مشاركة جميع أعضاء المنظمة فيها يحدّان من قدرتها على إنتاج قواعد عالمية شاملة، وفي ظل غياب إجماع دولي، يبقى عدد من القضايا الحيوية (مثل قواعد تموضع البيانات، الأمن السيبراني، وحياد الشبكات) قيد التشتت بين الاتفاقات الثنائية والإقليمية.[156]

كما تمثل اتفاقية التجارة الإلكترونية التي توصلت إليها 71 دولة عضو في منظمة التجارة العالمية في ديسمبر 2024 بعد خمس سنوات من المفاوضات، محاولة مؤسسية لمعالجة الفجوة الحوكمية التاريخية التي أعاقت قدرة المنظمة على تنظيم الاقتصاد الرقمي المتسارع، وتهدف هذه الاتفاقية متعددة الأطراف - التي يسعى أصحابها لإدراجها في الهيكل القانوني للمنظمة بموجب المادة العاشرة من اتفاقية مراكش - إلى وضع قواعد دولية ملزمة لتنظيم مجالات حيوية مثل تدفق البيانات عبر الحدود وحماية المستهلك.[157] وتشير ورقة العمل التحليلية المرافقة "آمال كبيرة" إلى أن هذه القواعد الموحدة يمكن أن تسهم في خفض التكاليف وزيادة الثقة في المعاملات الرقمية، وبالتالي دفع النمو الاقتصادي العالمي[158]، ومع ذلك، فإن التحدي الأكبر يكمن في الطبيعة التعددية للاتفاقية، حيث لا تشمل جميع أعضاء المنظمة البالغ عددهم 164 عضواً، مما يثير تساؤلات حول شموليتها وفعاليتها الحقيقية في ظل تحفظات العديد من الدول النامية على بنود تتعلق بالسيادة الرقمية والفجوة التكنولوجية.[159]

جدول: مقارنة بين الواقع الرقمي الحالي والإطار القانوني داخل منظمة التجارة العالمية.

العنصر	الواقع الرقمي(2023)	الإطار التنظيمي في

[156] World Trade Organization (2019–2024). Joint Statement Initiative on E-Commerce – Negotiation Updates. https://www.wto.org/english/tratop_e/ecom_e/joint_statement_e.htm

[157] World Trade Organization. (2024). Communication from the Participants in the Joint Statement Initiative on E-commerce. WT/GC/W/955. Retrieved from chrome-extension://efaidnbmnnnibpcajpcglclefindmkaj/https://docs.wto.org/dol2fe/Pages/SS/directdoc.aspx?filename=q:/WT/GC/W955.pdf&Open=True

[158] World Trade Organization. 2025. Great Expectations: Quantifying the Potential Economic Impact of the WTO Agreement on E-Commerce. Staff Working Paper ERSD-2025-06. Economic Research and Statistics Division. Accessed from https://www.wto.org/english/res_e/reser_e/ersd202506_e.pdf

[159] Ibid.

		منظمة التجارة العالمية
حجم التجارة الرقمية	12–15%من التجارة العالمية	لا توجد اتفاقية مخصصة لتنظيم التجارة الرقمية
معدل النمو	8–10%للتجارة العابرة للحدود سنوياً	إطار الجات (1995) غير مصمم للتعامل مع البيانات والمنصات
الخدمات الرقمية	60% من الخدمات تُتداول رقمياً	غياب تعريف رسمي للخدمات الرقمية

ب/تحدّي التصنيف القانوني للمنتجات الرقمية

تعتبر من أبرز الإشكاليات البنيوية في إطار نظام التجارة متعدد الأطراف، إذ لم تحسم منظمة التجارة العالمية ما إذا كانت المنتجات الرقمية تُعامل باعتبارها سلعاً تخضع لاتفاقية الجات (GATT، 1994)، أم خدمات تخضع لاتفاقية الجاتس (GATS، 1995)، أم فئة مستقلة تتطلب تنظيماً خاصاً.[160]

[160] UNCTAD. (2023). Digital Trade Report. United Nations Conference on Trade and Development.

يتجلى هذا الإشكال بوضوح في قطاع البرمجيات، ففي حين تُباع البرمجيات على وسيط مادي مثل الأقراص يتم التعامل معها كسلع تخضع للتعرفة الجمركية، بينما تتحول إلى خدمات عند نقلها عبر الإنترنت، مما يخضعها لقواعد النفاذ إلى السوق والتوريد عبر الحدود وفق الجاتس.[161]

هذا التضارب لا يقتصر على البرمجيات فحسب، بل يمتد إلى منتجات مثل الكتب الإلكترونية، الألعاب الرقمية، والمحتوى السمعي-البصري، ما أدى بحسب تقارير الأونكتاد (2023) إلى تباين في المعاملة الضريبية يصل إلى 18–22% بين الدول، إضافة إلى تباين في متطلبات الامتثال التنظيمي المتعلق بالأمن السيبراني وحماية البيانات. [162]

ج/ التصادم بين مبدأ التدفق الحر للبيانات عبر الحدود ومبدأ السيادة الرقمية للدول: تتجلى هذه المعضلة في سياسات متضاربة تعكس أولويات قومية مختلفة، فمن جهة، تدفع الولايات المتحدة، مدفوعة بمصالح شركات التكنولوجيا العملاقة، من أجل تبني قواعد دولية تحظر قيود توطين البيانات وتكفل "التدفق الحر" للمعلومات، معتبرة ذلك أساساً للنمو الاقتصادي الرقمي والابتكار[163].

في الطرف المقابل، تعلن دول مثل الصين والهند وروسيا بوضوح عن أولوية السيادة الرقمية، فتشترط الصين توطين البيانات محلياً وتمارس رقابة صارمة على المحتوى، مدفوعة بأهداف الأمن القومي والسيطرة على الفضاء الإلكتروني.[164] وفي خطوة مماثلة، فرضت الهند قيوداً

[161] ibid

[162] UNCTAD. (2023). Digital Economy Report 2023: Value Creation and Capture – Implications for Developing Countries. United Nations Conference on Trade and Development.

[163] Aaronson, Susan Ariel. Data Governance, AI, and Trade: Asia as a Case Study. IIEP Working Paper No. 2020-6. Institute for International Economic Policy, Elliott School of International Affairs, The George Washington University, 2020. P25.https://www2.gwu.edu/~iiep/assets/docs/papers/2020WP/AaronsonIIEP2020-6.pdf

[164] Erie, M. S., & Streinz, T. (2021). The Beijing Effect: China's Digital Silk Road as Transnational Data Governance. NYU Journal of International Law and Politics, 54(1), 1–91.

* عندما نتحدث عن تصدير البيانات المالية والحساسة، فإن المقصود هو نقل البيانات من داخل الدولة إلى خارجها، خصوصًا بيانات المواطنين الشخصية أو المعلومات التي تؤثر على الأمن أو الاقتصاد، تشمل البيانات المالية معلومات الحسابات البنكية للمواطنين، معاملات البطاقات الائتمانية، بيانات قروض أو استثمارات، وبيانات شركات مالية ناشئة، أما البيانات الحساسة الأخرى فتشمل البيانات الصحية والطبية، البيانات الشخصية مثل الهوية الوطنية أو العنوان، معلومات الأنشطة الاقتصادية للشركات، وبيانات البنية التحتية الحيوية أو الأمن القومي، إجراءات تصدير هذه البيانات تعني أن أي شركة ترغب في إرسال هذه المعلومات إلى خوادم أو شركات خارج الهند يجب أن تلتزم بقوانين صارمة أو الحصول على تصاريح خاصة لضمان حماية خصوصية المواطنين والسيطرة الوطنية على المعلومات.

صارمة على تصدير البيانات المالية والحساسة*، بهدف حماية خصوصية مواطنيها وتنمية قاعدة بيانات وطنية لصناعاتها الناشئة[165].

هذا التناقض الجوهري يخلق حالة من الجمود في مفاوضات منظمة التجارة العالمية، حيث يهدد أي اتفاق شامل إما المصالح التجارية للولايات المتحدة أو الحقوق التنظيمية والسيادية للدول الأخرى، وبالتالي، فإن ملف التجارة الرقمية يتحول من قضية فنية إلى ساحة لصراع أوسع حول مستقبل الحوكمة العالمية في العصر الرقمي، مما يعيق قدرة المنظمة على إنتاج قواعد متعددة الأطراف فاعلة.[166]

د/ تحدي الضرائب الرقمية:

يشكل تحدي الضرائب الرقمية أحد أبرز العقبات أمام الحوكمة العالمية للتجارة الرقمية، ويعود ذلك إلى الفجوة الضريبية بين الشركات التقليدية والشركات الرقمية، ففي الشركات التقليدية، تُفرض الضرائب على الأرباح حيث توجد القيمة المضافة الفعلية، بينما يمكن للشركات الرقمية العمل في دولة دون وجود مادي لها، ما يتيح لها التهرب الضريبي أو تقليل العبء الضريبي بشكل كبير.[167]

وقد حاولت العديد من المبادرات معالجة هذه المشكلة خارج إطار منظمة التجارة العالمية، مثل مشروع BEPS 2.0* التابع لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، لكنه لا يشمل جميع الدول، كما لجأت بعض الدول إلى فرض ضرائب أحادية الجانب على الخدمات الرقمية، مثل فرنسا

[165] India-Briefing. (2025). Digital Personal Data Protection (DPDP) Rules 2025 Notified. https://www.india-briefing.com/news/dpdp-rules-2025-india-data-protection-law-compliance-40769.html

[166] Wu, M. (2017). Digital Trade-Related Provisions in Regional Trade Agreements: Existing Models and Lessons for the Multilateral Trade System. RTA Exchange Overview Paper. Geneva: International Centre for Trade and Sustainable Development (ICTSD) & Inter-American Development Bank (IDB). Retrieved from https://hdl.handle.net/11159/1643

[167] OECD. (2022). Tax Challenges Arising from Digitalisation – Report on Pillar Two Implementation. Organisation for Economic Co-operation and Development. https://www.oecd.org/tax/beps/tax-challenges-arising-from-digitalisation.htm

* اعتمد الإطار الشامل لمشروع BEPS 2.0 في 8 أكتوبر 2021، بعد تحقيق إجماع تاريخ 140 دولة وإقليماً أعضاء في الإطار الشامل لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) بشأن إصلاح النظام الضريبي الدولي. وتُعرف هذه الخطة رسمياً باسم "الإطار الشامل بشأن تآكل القاعدة الضريبية وتحويل الأرباح – الركيزتان 1 و2" (OECD/G20 Inclusive Framework on BEPS: Pillar One and Pillar Two). جاء كتتويج لمفاوضات استمرت عقد من الزمن، بدأت بمشروع BEPS الأولي (2013-2015) وتطورت لمعالجة التحديات الضريبية الأكثر إلحاحاً في الاقتصاد الرقمي المعولم.

وإيطاليا بنسبة 3٪ لكل منهما، وبريطانيا بنسبة 2٪، بهدف فرض حد أدنى من العدالة الضريبية على الشركات الرقمية متعددة الجنسيات.[168]

- التحديات الهيكلية العميقة

أ/ مشكلة سرعة التطور التكنولوجي

تشير الفجوة الزمنية بين سرعة التطور التكنولوجي وبطء الأطر التنظيمية الدولية داخل منظمة التجارة العالمية إلى تحدٍّ بنيوي عميق في حوكمة الابتكار، فبينما تشهد التكنولوجيا، وخاصة في المجالات الرقمية والذكاء الاصطناعي، دورات تطور متسارعة تمتد من 6 إلى 12 شهراً فقط[169] ، نتيجة التقدم المطرد في قدرات الحوسبة السحابية وتحليل البيانات الضخمة، تظل دورة التفاوض والإصلاح داخل المنظمة تمتد لسنوات، إن لم تكن لعقود، فمثلاً، استغرقت مفاوضات اتفاقية التجارة الإلكترونية نفسها أكثر من خمس سنوات (2019-2024) للتوصل إلى نص أولي بين مجموعة محدودة من الأعضاء[170].

كما أن جائحة كوفيد-19 كشفت عن هشاشة قواعد المنظمة فيما يتعلق بتصدير اللقاحات والمواد الطبية، وأعادت إحياء النقاش القديم حول مرونة اتفاقيات حقوق الملكية الفكرية (تريبس) في أوقات الطوارئ الصحية، هذه القضايا تتطلب تطوير قواعد جديدة أو تعديل القديمة في وقت يغيب فيه الإجماع السياسي، ليس فقط بين الشمال والجنوب، بل أحياناً داخل الكتلة الواحدة نفسها، وهو ما يؤدي إلى اتجاه خطير حيث تتحول التجمعات المتعددة الأطراف المحدودة (Plurilateral Agreements)، التي يشارك فيها مجموعة راغبة من الأعضاء فقط، من استثناء إلى النمط السائد تقريباً لصنع القواعد الجديدة (مثل المفاوضات حول التجارة الإلكترونية). بينما قد تكون هذه

[168] PwC. (2025). Digital service taxes: Are they here to stay?. Retrieved from https://www.pwc.com/us/en/services/tax/library/digital-service-taxes.html?

[169] McKinsey Global Institute. (2023). "The Economic Potential of Generative AI: The Next Productivity Frontier."

[170] WTO. (2024). Joint Statement on Electronic Commerce: Final Text. WT/GC/W/955.

الآلية براغماتية، إلا أنها تهدد بتهميش الأعضاء غير المشاركين وخلق نظام تجاري من مستويين، مما يقوض مبدأ عدم التمييز الذي هو حجر الزاوية في النظام المتعدد الأطراف[171].

ب/ محدودية استجابة المنظمة للموضوعات التجارية الحديثة:

تواجه المنظمة صعوبة في إدراج قضايا جديدة مثل:

التجارة الإلكترونية،حماية البيانات، البيئة وتغير المناخ، سلاسل القيمة العالمية

ويرجع ذلك للخلافات السياسية التي تمنع تحديث القواعد التجارية رغم التحول الكبير في الاقتصاد العالمي.

- صعود الحمائية الاقتصادية:

شهد العالم بعد جائحة كورونا ارتفاعًا في السياسات الحمائية وتشجيع الإنتاج المحلي، ما قلص الالتزام بقواعد التجارة العالمية.

- تآكل الثقة في دور المنظمة

تزايد الاعتماد على الاتفاقيات الإقليمية مثل RCEP و USMCAنتيجة شعور بعض الدول بأن المنظمة بطيئة وغير فعّالة ، وهذا يهدد مكانة المنظمة كإطار رئيسي لتنظيم التجارة

الشركات المتعددة الجنسيات:

من المهم أن نشير بأن مصطلح متعددة الجنسيات لم يكن قد استخدم في الأدبيات الإقتصادية والسياسية، إلا مع بداية ستينات القرن العشرين، حيث شاع استخدام مصطلح "الشركات المتعددة الجنسيات" وأصبح مرادفا أو بديلا عن الشركات الاحتكارية والدولية .[172]

[171] World Trade Organization (WTO). 2022. World Trade Report 2022: Climate Change and International Trade. Geneva: WTO Publications.

[172] زوينة ريال، "الشركات متعددة الجنسيات و آثارها الاقتصادية على البلدان النامية: دراسة حالة الجزائر 2000–2010،"(أطروحةدكتوراهيرمنشورة)، جامعة الجزائر 3، 2013، ص. 6

ويقصد باستعمال تعبير تعددية الجنسيات، وصف عملية تأسيس شركات في عدد من االسواقالوطنية، مع عدم إهمال المنشأ أحادي الجنسية على العموم لهذه الشركة المعنية، وهذا يعني نقل مستوى النشاط من مستوى جنسية واحدة إلى جنسيات متعددة.[173]

كما تعرف بأنها شركة تسيطر على أنشطة إنتاجية أو خدمية في دولتين أو أكثر، من خلال امتلاكها أو سيطرتها المباشرة على فروع خارج حدود الدولة الأم.[174]

أوهي مؤسسات تتكون من شركات أو وحدات اقتصادية قائمة في أكثر من دولة، وترتبط فيما بينها بعلاقات ملكية أو تأثير تسمح لإحداها بممارسة نفوذ فعّال على أنشطة الوحدات الأخرى.[175]

تعد الشركة متعددة الجنسيات أكثر من مجرد شركة تبيع منتجات، فهي، بصفتها وسيلة للاستثمار العالمي ومالكة ومطورة لمعظم التكنولوجيا الحديثة، والمنتج الرئيسي للتجارة العالمية، تُعدّ ذات أهمية بالغة في مناقشات ونظريات التاريخ البشري الحديث، وفي هذا الموقع، تكتسب الشركة نفوذا اجتماعيا وسياسيا يمتد أثره إلى جميع المستويات وفي جميع أنحاء المجتمع العالمي.[176]

تاريخ نشأة الشركات متعددة الجنسيات:

يرجع ظهور الشركات متعددة الجنسيات إلى أواخر القرن التاسع عشر، عندما بدأت الشركات الصناعية الكبرى في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية بتوسيع أنشطتها خارج حدودها الوطنية بحثًا عن الأسواق والمواد الأولية وفرص الاستثمار.[177]*

---

[173] محمد حسين مرتضى عرفة، " مرتكزات العولمة من رأسمالية الدولة االحتكارية إلى ثورة االتصاالت والمعلوماتية "، دار وائل للنشروالتوزيع، سورية، 1112، ص

[174] Organisation for Economic Co-operation and Development. OECD Guidelines for Multinational Enterprises on Responsible Business Conduct. Paris: OECD Publishing, 2023.

[175] United Nations Conference on Trade and Development. Transnational Corporations, Volume 30, Number 3. Geneva: United Nations, 2023.

[176] J. W. J. Harrod, “Multinational Corporations,” in Global Transformations and World Futures: Knowledge, Economy, and Society, vol. 1, ed. Y. Takeuchi (Oxford: EOLSS Publishers, n.d.), accessed June 1, 2026, p11 https://www.eolss.net/sample-chapters/c13/E1-24-02-01.pdf

[177] United Nations Conference on Trade and Development. Transnational Corporations, Vol. 1, No. 2. Geneva: United Nations, 1992.

* تعود الجذور التاريخية للشركات متعددة الجنسيات إلى الشركات الاحتكارية الاستعمارية التي كانت تعمل لصالح الدول الأوروبية بين القرنين السابع عشر والتاسع عشر، ومن أبرزها شركة الهند الشرقية البريطانية. وقد لعبت هذه الشركات دورًا اقتصاديًا وسياسيًا في خدمة التوسع الاستعماري وتحويل الثروات إلى الدول الأم.،ومع تطور النظام الاقتصادي العالمي، انفصلت الشركات تدريجيًا عن الدولة من الناحية القانونية، لكنها استمرت في تمثيل مصالح دولها والتأثير في العلاقات الدولية. وفي القرن العشرين ظهرت الشركات متعددة الجنسيات الحديثة، خاصة الأمريكية منها، مثل فورد وستاندرد أويل، التي وسعت نشاطها إلى أوروبا وأمريكا اللاتينية.
كما شهدت شركات مثل كولغيت-بالموليف توسعًا دوليًا واسعًا من خلال الاندماجات والاستحواذات وإنشاء الفروع في عدة دول. وساعدها في ذلك اتساع السوق الأمريكية وقوة الاقتصاد الأمريكي، مما مكّنها من تحقيق إنتاج ضخم والاستثمار في الخارج، وقد أدى ذلك إلى هيمنة الشركات الأمريكية والبريطانية على النشاط الاقتصادي الدولي بعد الحرب العالمية الثانية، وهي هيمنة استمرت لفترة طويلة على الرغم من صعود اقتصادات كبرى أخرى.

ويُعد إنشاء شركة **سنجر** الأمريكية مصنعًا لها في مدينة غلاسكو البريطانية سنة 1867، ثم توسعها إلى دول أخرى مثل النمسا وكندا، من أوائل النماذج التي جسدت مفهوم الشركة متعددة الجنسيات بالمعنى الحديث.[178]

كما تبعتها شركات أمريكية أخرى مثل **كوداك وفورد** وITT، الأمر الذي جعل الولايات المتحدة الأمريكية رائدة في هذا المجال خلال أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين.[179]

في المقابل، شهدت أوروبا ظهور شركات متعددة الجنسيات بارزة مثل **ليفر براذرز** البريطانية و**نستله** Nestléالسويسرية، إلا أن عدد هذه الشركات ظل محدودًا نسبيًا قبل الحرب العالمية الثانية.

وقد تأثر انتشار الشركات متعددة الجنسيات خلال الفترة الممتدة بين الحربين العالميتين بارتفاع الحواجز الجمركية وسياسات الحماية الاقتصادية، إضافة إلى حالة الركود وعدم الاستقرار الاقتصادي العالمي، مما حدّ من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.[180]

وبعد الحرب العالمية الثانية، شهدت الشركات متعددة الجنسيات توسعًا غير مسبوق نتيجة النمو السريع للاقتصاد العالمي، وازدياد حركة التجارة الدولية والاستثمارات الأجنبية.

كما ساهم إبرام الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (الجات (GATT سنة 1947 في تخفيض القيود التجارية والجمركية، وهو ما هيأ بيئة ملائمة لانتشار الشركات متعددة الجنسيات على نطاق عالمي.

ومع تسارع العولمة الاقتصادية خلال النصف الثاني من القرن العشرين، أصبحت الشركات متعددة الجنسيات من أهم الفاعلين في الاقتصاد العالمي، حيث باتت تسيطر على نسبة معتبرة من التجارة الدولية والإنتاج والاستثمار العالميين.[181]

[178] عماد محمد سلمان الجراجرة، "الشركات متعددة الجنسية ومدى مشروعيتها في الفقه الإسلامي،" (المجلة العربية للنشر العلمي)، المجلد 3، العدد 44، 2022، ص 483..

[179] المرجع نفسه.

[180] J. W. J. Harrod ,op.cit.

[181] ibid

خصائص الشركات متعددة الجنسيات:

تتميز الشركات متعددة الجنسيات بعدة خصائص أهمها:

- **ضخامة الحجم:**

إن الخاصية الرئيسية للشركة متعددة الجنسية هي وجود سيطرة الشركات ذات الحجم الهائل، ولا يقاس الحجم بمقدار رأس المال لأنه لا يمثل إلا جزءا بسيطا من إجمالي تمويل المتاح للشركة، وليس برقم العمالة أيضا، ويعد أهم مقياس هو رقم المبيعات (رقم الأعمال) بينما يعتمد البعض على مقياس رقم الإيرادات الإجمالية،وكذلك يستخدم مقياس القيمة السوقية للشركة كله.[182]

- **مركزية اتخاذ القرارك:**

يتم اتخاذ القرارات بشكل مركزي في المقر الرئيسي في البلد الأم. بالإضافة إلى ذلك، سيكون هناك فروع تشغيلية لامركزية لها وجود فعلي في بلدان مضيفة أخرى.

يُعدّ استخدام الاستثمار الأجنبي المباشر سمةً أخرى مهمة، إذ تُسهم هذه الموارد في تطوير العمليات والحفاظ عليها في الخارج، كما تتميز الشركات متعددة الجنسيات بقدرة فريدة على تكييف منتجاتها وخدماتها لتلبية احتياجات المستهلكين وتفضيلاتهم في الأسواق المحلية[183].

ومن الجدير بالذكر أيضاً أن الشركات متعددة الجنسيات تخضع عادةً لمسؤوليات تنظيمية والتزامات امتثال أكثر تعقيداً تختلف باختلاف الولايات القضائية.

على الرغم من وجود بعض الاختلافات، إلا أن هناك سمات قانونية وهيكلية ثابتة نسبياً للشركات متعددة الجنسيات، فمن منظور الهيكل المؤسسي، توجد دائماً شركة أم مركزية تعمل كمقر رئيسي، مع شركات تابعة أو فروع أو شركات منتسبة تعمل كأذرع في بلدان متعددة.

[182] مفيدة لمزري ،وردة سالمي، "الشركات المتعددة الجنسيات واقتصاديات الدول النامية"(مجلة إيليزا للبحوث والدراسات)،المجلد 5، العدد 1 ،2020، ص 143.

[183] "What Is a Multinational Corporation?," Ascot International, accessed June 1, 2026, https://www.ascotinternational.net/blog/what-is-a-multinational-corporation/

بالإضافة إلى ذلك، ستستفيد العديد من الشركات متعددة الجنسيات من أطر قانونية محددة تُمكّنها من التحكم المركزي، مع تحسين العمليات وتخفيف المخاطر في مواقعها المختلفة. وقد يشمل ذلك شركات قابضة أو كيانات ذات أغراض خاصة[184].

كما تقوم الشركات متعددة الجنسيات بضمان وجود آليات قانونية للحفاظ على استمرارية العمليات وتناسقها، من

خلال عادةً اتفاقيات قانونية عابرة للحدود، وعقوداً متينة قابلة للتنفيذ دولياً ومحلياً، وحمايةً للملكية الفكرية والبيانات وشراكات سلسلة التوريد وغيرها من العناصر التشغيلية.

- **التطور التكنولوجي:**

تعد الشركات المتعددة الجنسيات من أهم القنوات الناقلة للتكنولوجيا والمعرفة الإدارية والتنظيمية إلى الدول النامية، إذ تسهم من خلال برامج التدريب وتوظيف الكفاءات المتخصصة في تطوير الموارد البشرية وتقليص الفجوة التكنولوجية بينها وبين الدول المتقدمة، ومع ذلك، فإن امتلاك هذه الشركات لتقنيات متطورة وقدرات بحثية كبيرة يمنحها قوة اقتصادية تمكنها من فرض نفوذها في الأسواق العالمية[185].

كما تستند قوة الشركات المتعددة الجنسيات إلى سيطرتها الواسعة على المعرفة والتكنولوجيا، الأمر الذي يتيح لها تحقيق مزايا احتكارية وتعظيم أرباحها، ورغم أن العلاقة بينها وبين الدول النامية قد تبدو قائمة على التفاوض وتبادل المصالح، فإن اختلال ميزان القوة غالبًا ما يكون لصالح هذه الشركات بسبب تفوقها التكنولوجي والمالي. وينعكس ذلك في أسلوب نقل التكنولوجيا الذي يتم غالبًا في صورة حزم متكاملة تتضمن شروطًا وقيودًا تحد من قدرة الدول المستقبلة على الاستفادة الكاملة منها[186].

وعلاوة على ذلك، تلجأ بعض الشركات المتعددة الجنسيات إلى استخدام اتفاقيات براءات الاختراع والتراخيص التقنية كوسيلة للحفاظ على تفوقها التكنولوجي، مما قد يفرض قيودًا على المؤسسات

[184] ibid

[185] مفيدة لمزري ووردة سالمي،

[186] Prerna Jha, "Multinational Corporations: Meaning and Characteristics," Sociology Group, November 8, 2017, https://www.sociologygroup.com/multinational-corporations-meaning/

الوطنية ويحد من قدرتها على تطوير التكنولوجيا المستوردة أو توظيفها بحرية بما يخدم أهداف التنمية الاقتصادية المحلية.

- **تنظيم سلاسل القيمة العالمية:**

تُعد القدرة على تنظيم سلاسل القيمة العالمية من أبرز خصائص الشركات متعددة الجنسيات في العصر الحديث، حيث تقوم هذه الشركات بتوزيع مختلف مراحل النشاط الاقتصادي، مثل البحث والتطوير، والتصميم، والإنتاج، والتجميع، والتسويق، على عدة دول وفقًا للمزايا التي توفرها كل دولة من حيث التكنولوجيا أو الكفاءة أو التكلفة، ويتيح هذا التنظيم الدولي للإنتاج للشركات تحقيق مستويات أعلى من التخصص والكفاءة التنافسية، كما يعزز اندماج الاقتصادات الوطنية في التجارة العالمية، وبذلك، فإن سلاسل القيمة العالمية لا تمثل مجرد خاصية مستقلة للشركات متعددة الجنسيات، بل تُعد نتيجة مباشرة لقدرتها على استغلال التقدم التكنولوجي وانتشارها الجغرافي الواسع لإدارة أنشطتها عبر الحدود بكفاءة.[187]

- سلاسل القيمة العالمية والتعاون: بصفتها مشاركين أساسيين في سلاسل القيمة العالمية، تضطلع الشركات متعددة الجنسيات بدور فاعل في تطوير ثقافة التعاون بين الموردين وأصحاب المصلحة الآخرين، ويمكن لجميع أصحاب المصلحة المساهمة بشكل جماعي في تحقيق أهداف الاستدامة البيئية والاجتماعية من خلال بناء سلاسل قيمة راسخة في مبادئ الاستدامة.[188]

- **التوطين العالمي في التوظيف:**

تُساهم الشركات متعددة الجنسيات في دفع عجلة النمو الاقتصادي من خلال توفير فرص عمل كبيرة في البلدان المضيفة، فمن خلال توظيف عمال محليين مُلِمّين بالثقافة المحلية، تكتسب هذه

[187] World Bank. (2020). World Development Report 2020: Trading for Development in the Age of Global Value Chains. World Bank Reportshttps://www.worldbank.org/en/publication/wdr2020?utm_source

[188] Rönesans Holding, "The Significance and Influence of Multinational Corporations on the Global Economy," accessed June 3, 2026, https://ronesans.com/en/blog/the-significance-and-influence-of-multinational-corporations-on-the-global-economy

الشركات فهمًا عميقًا لاحتياجات المجتمع المحلي؛ كما أنها تُرسّخ نهجًا متعدد الثقافات في إدارة أعمالها عبر نقل المعرفة والموظفين من منطقة عملياتها.[189]

نماذج الشركات متعددة الجنسيات:

فيما يلي النماذج المختلفة للشركات متعددة الجنسيات:

1- الهيكل العالمي (مركزي):

في النموذج المركزي، تمتلك الشركات مقرًا تنفيذيًا رئيسيًا في بلدها الأم، ثم تقوم بإنشاء مصانع ومرافق إنتاجية متنوعة في بلدان أخرى، ويتولى المقر التنفيذي إدارة المكاتب والمرافق في تلك البلدان بشكل مباشر.

2- الهيكل العابر للحدود الوطنية(إقليمي):

ينص النموذج الإقليمي على أن تحتفظ الشركة بمقرها الرئيسي في بلد واحد وتشرف على مجموعة من المكاتب الموجودة في بلدان أخرى، وعلى عكس النموذج المركزي، يشمل النموذج الإقليمي الشركات التابعة والفرعية التي تتبع جميعها للمقر الإقليمي، الذي يتبع بدوره للمقر المركزي[190].

وهو هيكل هجين يجمع بين عناصر الهياكل متعددة الجنسيات والهياكل العالمية، ويسعى إلى تحقيق التوازن بين الاستجابة المحلية والكفاءة العالمية.

3- متعددة الجنسيات:

في النموذج متعدد الجنسيات، تعمل الشركة الأم في بلدها الأم وتنشئ فروعاً لها في بلدان مختلفة، ويكمن الفرق عن النموذجين السابقين في أن الفروع والشركات التابعة.[191]

او بمعنى أخر، عبارة عن هيكل لا مركزي تعمل فيه الشركات التابعة باستقلالية كبيرة، وتتكيف مع الأسواق والظروف المحلية.[192]

---

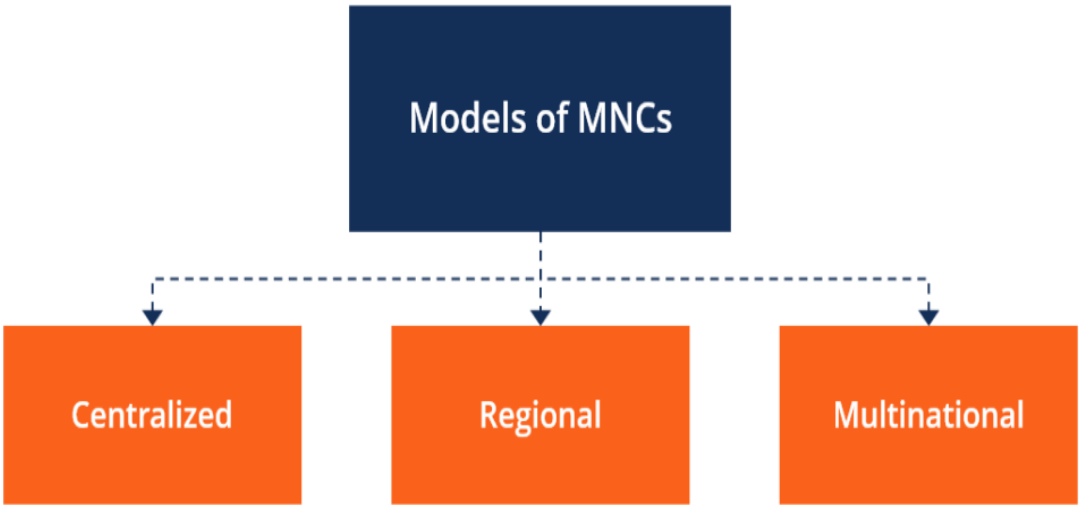
[189] I bid.

[190] CFI Team, “Multinational Corporation (MNC): Overview, Characteristics, Advantages,” Corporate Finance Institute, July 1, 2020, accessed June 1, 2026, https://corporatefinanceinstitute.com/resources/management/multinational-corporation/

[191] CFI Team, op. cit.

[192] Sarah Lee ،"The Rise of Multinational Corporations: Understanding Their Impact on Work and Society in the Modern Era, https://www.numberanalytics.com/blog/rise-of-multinational-corporations

الشكل: نماذج الشركات متعددة الجنسيات:



الدورالاقتصادي والسياسي للشركات المتعددة الجنسيات:

تعد الشركات متعددة الجنسيات فاعلًا اقتصاديًا وسياسيًا محوريًا في الاقتصاد العالمي، نظرًا لما تتمتع به من حجم كبير، وإنتاجية مرتفعة، واندماج واسع في التجارة الدولية وسلاسل القيمة العالمية، إضافة إلى كونها من أكثر الشركات إنفاقًا على البحث والتطوير وتوظيفًا للعمالة الماهرة، وهو ما يمنحها قدرة تنافسية عالية ومكانة مؤثرة داخل مختلف الاقتصادات.[193]

اقتصاديًا، تهيمن هذه الشركات على جزء كبير من التجارة العالمية، إذ تُسهم بنسبة معتبرة من الصادرات والاستيراد، وتمثل جزءًا كبيرًا من التجارة الدولية، حيث تُظهر البيانات أن الشركات متعددة الجنسيات تنتج نحو نصف الإنتاج الصناعي العالمي وتتحكم في نسبة كبيرة من التجارة العالمية، مع اعتماد واسع على التجارة البينية داخل الشركات نفسها ، ويجعلها ذلك في موقع متقدم

[193] Peter K. Schott, Andrew B. Bernard, and J. Bradford Jensen, "Exporters, Jobs, and Wages in U.S. Manufacturing: 1976–2007," Brookings Papers on Economic Activity (2009): 67–112؛ David H. Autor et al., "The China Shock: Learning from Labor-Market Adjustment to Large Changes in Trade," Annual Review of Economics (2017): 205–240.

مقارنة بالشركات المحلية، حيث تكون أكثر انخراطًا في الأسواق العالمية وأكثر قدرة على التوسع والاستثمار عبر الحدود[194].

أما على المستوى السياسي، فإن توجهات هذه الشركات ترتبط بمصالحها الاقتصادية الدولية، إذ تميل إلى دعم السياسات الاقتصادية المنفتحة مثل حرية التجارة، وتحرير الاستثمار، وتسهيل حركة رؤوس الأموال، خاصة عندما تكون مندمجة في سلاسل القيمة العالمية،وفيي المقابل، تميل الشركات المحلية الأكثر تعرضًا للمنافسة إلى تبني سياسات حمائية[195].

وفي مجال السياسة الدولية، تميل الشركات متعددة الجنسيات إلى تفضيل الاستقرار والسلام، باعتبار أن البيئة السياسية المستقرة تعزز نشاطها الاقتصادي العالمي، خلافًا للتصورات التقليدية التي ربطت بين رأس المال والصراع ، حيث تدعم دراسات حديثة فكرة السلام الرأسمالي.[196]

كما تُعد هذه الشركات من أبرز الداعمين للاتفاقيات التجارية التفضيلية واتفاقيات الاستثمار الثنائية، إضافة إلى دعمها إدراج حماية الاستثمار وحقوق الملكية الفكرية في الاتفاقيات التجارية لتعزيز موقعها التنافسي وتشير بعض الدراسات إلى أنها تميل أيضًا إلى تفضيل نقل صنع القرار إلى المستوى الدولي (مثل منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي) حيث يمكنها التأثير بشكل أكبر .[197]

وبشكل عام، يتضح أن النفوذ الاقتصادي للشركات متعددة الجنسيات يرتبط ارتباطًا وثيقًا بتأثيرها السياسي، مما يجعلها أحد أهم الفاعلين في تشكيل السياسات الاقتصادية الدولية المعاصرة.

[194] Andrew B. Bernard, J. Bradford Jensen, and Peter K. Schott, "Importers, Exporters and Multinationals: A Portrait of Firms in the U.S. that Trade Goods," NBER Working Paper No. 11404 (2009)؛ T. Yabe, "Global Production Networks and Intra-firm Trade," Journal of International Economics (2 0 0 5).p

[195] Andreas Polk and Armin Schmutzler, "Lobbying and the Power of Multinational Firms," Socioeconomic Institute Working Paper No. 1008, University of Zurich, 2010, accessed June 1, 2026, p08. https://web.mit.edu/insong/www/pdf/MNClobby.pdf

[196] Erik Gartzke, "The Capitalist Peace," American Journal of Political Science 51, no. 1 (2007): 166–191.

[197] Andreas Polk and Armin Schmutzler, op. cit, p 11.

تقييم دور الشركات متعددة الجنسيات:

بفضل انتشارها الواسع عبر القارات وقدرتها على حشد موارد تفوق إيرادات العديد من الدول السنوية، تستطيع الشركات متعددة الجنسيات دفع عجلة النمو الاقتصادي والتنمية لملايين الأشخاص. وتحظى هذه الشركات بالإشادة لما تقدمه من فوائد للنمو الاقتصادي، بينما تتعرض للانتقاد لما قد تمارسه من نفوذ غير مبرر على ما يُسمى بالدول "المضيفة" - أي الدول التي تُقيم فيها فروعها.

يُقرّ صندوق النقد الدولي بالمساهمات الإيجابية للشركات متعددة الجنسيات في التنمية العالمية، ومن أبرز هذه المساهمات قدرتها على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، الذي يُمكنه ضخّ رؤوس أموال وتقنيات وخبرات تشتد الحاجة إليها في الاقتصاد[198].

غالباً ما يحدث الاستثمار الأجنبي المباشر عندما تستحوذ شركة متعددة الجنسيات على شركة محلية، ولكنه قد يشمل أيضاً مشاريع مشتركة، أو بناء مرافق جديدة، أو إعادة استثمار الأرباح في الخارج، ولأن الشركات متعددة الجنسيات هي المحرك الرئيسي لهذه الاستثمارات، فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يُظهر كيف تتوسع هذه الشركات في أسواق جديدة[199].

ينظر الاقتصاديون إلى الاستثمار الأجنبي المباشر لتقييم مدى جاذبية دولة ما للمستثمرين*، إذ يعني ذلك عادةً توفير المزيد من فرص العمل وزيادة الإيرادات الضريبية، وفي هذا الإطار، يؤكد صندوق النقد الدولي بأن على الدول جذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق خفض الضرائب وتخفيف القيود التنظيمية، وغالبًا ما يصف هذه السياسات بأنها "انضباط اقتصادي كلي[200]."*

---

[198] Elif C. Arbatli, Economic Policies and FDI Inflows to Emerging Market Economies, IMF Working Paper No. 11/192 (Washington, DC: International Monetary Fund, 2011), p 4.6

[199] Era Dabla-Norris, Jiro Honda, Amina Lahreche, and Geneviève Verdier, FDI Flows to Low-Income Countries: Global Drivers and Growth Implications, IMF Working Paper No. 10/132 (Washington, DC: International Monetary Fund, 2010), p12. https://www.imf.org/-/media/websites/imf/imported-full-text-pdf/external/pubs/ft/wp/2010/_wp10132.pdf

شهدت الأسواق الناشئة منذ عام 1990 تزايدًا ملحوظًا في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث ارتفعت هذه التدفقات بشكل مستمر مدفوعة بتوسع نشاط الشركات متعددة الجنسيات في تلك الاقتصادات. وقد بلغت الموجة الأولى من التدفقات ذروتها عام 1999، قبل أن تتراجع بين عامي 2000 و2003، ثم عادت للارتفاع خلال الفترة 2003–2007 لتصل إلى نحو 4% من الناتج المحلي الإجمالي للأسواق الناشئة قبيل الأزمة المالية العالمية عام 2008. ويعكس هذا النمو توسع استثمارات الشركات متعددة الجنسيات في الأسواق الناشئة نتيجة ما توفره من فرص نمو، واتساع قاعدة المستهلكين، وانخفاض تكاليف الإنتاج، الأمر الذي جعلها وجهة رئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر خلال هذه الفترة .

[200] Era Dabla-Norris, Jiro Honda, Amina Lahreche, and Geneviève Verdier, op. cite , p p. 10.16

* يساهم لاستثمار الأجنبي المباشر في تعزيز النمو الاقتصادي في الدول النامية، خاصة منخفضة الدخل، من خلال:منافع مباشرة: انتقال رأس المال من الدول الغنية إلى الفقيرة حيث العائد أعلى، مما يعوض نقص الادخار المحلي ويخفض تكلفة الاستثمار وبالتالي يدعم النمو، منافع غير مباشرة: تتمثل في رفع الإنتاجية عبر نقل التكنولوجيا، وتطوير مهارات العمال، وزيادة المنافسة التي تحسن كفاءة استخدام الموارد، بالإضافة إلى تعزيز القدرة التصديرية للشركات المحلية،

خلال معظم فترة ما بعد الاستعمار، ضغط صندوق النقد الدولي والمنظمات متعددة الجنسيات الأخرى على الاقتصادات النامية لجذب الشركات متعددة الجنسيات لإنشاء فروع لها هناك، مما جعل الاستثمار الأجنبي المباشر أهم تدفقات رأس المال إلى البلدان الأقل نمواً لعقود بعد إنهاء الاستعمار[201].

انتقادات الشركات متعددة الجنسيات:

تعرضت الجهود المبذولة لزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر لانتقادات، لا سيما من الدول النامية ويثير نفوذ الشركات متعددة الجنسيات تساؤلات حول الاستثمار الأجنبي، وتوزيع المنافع، والسيادة الشعبية والمحلية.

بمجرد دخول شركة متعددة الجنسيات إلى منطقة ما، يمكنها تهميش الصناعات المحلية واستغلال احتكارها لتحقيق نفوذ سياسي كبير، وكما كان الحال في الحقبة الاستعمارية، قد تُحوّل هذه الشركات أرباحها إلى بلدانها الأصلية، مما يُقلل من فوائد الاستثمار الأجنبي المباشر للدول المضيفة، وقد أدى ذلك إلى احتجاجات وفرض قيود، بل وحتى استحواذ الحكومات على الشركات متعددة الجنسيات[202].

لكن العديد من الشركات متعددة الجنسيات لا تعيد الأموال إلى مقراتها الرئيسية، فأعلى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لا تتجه إلى الولايات المتحدة أو الأسواق المفتوحة حديثاً، بل إلى ملاذات ضريبية مثل جزر كايمان[203].

[201] Era Dabla-Norris, Jiro Honda, Amina Lahreche, and Geneviève Verdier, op. cite , p p. 10.16
[202] Peter Gratton, “Multinational Corporation: History, Characteristics, and Types,” Investopedia, accessed June 3, 2026, https://www.investopedia.com/terms/m/multinationalcorporation.asp#citation-34
[203] Ibid.

المحور الثالث: النظام الاقتصادي العالمي والعولمة الإقتصادية:

هناك من يذهب إلى اعتبار الجانب الاقتصادي أهم أبعاد العولمة حيث ترتكز العولمة الاقتصادية على مفهوم عولمة السوق، فهي عملية سيادة وقانونية على العلاقات الدولية لجعل العالم منطقة تجارة حرة يشارك فيها الأغنياء والفقراء وتكون معايير السوق هي الفاعل في تحديد القرارات حيث ينفتح الفواعل على بعضها البعض، وتزداد سرعة النقل والموصلات،وتزول الحواجز أمام السلع والخدمات والأشخاص ورؤوس الأموال.

تعريف العولمة الإقتصادية:

فالعولمة الاقتصادية تعني تعميم الاقتصاد الرأسمالي كنموذج مرجعي و إلى قيم المنافسة والإنتاجية باعتباره النموذج الأمثل لتحقيق الرفاه والتقدم،ومن جهة أخرى تعتمد على تطبيق الاعتماد المتبادل بين الفاعلين في الاقتصاد العالمي بحيث تزداد نسب المشاركة في التبادل الدولي والعلاقات الاقتصادية الدولية لهؤلاء من حيث المستوى والوزن والحجم في مجالات متعددة بحيث تنمو عمليات التبادل الاقتصادي الدولي لتشكل نسبة مهمة من النشاط الاقتصادي الكلي من جهة يشير**أوماي** إلى مدلول العولمة الاقتصادية على أنها التكامل على مستوى الدولي بحركات ونشاطات شركات المتعددة الجنسيات حيث يضع هذه الأخيرة كمرجعية تحليل أسياسية لدراسة العولمة الاقتصادية حيث أضحت العلاقة بين الشركة الأم وشركات الفرعية المنتشرة عبر العالم محدد أسياسيا في العلاقات الاقتصادية، وهنا نفس ما يؤكده **تيودور لوفيت** عندما يشير إلى العولمة الاقتصادية بأنها " تداخل وترابط وثيق بين الاقتصاديات في الأسواق العالمية بفضل شركات المتعددة الجنسيات ذات الإستراتيجية الكونية التي أدت إلى توحيد أنماط الإنتاج والاستهلاك على الصعيد الدولي، والوصول إلى معايير موحدة في الاستهلاك، وبالتالي فعولمة اقتصادية".

و**بغواتي** يشير أن العولمة الاقتصادية هي اندماج اقتصاديات الوطنية ضمن اقتصاد العالمي بيدا أنه يركز على الفواعل الأخرى يعتبرها أساسية تتمثل في المؤسسات الدولية مثل: صندوق

النقد الدولي (FMI)، المنظمة العالمية للتجارة (OMC)و البنك الدولي للإنشاء والتعمير، والوكالات الدولية مثل : الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. هذه المؤسسات تقوم سياستها على منطق المشروطية المتبعة من قبل هذه الفواعل التي تفرض على الدول المعنية شروط اقتصادية محضة.

إشكالية التنمية الدولية في إطار النظام الاقتصادي العالمي: تحديات العولمة الإقتصادية :

تتطلب التنمية عملية ديناميكية تتكون من سلسلة التغيرات الهيكلية والوظيفية في المجتمع وتحدث نتيجة لتدخل في توجيه حجم ونوعية الموارد المتاحة للمجتمع، وذلك لرفع مستوى رفاهية الغالبية للمجتمع عن طريق زيادة فاعلية استثمار الطاقات المجتمعية إلى الحد الأقصى وتعرفها الأمم المتحدة على أنها عمليات تمكن من توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، والثقافية، والسياسية في المجتمعات المحلية ومساعدتها على الاندماج في الحياة المجتمعية. في السبعينيات حدث تحولاً حاد في أهداف التنمية من التركيز على متوسط الفرد من ناتج المحلي الإجمالي لهدف التنمية الاقتصادية، إلى جانب أهداف أوسع كتخفيف حدة الفقر، وعدالة توزيع الدخل،وزيادة التوظيف، كما تم التركيز على إصلاحات والنمو الاقتصادي دون الاهتمام بالآثار السلبية على الناس ، وهو ما حدا بالأمم المتحدة في برنامجها الإنمائي تتبنى مفهوم التنمية البشرية، كمفهوم جديد للتنمية بحيث ينظر إلى الناس كغاية وليس كوسيلة[204].

ويرتبط مفهوم التنمية الدولية بالمساعدات الدولية التي تقدم على مستوى طويل الأجل بغية إيجاد حلول جذرية للدول التي تعاني من انعدام التنمية والمسائل المرتبطة بها، وفي هذا الإطار تجدر الإشارة إلى المؤسسات الإقتصادية الدولية ودورها كآداة رئيسية في تحقيق التنمية الدولية.

أ-المؤسسة الدولية للتنمية:

هي جزء من البنك الدولي تهتم بمساعدة الدول الأكثر فقرًا في العالم، وتهدف إلى تقليص عدد الفقراء عبر تقديم عروض للبرامج التنموية من أجل تحقيق النمو الإقتصادي، ومواجهة إشكاليات عدم المساواة وتردي أوضاع المعيشة كما تقدم مساعدات دولية للرعاية الصحية،

[204]نوري رشيد نوري، "القانون الدولي للتنمية"، (مجلة الكلية الاسلامية الجامعة)، المجلد 2، العدد 41، النجف، 2017، ص 210،

وللتعليم، ومساعدات من أجل القيام بمشاريع تتعلق بالبنية التحتية، وتقدم أيضا حلول لمشاكل الزراعة[205].

تحديات التنمية الدولية في ضل النظام الاقتصادي العالمي:

تعميق فجوة الفقر والتخلف بين الشمال و الجنوب :

وجدت الدول النامية التي استقلت حديثا- و التي كانت تتبنى النموذج الاشتراكي- نفسها أمام تحديات بفعل سقوط النموذج الاشتراكي كتدهور شروط التجارة الخارجية و ارتفاع المديونية و عجز موازين المدفوعات، و ارتباط صادراتها بالمواد الخام، اذ بانهيار المعسكر الشيوعي، فقدت الدول النامية حليفا اقتصاديا كان يمدها بالمساعدات الاقتصادية و القروض و الخبرات ، فاضطرت في الثمانينات إلى تبني ركائز النظام الاقتصادي الجديد من سياسات الاستقرار الاقتصادي و التكيف الهيكلي من أجل تصحيح الاختلالات الهيكلية كارتفاع المديونية[206].

-تعميق التفاوت في توزيع الدخل والثروة بين الناس في الدولة الواحدة، واختزال طاقات شعوب العالم إلى طاقات دفع الحياة البراجماتية المستهلكة للقوى الرأسمالية لقد كان المدافعون عن العولمة يراهنون على أن العولمة ستؤدي إلى ارتفاع مستوى دخل الفرد على المستوى العالمي وبالتالي تخف ظاهرة الفقر التي تعاني منها كثير من دول العالم، لكن الحقائق تكشف عن واقع مؤلم مختلف، ففي الوقت الذي ازداد معدل دخل الفرد، فإنه صاحب هذه الزيادة اتساع في الهوة الشاسعة بين مستوى الدخل في الدول الغنية والدول الفقيرة، فمازال دخل أكثر من مليارين إنسان لا يزيد عن 60 دولار في الشهر[207].

يقوم عمل الصندوق على منح القروض بالفوائد لحكومات الدول المحتاجة، فعندما تصل الحكومة إلى أزمة اقتصادية حادّة وتعلن حالة الإفلاس، مع عدم قدرتها على سدّ العجز في الموازنة اعتماداً على الإيرادات المحلية ضمن المدى المنظور، تُقرر عدد من الحكومات اللجوء إلى الاستدانة من

---

[205] المرجه نفسه.

[206] علي جابر عبد الحسين، "صندوق النقد الدولي:وصفات التنمية و مشروطية التحول الرأسمالي في الدول النامية"، (مجلة المثنى للعلوم الادارية و الاقتصادية)،المجلد 8، العدد 4، 2018، ص 94.

[207] صالح الرقب، العولمة، الجامعة السالمية، د،د،ن، ط1، 2003 ،

الصندوق الدولي كحلّ لمشكلاتها، وذلك على أمل أن تكون قادرة على سدّ الدَيْن خلال سنوات معدودة[208].

ولكن ما يحصل هو أنّ الصندوق يشترط بدايةً أن تخضع الحكومات لتوصياته ووصفاته وشروطه التي يضعها فريق الخبراء عنده، وذلك كشرط من أجل استمرار منح القروض، وتسهيل سدادها من خلال إعادة الجدولة وتمديد الآجال، وهنا تبدأ سياسة الصندوق والغايات غير المعلنة بالانكشاف، حيث إن الصندوق يعتمد وصفة ثابتة موحّدة لا تتغير، يقوم بفرضها على جميع الدول، رغم ما بينها من تفاوت وتباينات شاسعة في الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية[209].

وتقتصر توصيات الصندوق بشكل أساسي على فرض خطط التقشف وتخلي الدولة عن مسؤولياتها الاجتماعية بما في ذلك من رفع الدعم عن السلع الأساسية، وفرض الضرائب والرسوم، إضافة إلى خفض الإنفاق على خدمات الصحة والتعليم، بما يضمن توفير عوائد مالية سريعة يتم دفعها للصندوق ليقوم بالمقابل بمنح الحكومة قروضاً جديدة. ولا تمسّ هذه الخطط غالباً مُخصصات الإنفاق العسكري والأمني[210].

وبالإضافة إلى خطط التقشف، يفرض صندوق النقد على الحكومات برامج تحت مسمى "إعادة الهيكلة" والإصلاح الاقتصادي، تفرض خصخصة مؤسسات القطاع العام، وترافقها توجيهات برفع الحواجز الجمركية والتعريفات عن السلع القادمة من الدول الكبرى المهيمنة على الصندوق، ويهدف الصندوق من ذلك إلى فتح السوق المحلية أمام الشركات المسجّلة في الدول الكبرى، بحيث يتحول السوق المحلي إلى سوق مستهلك لمنتجاتها، ومُسيطر عليه من قبل هذه الشركات، وهو ما يؤدي إلى فقدان الدولة القدرة على توفير عائدات محلية تسدّ عجز الموازنات، وذلك بسبب فقدان الدولة الإيرادات العائدة من شركاتها التي تم بيعها، وبسبب تقلص القاعدة

---

[208] خالد بشير، كيف يهيمن صندوق النقد الدولي على النظام الاقتصادي العالمي، متاح على الموقع https://www.hafryat.com/ar/blog/

[209] المرجع نفسه.

[210] حسين سرمك حسن، دور صندوق النقد الدولي في تخريب الاقتصاد في المغرب والأردن ومخططه لاستغلال انتفاضات "الربيع العربي" - http://www.odabasham.net/

الضريبية نتيجة لتراجع الشركات المحلية أمام الأجنبية، وهكذا، وبسبب توصيات الصندوق ووصفاته تدخل الحكومات في حالة من العجز والإفلاس الدائم مع تفاقم حجم الدين الخارجي بما يحولها إلى زبائن دائمة للصندوق[211].

الهيمنة الاقتصادية:

تعتبر الهيمنة بواسطة المديونية من أحسن وسائل الهيمنة، حيث أن الاستدانة المفرطة لدول المحيط كانت سببا في إخضاعها للمركز وحافزا في تدخل هذا الأخير في تسيير شؤون دول المحيط المستدينة، وفي السياق ذاته، يمكن التطرّق إلى ديون العالم الثالث التي تفاقم ثقلها منذ السبعينيات من القرن الماضي، إذ وكما صرّح "روبرت ماكنمرا" مدير البنك الدولي آنذاك :" إنّ الانشغال الرئيس للدول النامية هو ثقل ديونها الضخمة التي تقيّم بي 55 مليار وتنمو بمعدل 15% سنويا" لتصل قيمة هذا المخزون إلى 1262 مليار دولار في 2006، وهو ما يمثل أكثر من 86 % من الناتج الداخلي للخام للعالم الثالث بعدما كان يمثل 15% منه في بداية السبعينات.

وما جعل من هذه الديون عبئا بالنسبة للعالم الثالث هو ثقل خدماتها، هذه الأخيرة في نمو مستمر بسب إعادة هيكلة هذه الديون بعد عجز تسديدها ، حيث قدرت خدمة الدين سنة 2000 ب360 مليون دولار وقدّرت سنة 2006 ب540 مليون دولار أمريكي[212].

إنّ ثقل هذه الديون وخدماتها مكّنت دول المركز من التدخّل في شؤون الدول المهيمن عليها ففتحت اقتصادياتها وأقحمتها في الاقتصاد العالمي عن طريق برنامج الاصلاح الهيكلي بإشراف المؤسّسات الدولية، إذ ساهم صندوق النقد الدولي والبنك العالمي بشكل محسوس في فتح الاقتصاديات الأقل انفتاحا كاقتصاد الهند الذي خفّض من رسومه الجمركية إلى30 %سنة 1997بعدما كانت تقدّر ب82%في1990 ، وفي نفس المدّة تقريبا خفّضت كل من البرازيل والصين رسومها الجمركية من 25 %إلى12 ،%ومن43 %إلى18% على الترتيب، وبذلك

[211]خالد بشير، مرجع سبق ذكره.
[212]سفين بطاطا،" الهيمنة و العولمة الاقتصادية"،(مجلة الاقتصاد)، العدد 22، ديسمبر 2014،ص 9.

أدخلت هاتان المؤسّستان منذ منتصف الثمانينات أكثر من 60بلدا ناميا في الاقتصاد العالمي المعولم[213].

وتعتبر الإعانات من أجل التنمية أحد أشكال تدفق رأسمال الدول الغنية إلى دول العالم الثالث، والتي قد تأخذ شكل ديون بشروط تفضيلية عن شروط السوق قد تصل إلى الهيمنة، وتمثل هذه الإعانات نسبة معتبرة من صافي التدفقات المالية إلى العالم الثالث، حيث تتراوح نسبتها بين ثلثها ونصفها حسب السنوات، حيث بلغت 52 مليار دولار في 1998، و78مليار في 2004.

تعتبر الدول الأقل تطورا المستهدف الأوّل لهذه الإعانات، فعجز هذه الدول عن استقطاب رأس المال الاستثماري وعجزها عن الاستدانة، جعلت هذه الإعانات تمثّيل جلّ إيراداتها الخارجية بحوالي 16 % من ناتجها الوطني الخام، مما يبيّن الأهمية النسبية لهذه الإعانات بالنسبة لهذه الدول[214].

لقد وضع البنك الدولي و صندوق النقد الدولي خطة لتخريب اقتصاد البلدان النامية، و تم استخدام آليات لجرها إلى المزيد من الخراب،و قد جاء في كتاب أعده جون بركنز Perkins Johnبعنوان "اعترافات قاتل اقتصادي محترف"، أن المنظمات الاقتصادية الدولية مثل البنك الدولي و صندوق النقد الدولي بالتعاون مع أجهزة الاستخبارات الأمريكية استخدمت ملفات مغلطة عن طريق أعوان أسمتهم باسم "القتلة الاقتصاديون المحترفون) من أجل فرض عقوبات اقتصادية، تكون أعمالهم بمثابة نقاط مراقبة اقتصادية متقدمة و مستدامة، و هذا من أجل نهب الدول المستضعفة، الفاشلة منها والهشة و تحطيم اقتصادها و بناء الإمبراطورية الاقتصادية الأمريكية، و من خلال خلق أوضاع تسمح بجر أكبر قدر من الموارد نحو الولايات المتحدة[215].

إشكالية غياب العدالة في توزيع الأصوات :

يتم اتخاذ قرارات المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي بناءًا على التصويت المرجح الذي يعكس حصة العضو،ويحصل كل عضو في صندوق النقد الدولي على 250 صوتا أساسيا وتصويتا

---

213 سفين بطاطا،" المرجع نفس، ص10.

214 بهلول نسيم،العقبات الاقتصاديات الدولية بين سياسات الهيمنة والفوقية الاقتصاديات المستبدة،(مجلة القانون الدولي و التنمية)، المجلد الاول، العدد الثاني، 2015، ص 124.

215المرجع نفسه.

إضافيا لكل 100.000 وحدة حقوق سحب خاصة ساهمت في حصته، وتقدم الولايات المتحدة أكبر مساهمة لصناديق صندوق النقد الدولي، وبالتالي تمتلك أكبر قوة تصويت (371،743 صوتًا أو 17.11٪ من إجمالي أصوات الصندوق)، كما لا توجد قوة تصويت في أي دولة أخرى قريبة من قوة التصويت القوية للولايات المتحدة، تليها اليابان بـ133،378 صوتًا أو 6.14٪ ، وألمانيا بـ 130332 صوتًاأ و 6.0٪[216].

حيث توجد فجوة كبيرة بين القوة التصويتية للولايات المتحدة وجميع الدول الأعضاء الأخرى، اذ يعاني جنوب الصحراء والعديد من الدول الأفريقية الأخرى (ثلاثة وعشرون دولة في المجموع) من التهميش ، ويمثلها مدير تنفيذي واحد بقوة التصويت تبلغ 25169 صوتا أو 1.16٪ من مجموع أصوات الصندوق[217].

نصت مواد اتفاقية صندوق النقد الدولي (المادة الثانية عشرة،) على أن القرارات، بما في ذلك الموافقة على اتفاقيات الأعضاء والشروط المقابلة، تتطلب أغلبية أصوات صندوق النقد الدولي حيث يوضح منتقدو الصندوق أن التوزيع المنحرف للأصوات يضمن هيمنة البلدان الصناعية في جميع جوانب صنع القرار،وخاصة في تصميم شروطا لقروض.

في المقابل، نجد الدول الفقيرة والمديونة لها رأي صغير في صنع القرار بصندوق النقد الدولي وقد اتهم أن الولايات المتحدة غالبًا ما تحدد الشروط من خلال فرض قوتها التصويتية[218]،مما يعني سيطرة الدول الكبرى على عملية اتخاذ القرار دون الرجوع إلى الدول المعنية بمشروع التنمية.
ويلاحظ من ناحية أخرى أن الحصص في رأس مال البنك الدولي موزعة تقريبا بنفس الأوزان الموزعة بها في صندوق النقد الدولي، حيث نجد أن الدول المتقدمة الخمس الكبرى وهي الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وألمانيا وبريطانيا وفرنسا تملك حوالي 43 %من الحصص، وبالتالي

[216]Bessma Momani, American politicization of the International Monetary Fund, Review of International Political Economy , December 2004,P 904
[217] ibid،p905.
[218] Rapkin, D,et al 'Institutional Adjustments to Changed Power Distributions: Japan and the United States in the IMF'، Global Governance,1997 3,p 100..

تتحدد قوتها التصويتية بحوالي 41 %من عدد الأصوات وبالتالي يكون لها دور كبير في توجيه السياسة داخل البنك، ويتزايد تأثيرها أيضا على أغلبية القرارات التي يصدرها البنك[219].

ولا تزال الولايات المتحدة الأمريكية هي أكبر حملة أسهم البنك الدولي، و قوتها التصويتية قد تقلصت من نسبة 35 %التي كانت تتمتع بها عام 1947، إلا أن هذه النسبة تكفيها لتحتفظ بحق النقض الفيتو، على قرارات مهمة، كما أن قوة الولايات المتحدة الاقتصادية تعد قيدا على قرارات البنك الدولي وأشد مفعولا من النسبة المئوية للقوة التصويتية، فقد استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية حمل البنك الدولي عن الكف عن إقراض الشيلي خلال أعوام أللليندي، على الرغم من أن دولا كثيرة من حلفائها الأوربيين احتفظت بعلاقات ودية مع حكومة أللليندي، وواصلت تقديم المعونة إليه، كما حاولت استخدام البنك كقناة للدعم المتعدد الأطراف للنظام المستبد في السلفادور على الرغم من المعارضة الأوربية، وثمة تقرير أعدته وزارة الخزانة لحكومة الرئيس ريجان يوضح فيها فرض الولايات المتحدة الأمريكية لرغباتها على البنك الدولي، بما في ذلك التوقف عن إقراض الشيلي وفيتنام وأفغانستان في عام 1979[220].

إشكالية المشروطية:

الشرطية هي سمة مركزية لأنشطة صندوق النقد الدولي،وهي عبارة عن آلية تربط بين التمويل والسياسات، حيث تحدد السياسات الشرطية السياسات ومعايير الأداء والمعايير التي يجب على الدول المقترضة استيفائها لتلقي الموارد من الصندوق.

على الرغم من أن الشرطية كانت في البداية مفهومًا مبهما غامضا في اتفاقيات بريتون وودز،فقد تطورت خلال الخمسينات مع التوسع في أنشطة الإقراض لصندوق النقد الدولي،وبشكل خاص بعد عام 1979، وخلال الثمانينيات والتسعينيات، واجه صندوق النقد الدولي مشاكل معقدة بشكل متزايد مثل أزمة ديون البلدان النامية،وانتقال البلدان الاشتراكية إلى اقتصاديات السوق، وزيادة

[219]حامد نورالدين،منظمات الهيمنة العالمية "BIRD.FMI" والحقوق الإقتصادية والإجتماعية للدول النامية ـ دراسة حالة الجزائر، (مجلة الحقيقة)، المجلد الثالث، العدد الثالث،2016، ص 184.
[220]المرجع نفسه، ص 185.

تأثير أسواق رأس المال العالمية، ونتيجة لذلك،أصبحت الشروط الملزمة الملحقة باتفاقيات صندوق النقد الدولي أكثرت تعقيدا[221].

حيث بدأ صندوق النقد الدولي يدخل في برنامجه، شروطا أكثر فأكثر مرتبطة بالحكم و التدخل في الحكام المحليين و المساس بالسيادة، الأمر الذي يعتبر خروجا عن الغرض من المشروطية[222].

بحيث تتبنى هذه المؤسسات عند تعامل أو تقديمها للفروض لدول النامية ما يسمى بالقاعدة الشرطية أي التزام الدول المعنية التي تطلب تسهيلات أو مساعدات بتقديم مجموعة من التغيرات والتعديلات الهيكلية على مستوى الاقتصاد الوطني، وهي تغييرات جذرية في الهياكل الاقتصادية تُجاه سيادة نظام السوق الحر في نشاط اقتصادي محلي أو دولي ما يعني التركيز على القطاع الخاص إنه الفاعل الرئيسي في الاعتماد على الحرية الاقتصادية، وعدم تدخل الحكومي في القطاع العام[223].

تثير المؤسسات المالية جدال كبيرا بسبب تدخلها في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء، والعمل على نشر الإيديولوجية الليبرالية دون الالتفات إلى خصوصية كل دولة،إذ أن البنك الدولي استغل الظروف الصعبة التي عانت منها الدول النامية في السبعينات، ليقدم قروضا مشروطة بتنفيذ برامج التكيّف الهيكلي، ليلعب بذلك البنك دور المدافع عن النظام الرأسمالي، حيث تهدف جميع أنشطته إلى تسهيل تغلغل رأس المال الأجنبي داخل البلدان النامية، واستغلال مواردها وفتح أسواقها، كما يمارس تأثيرات على السياسات والتوجهات العامة لهذه الدول،[224] إما بمنح قروض مقيدة بقروض ضمنية أو صريحة، أو الامتناع عن منح القروض للدول التي لا تستجيب لضغوط البنك، والتي هي في الواقع إما لاءات الدول الصناعية التي تتحكم فيه، ، فتلجأ إلى الاستعانة باليد العاملة والخبرات الأجنبية، الأمر الذي يكلفها إنفاقا هائلا، يثقل كاهل ميزانيتها، كما تلجأ إلى الاقتراض من المؤسسات المالية الدولية لتغطية نفقاتها، وانجاز المشاريع الكبرى، فتقع بذلك في

[221] Jean-Pierre Allegret, Philippe Dulbecco, The institutional failures of International Monetary Fund conditionality, The Review of International Organizations, 2007, 2, p. 315.

[222] Ibid,P318.

[223] Bessma momani,opcite,p886.

[224] مقورة جنات، "آليات العولمة الاقتصادية وأثرها على السيادة"، (مجلة العلوم الانسانية) ،جامعة الإخوة منتوري قسنطينة، الجزائر، عدد جوان 2017 ،المجلد أ، ص 400.

فخ المديونية الذي تتخذه المؤسسات المالية الدولية وسيلة للضغط على الدول المستضعفة وحملها على اعتماد النظام الرأسمالي، وتغيير إيديولوجيتها، وتنفيذ تعليمات وتوصيات البنك الدولي، وصندوق النقد ومنظمة التجارة العالمية وفق عقد إذعان، تغيب فيه إرادة كل الدول النامية، وغالبا ما تهدف سياسات المؤسسات المالية إلى إنهاء التأميم، وبيع المؤسسات المملوكة للقطاع العام مثل مؤسسات الماء والكهرباء ومنابع النفط والمطارات وسكك الحديد والاتصالات وغيرها [225].

كما تقوم الدول النامية بطلب المساعدة من صندوق النقد لمعالجة ميزان مدفوعاتها، فيشرع الصندوق في فرض شروطه على هذه الدول، وتقوم الولايات المتحدة بتوظيف هذا الصندوق لخدمة سياستها الهادفة إلى تحرير اقتصاد هذه الدول وفتح أسواقها للبضائع والأموال الغربية، كما تشترط رفع القيود على أي نشاط للشركات متعددة الجنسيات، وتوفير الحماية لها في مواجهة مختلف المخاطر[226]، وقد دفعت هذه السياسة بالبعض إلى اتهام الليبراليين الجدد في أمريكا بأنهم قاموا ضمن واجهة صندوق النقد الدولي باختراع «مبدأ المشروطية» في المساعدات، وربطها ببرامج إعادة الهيكلة، والمقصود بهذا، أن تمويل الصندوق لدولة ما، مشروط بالتزامها بإجراء التغييرات والإصلاحات الضرورية، وهدا لا يخدم الخطط التنموية للبلدان النامية، كما أن السياسات المنتهجة من طرف الصندوق، مثل خطط التقشف المالي، وفتح الحدود، وعمليات الخصخصة في أكثر من 21 دولة مدينة في العالم الثالث، وشرق أوروبا، تطبيقا للإجراءات المفروضة من طرف صندوق النقد، قد أفضت إلى المساس بالسيادة الاقتصادية لهذه الدول، ولم يعد في وسعها القيام بالرقابة على السياسات الجبائية والمالية وأجبرت على التخلي عن مؤسسات عامة مهمة، لتجد هذه الدول نفسها في النهاية تحت وصاية اقتصادية وسياسية في شكل حكومة موازية، ليست مسؤولة لا أمام المجتمع، ولا أمام المواطنين[227].

[225] يوسف عبد الله محمود، صندوق النقد الدولي: إفقار مُمنهج للبلدان النامية ، متاح على الموقع:
http://alrai.com/article/10446581/%D9%83%D8%AA%D8%A7%D8%A8/%D8%B5%D9%86%D8%A
عمر عادلي،" صندوق النقد لا هو المشكلة و لا هو الحل"،(اوراق كارنيغي) ، بيروت: مركز كارنيغي للشرق الاوسط[226]
[227]مقورة جنات، مرجع سبق ذكره، ص 395-405

المحور الرابع: اقتصاديات الدول النامية

بعد الحرب العالمية الثانية وكشفت التوترات التي خلقتها الحروب عن وجود قوة ثنائية القطب في السياسة العالمية تعادي بعضها البعض من الناحية السياسية والأيديولوجية والعسكرية: العالم الأول؛ الدول الغربية ذات الاقتصاد الليبرالي والحكم الديمقراطي، أما مجموعة الدول ذات الطرائق الاقتصادية الاشتراكية والتي يحتكرها الحزب الشيوعي لحكوماتها كانت تسمى بالعالم الثاني، ومع مرور الوقت، بدأت البلدان الأخرى غير المدرجة في المجموعتين، والتي تحاول تنفيذ نماذجها الخاصة في مجالات التنمية والإدارة، يشار إليها باسم العالم الثالث، على الرغم من أن مصطلح "البلدان المتخلفة" أو "البلدان المتخلفة" يستخدم غالبًا للإشارة إلى دول العالم الثالث، والتي تتشكل معظمها من دول مستعمرة سابقة، إلا أن اسم "الدول النامية" أصبح أكثر شيوعًا في العالم الأكاديمي مع مرور الوقت.

لكن في حقبة ما بعد الحرب الباردة، فقد هذا التصنيف الثلاثي معناه إلى حد كبير وحلت محله أسماء جديدة.

"الشمال" يشير إلى الدول التي أكملت عملية التصنيع في ظل النظام الدولي المعولم اليوم والتي تمكنت من حل المشاكل الإنسانية الأساسية، و"الجنوب العالمي" يشير إلى البلدان الفقيرة التي تعاني من التنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي والمشاكل الأمنية. اليوم، الغالبية العظمى من الدول المستقلة في العالم هي دول جنوبية أو دول نامية

ويعيش ما يقرب من أربعة أرباع سكان العالم في هذه البلدان. تواجه الدول، بقدر ما تكون اقتصادية، مشاكل مشتركة في جوانب عديدة، سياسية واجتماعية. وينبغي النظر إلى مشكلة التنمية في هذا الإطار باعتبارها ظاهرة متعددة الأبعاد، وليست ذات بعد واحد.

دول العالم الثالث:

تعود فكرة تقسيم العالم إلى ثلاثة عوالم إلى خمسينيات القرن العشرين، مع بداية الحرب الباردة، كان الصراع آنذاك بين الرأسمالية الغربية والاشتراكية السوفيتية، لكن كان هناك مجموعة أخرى من الدول، أغلبها مستعمرات سابقة، اتصفت بعدم انحيازها إلى أي من المعسكرين الغربي أو

السوفيتي، وفي معرض حديثه عن هذه الفصائل الثلاث، كتب عالم الديموغرافيا الفرنسي **ألفريد سوفي** مقالاً بعنوان "ثلاثة عوالم، كوكب واحد" نُشر في صحيفة " لوبسرفاتور" الفرنسية عام 1952[228].

تألف "العالم الأول" من الولايات المتحدة وأوروبا الغربية وحلفائهما، أما "العالم الثاني" فكان ما يسمى بالكتلة الشيوعية: الاتحاد السوفيتي والصين وكوبا وحلفاؤها، أما الدول المتبقية، التي لم تنحز لأي من المجموعتين، فقد صُنفت ضمن "العالم الثالث".[229]

في مقابل دول المركز الدول المتقدمة، ويشير هذا االمصطلح إلى أن التخلف يرجع إلى علاقات التبادل غير العادلة التي تتم بين المركز والمحيط، والتي تكرس التبعية الهيكلية للمركز دائما.[230]

تعريف الدول النامية:

لا يوجد إجماع حول تعريف الدولة بأنها "نامية" مقابل "متقدمة"، ولكن تم تطبيق معايير متنوعة لتصنيف الدول ضمن هذه الفئات، فبالإضافة إلى صغر حجم اقتصاداتها، تتميز الدول النامية عمومًا بحكومات أقل ديمقراطية ومعدلات معرفة قراءة وكتابة أقل، ومتوسط أعمار أقل، وحماية أضعف لحقوق الإنسان مقارنةً بالدول المتقدمة. [231]في العقود الماضية، أدى النقد المتزايد والواسع النطاق لمصطلح "متقدم مقابل نامٍ" إلى استبعاده تدريجيًا من العديد من المنشورات والدراسات الأكاديمية، ومن البدائل الشائعة تصنيف الدول حسب المنطقة أو استخدام مصطلحات مثل "الشمال العالمي" و"الجنوب العالمي".[232]

عموما، يقصد بصفة البلدان النامية، بأنها البلدان التي تعمل على الخروج من دائرة التخلف الاقتصادي، من خلال تجاوز الأساليب التقليدية في الإنتاج وإدخال المكننة للعملية الإنتاجية

---

[228] Katie Pickle, "What Is A Third World Country?", The Borgen Project, 14 June 2015, available at: https://borgenproject.org/third-world-country/accessed on 10 June 2026

[229] Marcel Dirsus, “Memo to Earthlings: ‘Third World’ Is an Offensive Term!,” January 8, 2021, accessed June 3, 2026. https://www.npr.org/sections/goatsandsoda/2021/01/08/954820328/memo-to-people-of-earth-third-world-is-an-offensive-term

[230] يوسف بعيطيش، تحديا ت ورهانات الدول النامية في ظل العولمة"، (مجلة العلوم القانونية والسياسية)، المجلد10، العدد1، 2019، ص684

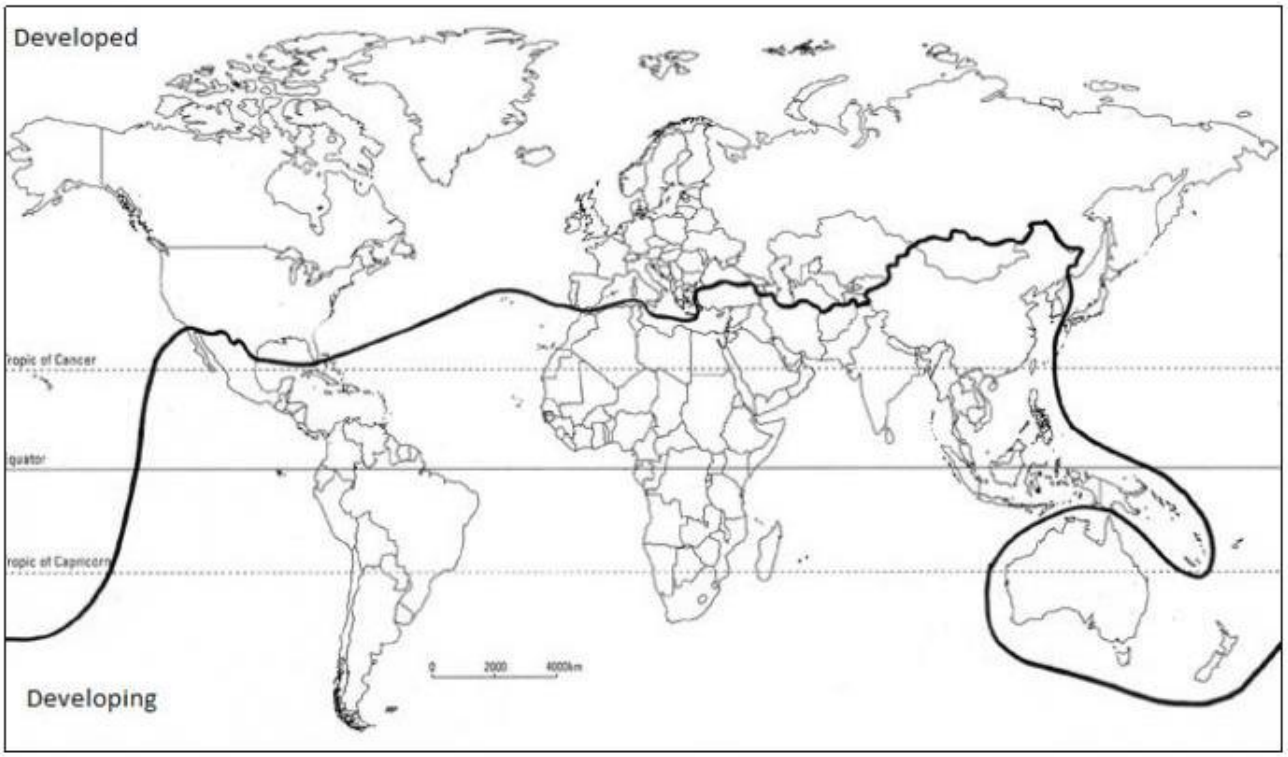
[231] Congressional Research Service (CRS), What Is a Developing Country? How Development Is Measured and Defined, Report No. RL31662, 2002, p 11.accessed 03 June 2026, https://www.everycrsreport.com/files/20021206_RL31662_e027b76c031d8532c67726eaf62662c27fb8d24b.pdf

[232] Encyclopaedia Britannica, “Developing Country,” Britannica Money, accessed 03 June 2026, https://www.britannica.com/money/developing-country

وتطوير المنتوج ليكون أكثر تنافسية في الأسواق العالمية، وتتميز هذه البلدان بالعديد من المميزات التي تجعلها تختلف عن غيرها من البلدان التي خاضت أشواط كبيرة في تطوير اقتصادياتها.

وهي دول ذات مستوى منخفض من النمو الاقتصادي وبنية تحتية تقنية واجتماعية غير كافية، لا سيما في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المطبقة في الرعاية الصحية.[233]

الشكل: خط براندت وتقسيم العالم إلى شمال عالمي (متقدم) وجنوب عالمي (نامي).



المصدر :

https://en.wikipedia.org/wiki/Global_North_and_Global_South%23/media/File:The_Brandt_Line.png

يُعدّ تصنيف صندوق النقد الدولي الأقل صرامة ووضوحًا مقارنةً بالتصنيفات الأخرى، فعند تأسيس الصندوق في أربعينيات القرن العشرين لم تتضمن اتفاقيته أي إشارة إلى تصنيف الدول وفق مستويات تطورها الاقتصادي، غير أنّ التغيرات التي شهدها الاقتصاد العالمي خلال سبعينيات القرن الماضي دفعت الصندوق إلى التمييز بين الدول المؤهلة للحصول على المساعدات

[233] ScienceDirect Topics, "Developing Countries," Elsevier, accessed 03 June 2026, https://www.sciencedirect.com/topics/social-sciences/developing-countries

المالية وتلك التي لا تحتاج إليها، وقد سعت غالبية الدول الأعضاء آنذاك إلى إدراج نفسها ضمن فئة الدول النامية لضمان إمكانية الاستفادة من القروض والمساعدات مستقبلاً عند الضرورة، ورغم اعتماد الصندوق على مشاورات مع الدول الأعضاء ودراسات فنية متعددة لتطوير هذا التصنيف، فإن بعض الباحثين يرون أن اعتبارات سياسية ومصالح متباينة قد أثرت في تشكيله منذ بداياته، ومع مرور الوقت شهد التصنيف عدة تعديلات إلى أن استقر على مجموعتين رئيسيتين: الاقتصادات المتقدمة، والأسواق الناشئة والاقتصادات النامية.[234]

في المقابل، يتميز تصنيف البنك الدولي بدرجة أكبر من الوضوح والاعتماد على معايير كمية محددة، إذ يعتمد البنك على متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي أساسًا لتقسيم دول العالم إلى أربع فئات رئيسية: دول منخفضة الدخل، ودول متوسطة الدخل بشقيها المنخفض والمرتفع، ودول مرتفعة الدخل، ويجري تحديث الحدود الفاصلة بين هذه الفئات بصورة دورية مع بداية كل سنة مالية، مع بقاء هذه الحدود ثابتة طوال العام. ووفق هذا المنهج، تُصنَّف الدول بناءً على مستوى دخل الفرد فيها، بينما يعتبر البنك الدولي أن جميع الدول التي لا تندرج ضمن فئة الدول مرتفعة الدخل تُعد من الدول النامية.[235]

اشكالية المفهوم والمصطلح:

تتعرض هذه المفاهيم والتسميات لانتقادات كبيرة ، انطلاقا من اعتبارها ومصطلحات عالمية تنبع من العنصرية والاستعمار، اللذين خلقا تسلسلاً هرمياً غير مقبول بين الدول، ومنح قيمة أعلى لدول و أمم ومجتمعات على حساب أخرى، وبالتالي التمهيد لعلاقات الاستغلال، وتتجلى في تصنف البلدان والشعوب: الدول الغنية مقابل الدول الفقيرة، البيئات الغنية بالموارد مقابل البيئات المحدودة الموارد، العالم الأول مقابل العالم الثالث، العالم القديم مقابل العالم الجديد، البلدان المتقدمة مقابل البلدان النامية، البلدان ذات الدخل المرتفع مقابل البلدان ذات الدخل المنخفض/المتوسط ، الشمال العالمي مقابل الجنوب العالمي .[236]

---

[234] Lynge Nielsen, Classifications of Countries Based on Their Level of Development: How it is Done and How it Could be Done, IMF Working Paper (Washington, DC: International Monetary Fund, February 2011), p.14.

[235] أسامة صالح، "الديمقراطية في الدول النامية: دراسة تفسيرية مقارنة"، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، المجلد 20، العدد 1 (العدد التسلسلي 78)، يناير 2019، ص. 128 .

[236] Themrise Khan, Seye Abimbola, Catherine Kyobutungi, and Madhukar Pai, “How We Classify Countries and People—and Why It Matters,” BMJ Global Health, 2022,p3 https://gh.bmj.com/content/7/5/e009705

تستند بعض المصطلحات إلى تصنيفات اقتصادية تُحددها جهات مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لأغراض الإقراض، إلا أن جهود الإقراض هذه ساهمت في ترسيخ هذه التسلسلات الهرمية، حيث حافظت على فئة مانحة وأخرى متلقية[237]، وبالمثل، فإن قطاع المساعدات، بدعم من المؤسسات المالية الدولية، قد خلق ثنائيات إضافية تُضخّم هذه التسلسلات الهرمية من حيث مقدمي المساعدات/المانحين والمتلقين ، [238] المستفيدون هم أولئك الذين يخضعون لأولويات وشروط مؤسسات المساعدات، بينما يُنظر إلى المانحين على أنهم منقذون[239]، وشهدنا هذا الأمر خلال جائحة كوفيد-19، مع تبرعات غير عادلة/غير كافية باللقاحات وديناميات القوة التي تمنع المزيد من الدول من تصنيع لقاحاتها وأدويتها الخاصة. [240]

وفي هذا السياق، يرتبط النقاش حول "نزع الاستعمار عن العمل الإنساني" بإشكالية مفهوم الدول النامية فتصنيف الدول إلى "متقدمة" و"نامية" لا يعكس فقط فروقًا اقتصادية وتنموية، بل يعكس أيضًا علاقات قوة غير متكافئة في النظام الدولي، فمفهوم الدولة انامية غالبًا ما يُقدَّم من منظور المؤسسات والدول المهيمنة في الشمال العالمي، مما يجعل الدول المصنفة ضمن هذه الفئة تبدو في موقع المتلقي للمساعدات والخبرات والقرارات القادمة من الخارج، ومن هذا المن طلق، يدعو أنصار نزع الاستعمار إلى إعادة النظر في هذه التصنيفات والخطابات التنموية التي قد تكرّس التبعية وتهمّش قدرات المجتمعات المحلية. لذلك أصبحت إشكالية مفهوم الدول النامية لا تقتصر على قياس مستوى الدخل أو التنمية الاقتصادية، بل تمتد إلى التساؤل حول من يملك سلطة تعريف التنمية، ومن يضع معاييرها، وكيف تؤثر هذه التصنيفات في العلاقات السياسية والاقتصادية والإنسانية بين الشمال والجنوب العالميين[241].

[237] Adel Daoud, Elias Nosrati, Bernhard Reinsberg, Alexander E. Kentikelenis, Thomas H. Stubbs, and Lawrence P. King, "Impact of International Monetary Fund Programs on Child Health," Proceedings of the National Academy of Sciences (PNAS) 114, no. 25 (2017): 6492–6497, https://doi.org/10.1073/pnas.1618093114

[238] Tammam Aloudat and Themrise Khan, "Decolonisation of Humanitarianism or Humanitarian Aid?" PLOS Global Public Health 2, no. 4 (2022): e0000179, https://doi.org/10.1371/journal.pgph.0000179

[239] Gavin Yamey, Patricia Garcia, Fatima Hassan, Wenhui Mao, Casey Kennedy McDade, Madhukar Pai, Sengupta Saha, Philip Schellekens, Andrea Taylor, and Krishna Udayakumar, "It Is Not Too Late to Achieve Global COVID-19 Vaccine Equity," BMJ 376 (2022): e070650, https://doi.org/10.1136/bmj-2022-070650

[240] Ibid.

[241] Tammam Aloudat and Themrise Khan,op. cit.p 2.

إن تصنيف الدول بناءً على الدخل أو القدرات/المهارات البشرية يتجاهل أيضاً سبب تحول بعض الدول إلى دول "ذات دخل مرتفع،مهارات عالية" أو "غنية بالموارد"، بينما تبقى دول أخرى "ذات دخل منخفض،مهارات منخفضة" أو "محدودة الموارد"، هل تم إبقاء الدول الأخيرة محدودة الموارد عمداً من قبل الدول ذات الدخل المرتفع؟ هل هو أثر الاستعمار؟ لماذا لا نتحدث عن استنزاف رأس المال والموارد البشرية؟ لماذا لا نتحدث عن الاستغلال والتعويضات؟ لماذا لا نتحدث من منظور الدول المستعمرة سابقاً مقابل الدول التي تسعى لإنهاء الاستعمار، أو الدول المستغلة مقابل الدول المستغلة؟ لماذا يُفترض أن يرضى سكان الدول التي يُفترض أنها "ذات دخل منخفض، ومهارات منخفضة، وموارد منخفضة" - والتي يتعافى معظمها حالياً من الاستعمار/الاستغلال - برؤية أوصاف بلدانهم بهذه المصطلحات؟[242]

مواصفات البلدان النامية:

تتصف هذه البلدان العديد من المواصفات، يمكن تصنيفها إلى مواصفات سياسية، مواصفات إدارية، مواصفات اقتصادية وأخرى اجتماعية يمكن التفصيل فيها في العناصر التالية:

الخصائص السياسية:

-انعدام الاستقرار السياسي وبروز الصراعات السياسية وانتشار الفساد السياسي:

يُعدّ عدم الاستقرار السياسي من أبرز التحديات التي تواجه الدول النامية، حيث يرتبط بضعف المؤسسات السياسية، وتكرار التغيرات غير الدستورية في السلطة، وغياب التوافق الوطني حول قواعد الحكم، ويؤدي هذا الوضع إلى اهتزاز الثقة في الدولة، وتراجع قدرتها على تنفيذ السياسات الاقتصادية والاجتماعية بشكل فعّال، مما ينعكس سلبًا على التنمية والاستثمار والاستقرار الاجتماعي[243].

ويتجلى عدم الاستقرار السياسي في عدة مظاهر، أهمها الانقلابات العسكرية، والصراعات الأهلية، وتكرار الاحتجاجات الواسعة، وتغير الحكومات بشكل سريع وغير منتظم، كما تسهم

[242] Ibid.

[243] Dania Arayssi, The Developing Countries: Challenges in the Global Economy, Josef Korbel School of International Studies, University of Denver, 29 April 2020, p 8. available at SSRN: https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=3589489

الانقسامات العرقية والدينية والسياسية في تعميق الأزمة، خاصة عندما تُستغل هذه الانقسامات في الصراع على السلطة، وفي كثير من الحالات، يؤدي ضعف سيادة القانون إلى انتشار الفساد والمحسوبية، مما يزيد من هشاشة الدولة ويقلل من قدرتها على إدارة الموارد العامة بكفاءة.

فعلى سبيل المثال، شهدت بعض الدول الإفريقية مثل السودان ومالي خلال السنوات الأخيرة انقلابات عسكرية متكررة أدت إلى تعليق أو تعطيل المسارات الديمقراطية، كما عرفت دول مثل نيجيريا وأفغانستان (في فترات سابقة) صراعات داخلية طويلة الأمد أثرت على استقرار المؤسسات السياسية والاقتصادية. وفي أمريكا اللاتينية، عانت بعض الدول مثل فنزويلا من أزمات سياسية واقتصادية حادة أدت إلى اضطرابات اجتماعية وهجرة واسعة.[244]

ويؤدي هذا النوع من عدم الاستقرار إلى آثار اقتصادية مباشرة، أهمها تراجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة لأن المستثمرين يفضلون البيئات المستقرة التي تضمن حماية رؤوس الأموال واستمرارية السياسات الاقتصادية. كما يؤدي إلى ارتفاع درجة المخاطر السياسية، مما يزيد من تكلفة التمويل ويقلل من فرص النمو الاقتصادي. إضافة إلى ذلك، يضعف عدم الاستقرار قدرة الدولة على التخطيط طويل المدى، ويؤدي إلى تعطيل مشاريع التنمية والبنية التحتية.[245]

وفي المقابل، تشير الدراسات إلى أن الاستقرار السياسي يعد شرطًا أساسيًا لتحقيق التنمية المستدامة، حيث إن الدول التي تتمتع بمؤسسات قوية وحكم رشيد تكون أكثر قدرة على جذب الاستثمارات وتحقيق معدلات نمو أعلى، مقارنة بالدول التي تعاني من اضطرابات سياسية مستمرة.[246]

-ضعف الممارسة الديمقراطية والمشاركة السياسية:

تُعد محدودية الممارسة الديمقراطية من أبرز السمات السياسية التي تميز العديد من الدول النامية، حيث تعاني هذه الدول من ضعف مشاركة المواطنين، وخاصة الفئات الفقيرة، في صنع القرار

[244] International Crisis Group, Crisis Watch Reports (various years); World Bank, World Development Report 2017: Governance and the Law, Washington, DC, 2017, https://www.worldbank.org/en/publication/wdr2017

[245] Douglas A. Hibbs Jr., Mass Political Violence: A Cross-National Causal Analysis, Princeton University Press, 1973, available at: https://www.researchgate.net/profile/Douglas-Hibbs-Jr/publication/236869147_Mass_Political_Violence_A_Cross-National_Causal_Analysis/links/00b7d519ba7908e76f000000/Mass-Political-Violence-A-Cross-National-Causal-Analysis.pdf

[246] Dania Arayssi , op. cit , p8.

السياسي، كما تواجه تحديات تتعلق بترسيخ مبادئ الحكم الرشيد، وتعزيز الحريات السياسية، وبناء مؤسسات ديمقراطية فعالة وقادرة على الاستجابة لمتطلبات التنمية، ويؤثر هذا الوضع سلبًا على جهود الحد من الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية، نظرًا لوجود علاقة وثيقة بين التنمية المستدامة والديمقراطية، لذلك، تبرز الحاجة إلى دعم مسارات الإصلاح السياسي وتعزيز المشاركة الشعبية، بما يسهم في تحقيق الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.[247]

انعدام الإرادة السياسية لدى الطبقة الحاكمة في تطوير الأوضاع الاقتصادية للدولة.

-المواصفات البيروقراطية:تكون المواصفات البيروقراطية التي تتميز بها البلدان السائرة في طريق النمو في العنصر الموالية:

- صعوبة الإجراءات الإدارية: تتمثل هذه الصفة في العديد من الممارسات كالتعقيدات الإدارية التي تثقل كاهل المستثمرين بطلب استخراج كم هائل من الوثائق.

- التباطؤ في استخراج الوثائق: في غالب الأحيان نجد البيروقراطيات في هذه البلدان تتعمد أخد وقتا طويل في استخراج بعض الوثيقة بداعي إجراء تحقيقات أو أن طبيعة الورقة تتطلب ذلك الوقت، هذا ما يكبد المستثمرين خسائر فادحة جراء هذه التأخر.

-الاعتماد على مركزية التسيير البيروقراطي: هذا الإجراء يجعل الإجراءات الإدارية بيد شخص واحد له صلاحية إصدار الوثائق، وبالتالي كل هذه الإجراءات تكون مرهونة بظروف هذا الشخص، ففي حالة غيابه تتعطل كل المصالح الإدارية.

-الاعتماد على الأساليب البدائية في التسيير الإداري: ويقصد بذلك، أن هذه البلدان مازالت مرهونة بالإدارة الورقة ولم تدخل الوسائل التكنولوجية تسيير إدارتها، هذا الأمر يعود لعدة أسباب منها، عدم قدرة بعض البلدان اقتناء الوسائل التكنولوجية المتطورة، وهناك بلدان أخرى لا تمتلك موظفين لهم القدرة في التعامل مع هذه التكنولوجيا، وبلدان أخرى تتعمد تأخير رقمنة

247 هاشم نعمة، "العلاقة بين الديمقراطية والتنمية، مع التركيز على حالة البلدان النامية"، مجلة الثقافة الجديدة، 22 ماي 2023، متاح على: https://althakafaaljadeda.net/index.php/articles/451-2023-05-22-21-30-30 ،تاريخالتصفح2026/60/10.

بيروقراطياتها بهدف التخفي وراء الممارسات البيروقراطية السلبية (كالتزوير، تضخيم الفواتير سهولة إتلاف الأرشيف لطمس الحقائق.

-عدم استقرار القوانين: ويقصد بذلك، التقلبات التي تتميز بها الطبيعة القانونية في هذه البلدان، تكون أكثر مرونة. هذا ما يؤدي إلى نفور المستثمرين من هذه البلدان

-فساد الجهاز البيروقراطي: من مظاهره الرشوة والمحابات، التزوير، تضخيم الفواتير، التلاعب بالمال العام.

المواصفات الاقتصادية: يمكن تلخيصها في:

-الاعتماد الكلي على الصناعات الاستخراجية والثروات الأولية التي تزخر بها في رسم استراتيجياتها الاقتصادية، وبالتالي ضعف أداء القطاع الصناعي: تتميز الدول النامية بصفة إجمالية بالأنشطة المرتبطة بالمنتجات الأولية كالزراعة و الصناعات الإستخراجية، حيث تساهم هذه الأنشطة بحصة معتبرة من إجمالي الناتج المحلي للدول النامية، في حين يسجل ضعف كبير في قطاع الصناعة وكل ما يتعلق بالتكنولوجيا الحديثة، و هذا ما يفسر عدم تطوير الإنتاج بالعمل على إجراء البحوث العلمية المستمرة واستخدام نتائجها في تطوير أداء مختلف القطاعات بما يؤدى إلى حسن استغلال الموارد المتاحة، وعلى هذا الأساس فإن الجهاز الإنتاجي للدول النامية يتميز بالجمود النسبي لارتباطه بالإنتاج الأولي.

يُعدّ الاعتماد على الإنتاج الأولي من السمات البارزة للاقتصادات النامية، حيث يغلب النشاط الزراعي والحرف الأولية على البنية الاقتصادية لهذه الدول. ويستحوذ القطاع الزراعي على الجزء الأكبر من النشاط الاقتصادي، إذ يعتمد عليه معظم السكان في تأمين سبل عيشهم، مما يجعله مساهمًا رئيسيًا في الدخل القومي. ومع ذلك، يعاني هذا القطاع من ضعف في البنية الإنتاجية نتيجة استخدام أساليب تقليدية وبدائية، إضافة إلى محدودية إدخال الميكنة الزراعية وعدم منح الزراعة الأولوية الكافية ضمن خطط التنمية الاقتصادية. ويرتبط هذا التركيز الكبير على

الزراعة بانخفاض مستويات الدخل، حيث تكون الأولوية الأساسية للأفراد هي تلبية الاحتياجات الأساسية، وفي مقدمتها الغذاء.[248]

تشير البيانات الدولية إلى أن الدول النامية لا تزال تعتمد بدرجة كبيرة على القطاع الزراعي بوصفه أحد أهم ركائز الاقتصاد وسوق العمل، ووفق تقديرات البنك الدولي، يعمل ما يقارب 26% من إجمالي العمالة عالميًا في القطاع الزراعي، إلا أن هذه النسبة ترتفع بشكل واضح في الدول منخفضة الدخل، حيث قد تصل إلى ما بين 60% و70% من القوة العاملة في بعض الاقتصادات، خاصة في إفريقيا جنوب الصحراء، في المقابل، لا تتجاوز نسبة العاملين في الزراعة في الدول المتقدمة حدود 2% إلى 5%، وهو ما يعكس الفجوة الكبيرة في هيكل الاقتصاد بين المجموعتين، كما أن هذا الاعتماد الكبير على الزراعة في الدول النامية يرتبط غالبًا بانخفاض الإنتاجية الزراعية نتيجة ضعف التكنولوجيا والبنية التحتية واعتماد أساليب تقليدية في الإنتاج.[249]

- اختلال هيكل الصادرات: إن اختلال الهيكل الإنتاجي للدول النامية يؤدي إلي حدوث اختلال في هيكل صادرتها التي تعتمد في كثير من الحالات على سلعة واحدة أو عدد محدود من السلع الأولية، و هذا ما يجعل اقتصاد الدول النامية عرضة للكثير من الأزمات الناتجة عن تقلبات أسعار السلع الأولية في الأسواق الدوليةوهذا ما تؤكده الإحصائيات التي تشير إلي أن ٪70 من صادرات الدول النامية عبارة عن صادرات أولية ممثلة في منتجات زراعية وثروات و موارد أولية في شكل محروقات و معادن، على عكس الدول المتقدمة التي تتعدد صادرتها لتوسع قطاعاتها الإنتاجية المختلف حيث تبلغ نسبة صادرات هذه الدول من الموارد الأولية و المنتجات الزراعية ٪ 30 فقط من إجمالي صادراتها[250].

-تدني قيمة العملة النقدية بمقابل العملات الأجنبية.

-سياساتها الاقتصادية مرهونة بتقلبات الأسواق العالمية للموارد الأولية؛ الهشاشة الاقتصادية

[248] Unemployment and underemployment are also significant challenges in developing countries, course material on characteristics of developing countries, p. 149 https://egyankosh.ac.in/bitstream/123456789/115881/1/Unit-11.pdf
[249] World Bank, World Development Indicators (WDI), Agriculture Employment Data, latest available estimates.
[250] The Economics of Developing Countries, Chapter 39W, "9W-2", p.10.https://glencoe.mheducation.com/sites/dl/free/0025694212/627555/Chapter39W.pdf

- التبعية الاقتصادية: تمثل التبعية تلك الحالة المشروطة التي تكون فيها اقتصاديات مجموعة من الدول محكومة بحالة النمو أو الانكماش أو التوسع التي تحدث في اقتصاديات الدول الأخرى وهو ما ينطبق تماما على العلاقة التي تربط الدول النامية بالدول المتقدمة من حيث أن الدول النامية تابعة و ترتبط مباشرة بالدول المتقدمة خصوصا و أن نظام التخصص و تقسيم العمل الدولي فرض على الدول النامية هيكل اقتصادي ضعيف و تابع يعتمد على إنتاج و تصدير المواد الأولية و استيراد كل المنتجات الصناعية الأمر الذي يشكل عائقا كبيرا أمام تقدم المسار التنموي في الدول النامية

انخفاض نصيب الفرد من الدخل :

يُعد انخفاض نصيب الفرد من الدخل الحقيقي أحد أهم السمات المميزة للاقتصادات النامية، فضعف مستويات الدخل يؤدي إلى انخفاض معدلات الادخار والاستثمار، إذ يستهلك الأفراد معظم ما يحققونه من دخل لتلبية احتياجاتهم الأساسية، مما ينتج عنه استمرار الفقر وصعوبة الخروج منه بالنسبة لشريحة واسعة من السكان، كما ترتفع نسبة الأفراد الذين يعيشون في حالة فقر مطلق مقارنة بالدول المتقدمة.[251]

دائرة الفقر المفرغة(Vicious Circle of Poverty) :

تشير دائرة الفقر المفرغة إلى حالة تتفاعل فيها عوامل الفقر المختلفة بصورة متبادلة، بحيث يؤدي انخفاض الدخل إلى ضعف الادخار، ويقود ضعف الادخار إلى انخفاض الاستثمار والإنتاجية، مما ينعكس مرة أخرى في صورة انخفاض الدخل، وبهذه الطريقة تستمر حالة الفقر جيلاً بعد جيل، ما لم تُتخذ سياسات تنموية فعّالة لكسر هذه الحلقة وتعزيز النمو الاقتصادي ورفع مستويات المعيشة.[252]

[251] Bishan Sanyal, Economic Development and Characteristics of Developing Countries (Lecture Notes, NHLPC), "Low Per Capita Income." http://receipt012022.hiralalpaulcollege.ac.in/upload/Economics/1710783555BAG%20Sem3%20ECO%20Unit%201%20Characteristic%20of%20Developing%20Country%20and%20concept%20of%20development%20By%20BS%20NHLPC.pdf.pdf

[252] Ibid.

- ضعف معدلات الاستثمار، حيث تظل الدول الصناعية هي الأكثر استحواذا على هذه الاستثمارات، بينما تظل الدول النامية الأقل نصيبا منها، حيث بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي في العام 2016ما قيمته 75.1 تريليون دولار أمريكي، وكان نصيب الاستثمار في البلدان النامية منها بنسبة 14 ، %وتظل تدفقات الاستثمار إلى أقل البلدان نموا.

-ظروفها الاقتصادية تجعلها بيئة طاردة للاستثمارات، بحيث لا يرغب أي مستثمر في المغامرة باستثماراته في هذه البلدان على الرغم ما تزخر به من فرص.

-**الخصائص الاجتماعية للبلدان النامية** :يمكن تلخيصه في ما يلي:

البطالة:

تمثل البطالة ونقص العمالة من أبرز التحديات التي تواجه الدول النامية، فالكثير من الأفراد يعجزون عن الحصول على وظائف مستقرة، خاصة في المناطق الريفية حيث يقتصر العمل الزراعي في كثير من الأحيان على مواسم محددة ويتميز بانخفاض الأجور، ونتيجة لذلك، تتزايد الهجرة من الريف إلى المدن بحثًا عن فرص عمل أفضل ومستويات معيشة أعلى، غير أن المدن في الدول النامية غالبًا ما تفتقر إلى القدرة على استيعاب هذه الأعداد المتزايدة من المهاجرين، مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة الحضرية واتساع نطاق الاقتصاد غير الرسمي الذي يتسم بانخفاض الأجور وضعف الحماية الاجتماعية والمزايا الوظيفية.[253]

فيما يتعلق بمعدلات البطالة، تُظهر التقارير الدولية أن الدول النامية تعاني من مستويات بطالة أعلى مقارنة بالمعدل العالمي، إذ يشير تقرير منظمة العمل الدولية إلى أن معدل البطالة العالمي يتراوح في حدود 5% إلى 6%، بينما ترتفع هذه النسبة في العديد من الدول النامية لتتراوح بين 10% و25%، مع تسجيل معدلات أعلى في صفوف الشباب، وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، قد تتجاوز بطالة الشباب 25%، بينما تصل في بعض الحالات إلى ما يقارب 40% في

[253] Unemployment and underemployment are also significant challenges in developing countries, course material on characteristics of developing countries, p. 149 https://egyankosh.ac.in/bitstream/123456789/115881/1/Unit-11.pdf

الاقتصادات الأكثر هشاشة، ويرتبط ذلك بضعف النمو الاقتصادي، وعدم كفاية فرص العمل، وهيمنة القطاعات غير الرسمية على سوق العمل.[254]

- تدني القدرة الشرائية للمواطنين.

- سوء توزيع الدخل القومي :إن ظاهرة التفاوت في توزيع الدخل بين الدول الغنية والفقيرة ظاهرة خطيرة، تفوقها خطورة تلك الموجودة بين أغنياء وفقراء الدولة الواحدة، حيث تزداد حدة التفاوت وعدم العدالة في توزيع الدخل القومي في الدول النامية عنها في دول المتقدمة، ففي دول نامية كالبرازيل، فنـزويلا، غواتيمـالا، جنوب أفريقيا ودول الخليج تظهر عدم العدالة في توزيع الدخل بصورة أكبر بكثير مما هي عليـه في دول نامية أخرى كالهند وماليزيا وتشيلي، هذا في حين تنخفض هذه الظاهرة بدرجة كبيرة فـي اليابان،السويد، كندا، سويسرا وغيرها من الدول المتقدمة، وإن كانت تظهر في دول متقدمة أخـرى.

- تُعدّ معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة المنخفضة من أبرز التحديات التي تواجه العديد من الدول النامية، إذ يرتبط ضعف التعليم ارتباطًا وثيقًا بمستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فالتعليم ليس مجرد نقل للمعرفة، بل هو أداة أساسية لبناء رأس المال البشري، وتحسين الإنتاجية، وتعزيز فرص العمل، والحدّ من الفقر، وعندما يكون الحصول على تعليم جيد محدودًا، تتضاءل قدرة الأفراد على المشاركة الفعّالة في الاقتصاد والمجتمع، مما يُديم دوامة التخلف والتبعية الاقتصادية [255].

في العديد من البلدان النامية، تعاني أنظمة التعليم من مشاكل متعددة، مثل البنية التحتية المدرسية غير الكافية، وضعف التمويل الحكومي، ونقص المعلمين المؤهلين، والتفاوتات بين المناطق الحضرية والريفية، كما تساهم الأزمات السياسية والنزاعات المسلحة والفقر في ارتفاع معدلات التسرب من المدارس، لا سيما بين الأطفال في المناطق الفقيرة، ونتيجة لذلك، يبقى ملايين الأفراد

[254] International Labour Organization, World Employment and Social Outlook 2024, Geneva, International Labour Office.

[255] 8 Major Characteristics of Third World Countries," Studocuhttps://www.studocu.com/in/messages/question/3666737/8-major-characteristics-of-third-world-countries-briefly-in-detail (accessed June 11, 2026).

أميين، مما يحد من فرصهم في الحصول على وظائف مستقرة أو اكتساب مهارات مهنية حديثة.[256]

تؤثر الأمية سلبًا على الحياة الاجتماعية والسياسية، فالأفراد الذين يفتقرون إلى التعليم الكافي أقل وعيًا بحقوقهم وواجباتهم المدنية، وأقل قدرة على المشاركة في الحياة السياسية واتخاذ القرارات المتعلقة بمستقبل مجتمعاتهم، كما يواجه الأفراد غير المتعلمين صعوبات في الوصول إلى المعلومات الصحية أو فهم النصائح الطبية.[257]

- ضعف الرعاية الصحية :

سواء تعلق الأمر بجودة أداء الخدمات الصحية بسبب نقص المعدات وضعف الموارد والإمكانات الأخرى مع وجود تباين حاد في درجة توفر الخدمات بين الريف والحضر في بعض الدول بحيث تصل الخدمات الصحية لجميع سكان المناطق الحضرية و لنصف سكان الريف في المغرب مثلا ،و لنحو 80 %من سكان المناطق الحضرية و نحو30 % فقط من سكان الريف في اليمن، وانخفاض متوسط عدد الأطباء مقارنة مع عدد السكان في الدول النامية و الدول المتقدمة .[258]

ويشير تقرير منظمة الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF) لعام 2019 إلى أن ما يقارب 200 مليون طفل دون سن الخامسة يعانون من أشكال مختلفة من سوء التغذية، مثل التقزم والهزال وزيادة الوزن، ويعاني طفل واحد على الأقل من بين كل طفلين من الجوع الخفي *، وهو ما يؤثر سلبًا في نموهم الجسدي والعقلي، ويحدّ من قدرتهم على التعلم والإنتاج مستقبلًا، الأمر الذي ينعكس بدوره على تكوين رأس المال البشري الضروري لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة.[259]

---

[256] World Bank, World Development Report 2018: Learning to Realize Education’s Promise (Washington, DC: World Bank, 2018), 3–15.

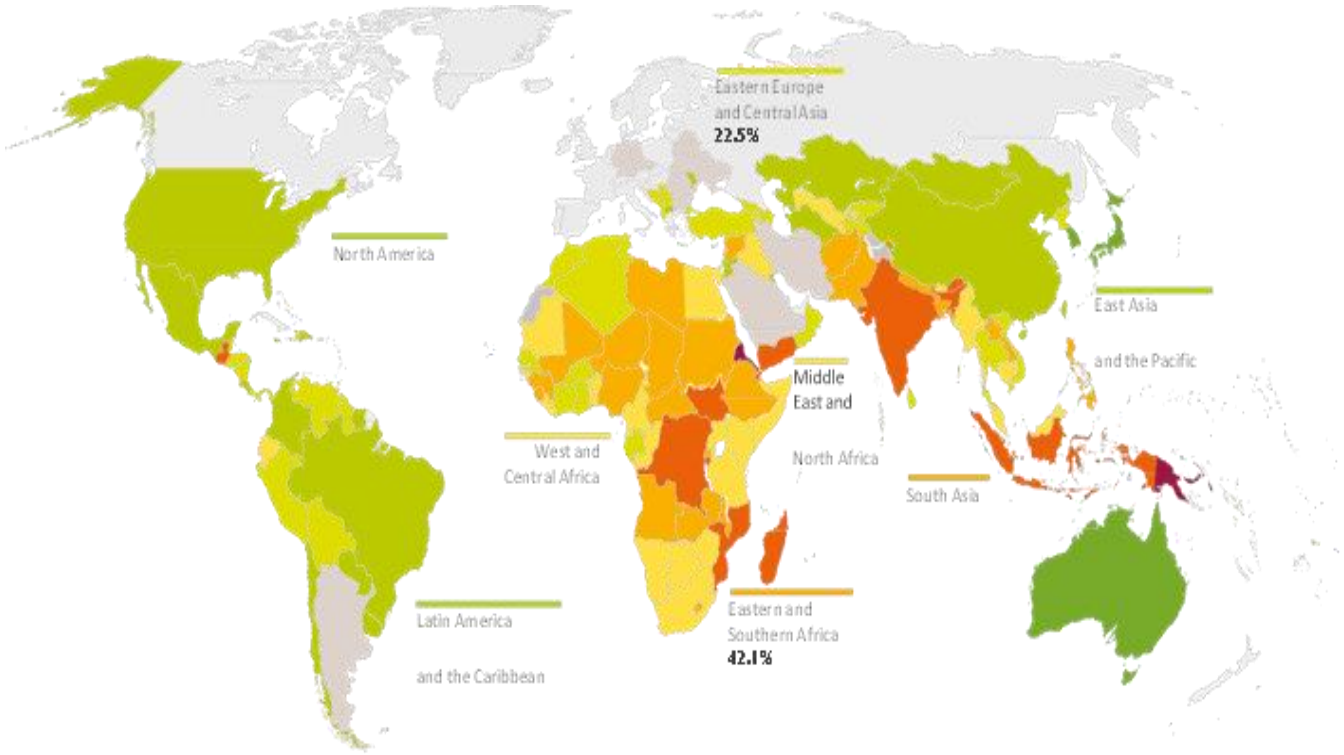
[257] United Nations Children's Fund, The State of the World’s Children 2019 (New York: UNICEF, 2019), 52–60.

[258] Abdella Mohammed Ahmed, Development Economics Lecture Notes, Department of Economics, Oda Bultum University, Chapter: “The Economics of Developing Countries”, 2024/2025, p. 6.

* الجوع الخفي: نقص الفيتامينات والمعادن الأساسية ، والتي يشار إليها غالبًا باسم المغذيات الدقيقة - يسلب الأطفال حيويتهم في كل مرحلة من مراحل حياتهم، ويقوض صحتهم ورفاهيتهم. ويزداد هذا العبء الثقيل خطورةً نظرًا لأن الجوع الخفي نادرا ما يُلاحظ إلا بعد فوات الأوان ، واستنادًا إلى أحدث البيانات المتاحة، تُقدّر اليونيسف أن ما لا يقل عن 340 مليون طفل دون سن الخامسة يعانون من نقص المغذيات الدقيقة.

[259] United Nations Children's Fund,op. cite , p16.

الشكل: انتشار الأطفال دون سن الخامسة الذين لا ينمون بشكل جيد (يعانون التقزم أو الهزال أو زيادة الوزن) عام 2018



Less than 10.0 59.9–50.0 49.9–40.0 39.9–30.0 29.9–20.0 19.9–10.0

المصدر:

United Nations Children's Fund, The State of the World's Children 2019: Children, Food and Nutrition (New York: UNICEF, 2019), Figure A.1, 194.

تُظهر الخريطة توزيع وانتشار مشاكل النمو بين الأطفال دون سن الخامسة في جميع أنحاء العالم عام 2018، وتشمل ثلاثة مؤشرات رئيسية: التقزم، والهزال، وزيادة الوزن، حيث تعكس هذه المؤشرات الحالة العامة للتغذية والصحة في مختلف مناطق العالم.

تكشف الخريطة عن تفاوت جغرافي واضح، إذ تُسجّل منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجنوب آسيا أعلى معدلات سوء التغذية بين الأطفال، ولا سيما التقزم والهزال، يُعزى ذلك في الغالب إلى الفقر المُستشري، وانعدام الأمن الغذائي، وعدم كفاية الخدمات الصحية، ومحدودية فرص الحصول على التعليم والتوعية الغذائية.

في المقابل، تُظهر أوروبا وأمريكا الشمالية وبعض الدول ذات الدخل المرتفع معدلات منخفضة للتقزم والهزال، ولكن معدلات مرتفعة نسبيًا لزيادة الوزن بين الأطفال، نتيجةً لزيادة الاعتماد على الأطعمة المُصنّعة، وأنماط التغذية غير الصحية، وقلة النشاط البدني[260].

تكشف البيانات عن تفاوتات مستمرة في حصول أطفال العالم على الخدمات الصحية الأساسية، حيث يتركز الحرمان من اللقاحات في الدول انامية خاصة المناطق النائية والأحياء الفقيرة والمجتمعات المهمشة، وتشير التقديرات إلى أن نحو 25 مليون طفل لم يتلقوا اللقاحات أو تلقوا جرعات غير كافية منها في عام 2021، ويعيش معظمهم في فقر مع محدودية الوصول إلى المياه النظيفة والتعليم والرعاية الصحية الأولية، وقد فاقمت جائحة كوفيد-19 هذه الأزمة بتعطيلها برامج التحصين الروتينية، وتشير التقديرات إلى أن نحو 67 مليون طفل لم يتلقوا اللقاحات الأساسية، جزئيًا أو كليًا، بين عامي 2019 و2021، من بينهم 48 مليون لم يتلقوا أي تحصينات على الإطلاق، ونتيجة لذلك، انخفضت التغطية العالمية باللقاحات إلى حوالي 81%، ما يعني أن طفلًا واحدًا من بين كل خمسة أطفال في العالم يفتقر إلى الحماية الكاملة ضد الأمراض التي يمكن الوقاية منها باللقاحات، وهو تراجع مقلق بعد عقد من التقدم البطيء في توسيع نطاق التغطية العالمية بالتحصين[261].

توسع دائرة الفقر وتآكل الطبقة الوسطى في المجتمع:

يُعدّ اتساع دائرة الفقر وتآكل الطبقة الوسطى من أبرز التحديات الاجتماعية والاقتصادية المعاصرة، وتشير التقارير الدولية إلى تباطؤ التقدم العالمي في الحد من الفقر بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة نتيجةً للأزمات الاقتصادية والصحية والجيوسياسية المتتالية، ولا يزال نحو

[260] United Nations Children's Fund , op. cit.

[261] منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، حالة أطفال العالم 2023: مستقبل الطفولة في عالم متغير (نيويورك: UNICEF, 2023)، ص3. https://www.unicef.org/media/151976/file/ArabicSOWC2023Web.pdf

700 مليون شخص يعيشون في فقر مدقع[262]، بينما يعيش حوالي 3.5 مليار شخص على أقل من 6.85 دولار أمريكي في اليوم، مما يعكس الظروف المعيشية الهشة لشريحة كبيرة من سكان العالم، وقد زادت جائحة كوفيد-19 وما تبعها من ارتفاع في التضخم وتباطؤ في النمو الاقتصادي من الضغط على الطبقة الوسطى في العديد من البلدان، مما أدى إلى انخفاض قدرتها الشرائية واتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وتؤكد هذه المؤشرات أن تآكل الطبقة الوسطى ليس مجرد ظاهرة اقتصادية، بل هو أيضاً تحدٍّ تنموي واجتماعي قد يؤثر على الاستقرار الاجتماعي ومستويات الرفاه والتنمية البشرية.[263]

-تزايد الهجرة غير الشرعية ونشوب النزاعات والصراعات العرقية والإثنية والدينية:

يُعدّ تزايد الهجرة غير النظامية والنزوح القسري من أبرز التحديات الاجتماعية التي تواجه العديد من الدول النامية، فالظروف الاقتصادية الصعبة، وارتفاع معدلات الفقر والبطالة، وعدم كفاية الخدمات الأساسية، تدفع أعدادًا متزايدة من الأفراد إلى البحث عن فرص أفضل خارج بلدانهم، وتشير تقديرات المنظمة الدولية للهجرة إلى أن عدد المهاجرين الدوليين بلغ حوالي 281 مليونًا في عام 2020، أي ما يعادل 3.6% من سكان العالم. [264] وشهدت السنوات الأخيرة تدفقات مستمرة للهجرة غير النظامية عبر البحر الأبيض المتوسط ومناطق أخرى من العالم، وتُفاقم النزاعات المسلحة والخلافات العرقية والدينية والقبلية هذه الظاهرة، وبحلول منتصف عام 2024، كان من المتوقع أن يتجاوز عدد النازحين قسرًا في جميع أنحاء العالم 122 مليونًا، وهو أعلى رقم مُسجّل على الإطلاق، تضمنت هذه الفئة اللاجئين وطالبي اللجوء والنازحين داخليًا، ويقيم جزء كبير منهم في البلدان النامية أو البلدان الخارجة من النزاعات، إذ تعكس هذه المؤشرات حجم التحديات الاجتماعية والإنسانية التي تواجه دول العالم الثالث، حيث يُؤجّج عدم الاستقرار السياسي المستمر وضعف التنمية الاقتصادية دوامات الفقر والهجرة والنزوح والصراع.[265]

[262] United Nations, “Poverty Facts and Figures, https://www.un.org/en/global-issues/ending-poverty” accessed June 11, 2026.
[263] World Bank, Poverty, Prosperity, and Planet Report 2024 (Washington, DC: World Bank, 2024).p25
[264] International Organization for Migration, World Migration Report 2024 (Geneva: IOM, 2024), 19–25.
[265] United Nations High Commissioner for Refugees, Global Trends: Forced Displacement in 2024 (Geneva: UNHCR, 2025), 2–5.

المحور الخامس: ملامح وتحديات النظام الاقتصادي العالمي

ملامح النظام الاقتصادي الدولي المعاصر:

التكامل العالمي

يتميز النظام الاقتصادي العالمي المعاصر بالاتجاه نحو **التكامل الاقتصادي بين الدول** تحت تأثير العولمة فالدول لا تعمل بمعزل عن بعضها، بل تُشكّل اتحادات اقتصادية إقليمية، تُعرف بالإقليمية، بحيث تصبح المناطق بأكملها فاعلًا اقتصاديًا عالميًا، هذا التكامل يزيد من ترابط الأسواق ويتيح فرصًا للتجارة والاستثمار على نطاق عالمي، بدلاً من الاقتصار على النشاط الاقتصادي المحلي أو الوطني[266].

تعدد الأقطاب الاقتصادية

في الوقت نفسه، يشهد النظام الاقتصادي العالمي **اتجاهًا نحو تفكك الأنظمة الاقتصادية التقليدية** فضعف هيمنة أوروبا الغربية التقليدية أتاح صعود اقتصادات آسيوية سريعة النمو مثل الصين واليابان، كما تعزز روسيا مواقعها من خلال عضويتها في اتحادات تكامل مختلفة. هذا يعكس تحول النظام من هيمنة قطب واحد إلى **تعدد الأقطاب الاقتصادية**، حيث تتنافس عدة مناطق ودول على النفوذ الاقتصادي العالمي[267].

التغير في أساليب التنظيم السياسي والاقتصادي:

يشهد النظام الاقتصادي العالمي ميلًا إلى **تغيير الأساليب السياسية والاقتصادية** لتنظيم الصراعات والمصالح الدولية. فبينما كانت الدول النامية في الماضي تقبل بالمكانة الدنيا في التصنيفات الاقتصادية، فإنها اليوم تسعى للحصول على مراكز متقدمة، ما يؤدي أحيانًا إلى صراعات مفتوحة تتضمن أعمالًا عسكرية وثورات وعمليات إرهابية في بعض المناطق، إضافة إلى محاولات بعض الدول لتحقيق استقلال اقتصادي وسياسي عن اتحادات التكامل أو الدولة الأم.

[266] Popkova et al.op. cit.
[267] Ibid.

الملامح الاجتماعية والبيئية:

مع هذه التغيرات، أصبح النظام الاقتصادي العالمي مرتبطًا بتأثيرات اجتماعية وبيئية ملموسة، فالعولمة والتكامل الدولي يزيدان من تأثير السياسات الاقتصادية العالمية على المجتمعات المحلية، بينما يزداد الاهتمام بقضايا الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية للشركات، خصوصًا في ظل النزاعات الاقتصادية والسياسية بين الدول المتقدمة والنامية

لقد شهدت الأنظمة الدولية تغييرات جوهرية، وكان هناك اتجاه عام نحو مزيد من تحرير التجارة والاستثمار وحركة رأس المال، ويتجلى هذا الاتجاه، في المقام الأول، في تحرير التجارة، وكانت أولى الطرق المستخدمة لتحقيق هذه الغاية هي الاستعمار، ثم استُخدمت أساليب التكامل الإقليمي والتعددية العالمية، ونقدم بعض الأمثلة على هذه الأخيرة، وقد أبرمت اتفاقيات ما بعد الحرب العالمية الثانية[268]

تحديات النظام الاقتصادي العالمي:

يواجه النظام الاقتصادي العالمي المعاصر مجموعة من التحديات الهيكلية العميقة التي تعكس طبيعة العولمة الاقتصادية واختلال موازين القوى بين الدول والجهات الفاعلة الاقتصادية.

من أبرز هذه التحديات اتساع الفجوة التنموية بين الشمال والجنوب، حيث تسيطر الدول الصناعية المتقدمة على الحصة الأكبر من الناتج العالمي والتكنولوجيا والاستثمار، بينما لا تزال العديد من دول العالم الثالث تعاني من ضعف الهياكل الإنتاجية وانخفاض مستويات الدخل والخدمات الأساسية، مما يؤدي إلى استمرار التبعية الاقتصادية على المدى الطويل والحد من فرص الاندماج العادل في الاقتصاد العالمي.[269]

يشكل عدم الاستقرار الاقتصادي والمالي العالمي تحدياً كبيراً أيضاً، إذ أدى ترابط الأسواق المالية العالمية إلى الانتشار السريع للأزمات الاقتصادية من بلد إلى آخر، كما يتضح من الأزمات المالية

[268] William Molle. Rates and Budget Deficits.A study of the advanced economies Global Economic Institutions. Routledge Studies in the Modern World EconomyInterest,p22.

[269]. مراد خروبي، عبد العزيز سرار، العولمة والنظام العالمي الجديد،(مجلة الاقتصاد الصناعي)، جامعة باتنة، 2016.

العالمية وما تلاها من ركود اقتصادي وتداعيات اجتماعية واسعة النطاق، والتي أثرت على معدلات التوظيف والنمو والاستثمار في العديد من البلدان.[270]*

يكما يعد تفاقم أزمة الديون الخارجية في الدول النامية تحديًا بارزا آخر، إذ تلجأ العديد من هذه الدول إلى الاقتراض الخارجي لتمويل التنمية وتغطية عجز الموازنة، ما يضعها في موقف تبعية مالية للمؤسسات الدولية، وهذا يُقيّد قدرتها على اتخاذ قرارات اقتصادية مستقلة ويؤثر على أولوياتها التنموية طويلة الأجل.[271]

ومن الأمثلة البارزة على ذلك ما شهدته العديد من الدول الأفريقية خلال الثمانينيات والتسعينيات، حيث استهلكت خدمة الدين جزءًا كبيرًا من الإيرادات العامة، مما دفع الحكومات إلى خفض الإنفاق الاجتماعي والخضوع لبرامج التكيف الهيكلي التي فرضتها المؤسسات المالية الدولية، وهو ما انعكس في مستويات النمو والتوظيف والرفاه الاجتماعي.[272]

علاوة على ذلك، يبرز ضعف الحوكمة الاقتصادية العالمية كمشكلة رئيسية، فالمؤسسات الاقتصادية الدولية، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية، لا تزال تعكس، بدرجات متفاوتة، ميزان القوى القائم لصالح الدول المتقدمة، وهذا يثير تساؤلات حول عدالة عملية صنع القرار الاقتصادي العالمي وتمثيل الدول النامية، [273] فالكثير من مشكلات الحوكمة الاقتصادية العالمية تأتي من التباين بين سلطة الدول الوطنية وطبيعة النشاط الاقتصادي

---

[270] عبد المنعم السيد علي، "الأزمة المالية العالمية (2007–2008): طبيعتها، أسبابها، تداعياتها وآثارها"، (المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية)، جامعة المستنصرية، 2009، ص5.

* يشهد النظام الرأسمالي المعولم، الذي تقوده الولايات المتحدة، أزمات مالية متكررة، بعضها من أشد الأزمات منذ نهاية القرن التاسع عشر، بدأت هذه الأزمات مع الكساد الكبير عام 1929، واستمرت خلال الأزمة المالية عام 1987، وبلغت ذروتها في الأزمة المالية العالمية 2007-2008، التي انطلقت من الولايات المتحدة ثم امتدت إلى الاقتصادات المتقدمة والناشئة معا، وقد فاقمت العولمة المالية من الأزمات نتيجة الترابط بين الأسواق المالية العالمية، مما جعل الاقتصادات الوطنية أكثر عرضة لعدم الاستقرار وأضعف فعالية السياسات النقدية والمالية في التخفيف من الصدمات الاقتصادية.

[271] خالد محمد عبد السلام. "أزمة الديون الخارجية وأثرها على التنمية في البلدان النامية". (مجلة القرطاس للعلوم الإنسانية والتطبيقية)، المجلد الخامس، العدد 14، 2025، ص 437.

[272] بطاينة، طلال محمد. "المديونية الخارجية وأثرها على اقتصاديات الدول النامية". (مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية)، المجلد 36، العدد 1، 2009، ص. 101–120.

[273] Daniel W. Drezner – Global Economic Governance during the Great Recession, Cambridge University Press, January 2014, Volume 66, Number 1, pp. 130-134

التي تزداد عولمةً، وامتناع الدول عن التنازل عن سلطاتها السيادية التي تعوق إرساء أسس حكومة عالمية بصلاحيات تخولها وضع القواعد والقوانين.[274]

كما أن تزايد نفوذ الشركات متعددة الجنسيات قد زاد من تعقيد هيكل النظام الاقتصادي العالمي، أصبحت هذه الشركات جهات فاعلة رئيسية تُسيطر على سلاسل الإنتاج والتوزيع العالمية، وتمتلك نفوذًا كبيرًا لتوجيه الاستثمارات ونقل التكنولوجيا، بل وتؤثر بشكل غير مباشر على السياسات الاقتصادية للدول المضيفة[275] .

من جهة أخرى، تواجه الدول النامية تحديات اجتماعية متفاقمة، كالفقر والبطالة والهجرة غير النظامية وتدهور الخدمات الصحية والتعليمية، وتعكس هذه المشكلات المترابطة هشاشة هياكلها الاقتصادية والاجتماعية، ومحدودية قدرتها على تحقيق التنمية المستدامة[276].

كما تبرز تحديات البيئة والتنمية المستدامة، إذ يواجه العالم آثار تغير المناخ، واستنزاف الموارد الطبيعية، والتلوث البيئي، مما يستلزم إعادة النظر في نماذج النمو الاقتصادي لتحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة.[277]

[274] ريتشارد وُود وَارد، إنصافاً للمنظمات الاقتصادية الدولية، ، 30 يوليو 2020، تاريخ الاطلاع: 2026/06/13متاح على الموقع: https://trendsgroup.org/ar/insight/%d8%a5%d9%86%d8%b5%d8%a7%d9%81%d8%a7%d9%8b-%d9%84%d9%84%d9%85%d9%86%d8%b8%d9%85%d8%a7%d8%aa-%d8%a7%d9%84%d8%a7%d9%82%d8%aa%d8%b5%d8%a7%d8%af%d9%8a%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d8%af%d9%88%d9%84%d9%8a%d8%a9/

[275] John H. Dunning and Sarianna M. Lundan, Multinational Enterprises and the Global Economy, 2nd ed. (Cheltenham, UK: Edward Elgar Publishing, 2008), p. 297

[276] لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، تحديات التنمية في العالم: نحو رؤية أشمل لقضايا التنمية، الأمم المتحدة، 2022، ص 29.

[277] ibid.

الخاتمة:

تكشف دراسة النظام الاقتصادي العالمي عن كونه نظامًا معقدًا ومتشابكًا، تتداخل فيه أدوار الدول والمؤسسات الاقتصادية الدولية والشركات متعددة الجنسيات، مما يجعله نظامًا ديناميكيًا يتغير باستمرار وفقًا لتوازن القوى الاقتصادية والسياسية على المستوى الدولي، فقد ساهم هذا التفاعل المعقد في تنظيم حركة الاقتصاد العالمي من حيث التجارة والاستثمار وتدفقات رأس المال والتكنولوجيا، ولكنه في الوقت نفسه أدى إلى ظهور أشكال جديدة من التفاوت وعدم المساواة بين الدول والمناطق.

لقد أتاح النظام الاقتصادي العالمي المعاصر فرصًا هائلة للنمو والانفتاح الاقتصادي، ومع ذلك، لم تُوزع هذه المكاسب بشكل عادل، فقد استفادت الدول الصناعية المتقدمة، التي تمتلك قدرات تكنولوجية ومالية ومؤسسية، أكثر من غيرها، بينما لا تزال الدول النامية في وضع أقل فعالية داخل هذا النظام، حيث تعاني من تبعيات اقتصادية وهيكلية تحد من قدرتها على تحقيق تنمية مستقلة ومستدامة، ويتجلى ذلك في استمرار اتساع فجوة التنمية بين الشمال والجنوب، سواء من حيث الدخل أو الإنتاج أو مستويات المعيشة.

بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية الدولية، فعلى الرغم من دورها في تنظيم وإدارة النظام المالي والتجاري العالمي، إلا أنها لا تعمل بمعزل عن موازين القوى الدولية، بل إنها تعكس، بدرجات متفاوتة، مصالح القوى الكبرى المؤثرة فيه، وهو ما يثير قضايا تتعلق بالعدالة الاقتصادية والتمثيل العادل للدول النامية داخل هذه المؤسسات. في المقابل، برزت الشركات متعددة الجنسيات كلاعبين اقتصاديين رئيسيين ذوي نفوذ كبير على الاقتصاد العالمي من خلال سيطرتها على الاستثمارات

وسلاسل الإنتاج العالمية، وأحيانًا حتى من خلال تأثير غير مباشر على السياسات الاقتصادية للدول التي تتلقى استثماراتها.

من جهة أخرى، تواجه الدول النامية مجموعة من التحديات الهيكلية المعقدة، بما في ذلك ضعف هياكل الإنتاج، وتزايد الديون الخارجية، وارتفاع معدلات الفقر والبطالة، وهشاشة أنظمة الصحة والتعليم، وانتشار الهجرة غير النظامية والصراعات الاجتماعية والسياسية، وهي تحديات مترابطة تعكس، في جوهرها، اختلالات هيكلية داخل النظام الاقتصادي العالمي نفسه، وليست مجرد مشاكل داخلية معزولة.

في ضوء هذه الحقائق، بات تحقيق تنمية دولية عادلة ومستدامة ضرورة ملحة، تستلزم مراجعة آليات الحوكمة الاقتصادية العالمية، وتعزيز دور الدول النامية في صنع القرارات الاقتصادية الدولية، وإصلاح قواعد التجارة والتمويل الدوليين لضمان مزيد من العدالة والتوازن، كما يستلزم ذلك دعم قدرات الدول النامية في مجالات الإنتاج والتكنولوجيا والتعليم والبنية التحتية، بما يُمكّنها من الاندماج بشكل أكثر فعالية في الاقتصاد العالمي.

وفي نهاية المطاف، سيظل مستقبل النظام الاقتصادي العالمي مرتبطًا بقدرته على التكيف مع متطلبات العدالة الاقتصادية والتنمية المستدامة، وتقليص الفجوات التنموية بين الدول، بما يضمن استقرارا أكبر في النظام الدولي، ويحقق مصالح مختلف الجهات الفاعلة فيه بطريقة أكثر توازنًا وإنصافًا.

قائمة المراجع:

- حبيب محمود، مفهوم النظام الاقتصادي العالمي الجديد، متاح على الموقع : https://almerja.com/reading.php?idm=109303
- إدري صفية، محاضرات في مقياس النظام الاقتصادي الدولي، سنة تالثة علاقات دولية،

http://tele-ens.univ-oeb.dz/moodle/course/view.php?id=6971

- بن موسى كمال،"صراع القمة و دعائم النظام الاقتصادي العالمي الجديد "، (مجلة حوليات جامعة الجزائر)، المجلد20، العدد1 ،2011.

- معيزي قويدر، "تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي في ظل اقتصاد السوق"، (مجلة الاقتصاد الجديد)، المجلد 1، العدد 2، 2013.

- نعيم الخطيب، الوجيز في النظم السياسية ، دار الثقافة والنشر، القاهرة،1999.

- حسن سالم سعد أبو فارس، المؤسسات الاقتصادية العالمية و دورها في إدارة الاقتصاد الدولي،مجلة جامعة بني وليد للعلومالإنسانية والتطبيقية،المجلد9،العدد2، 2024.

- عبدالرزاق بحري،دور وظيفة الدولة في ظل العولمة، (مجلة صوت القانون)،المجلد،العدد2،2019

- أحمد سبع، العولمة الاقتصادية للدولة: دراسة في النظام الاقتصادي العالمي الجديد الجزائر .الجزائر: جامعة 3، 2007

- معيزي قويدر، "تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي في ظل اقتصاد السوق"، (مجلة الاقتصاد الجديد)، المجلد 1، العدد 2، 2013.

- عاطف السيد، العولمة في ميزان الفكر، مطبعة فليمنج، 2002،

- إسماعيل صيري عبد الله ، الكوكبة في مصر المعاصرة، مجلة الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء، التعاون والتشريع، القاهرة، 1997.

- قويدرابتسام، مؤسسات النظام الإقتصادي الدولي، محاضرات ألقيت على طلبة السنة الثالثة علاقات دولية في مقياس النظام الإقتصادي الدولي، كلية العلوم السياسية، جامعة صالح بوبنيدر قسنطينة،2020/2019

- خويلد السعيد،أجهزة النظام الاقتصادي الدولي،(دفاتر السياسة و القانون)، العدد التاسع، جويلية 2013

- دودان حنان، دور صندوق النقد الدولي في إدارة أزمة الديون الخارجية للدول العربية خلال الفترة (2008-2015)، (مجلة البشائر الاقتصادية)، المجلد الرابع، العدد 2 ،2016.

- لبيوض أسماء، "المشروطية في السياسات الخاصة بصندوق النقد الدولي و انعكاساتها على الدول النامية "حالة الجزائر"،(أطروحة دكتوراه غير منشورة)، كلية الحقوق و العلوم السياسية: تخصص قانون العلاقات الاقتصادية الدولية، جامعة مستغانم،2018.

- صندوق النقد الدولي، الصلابة في مواجهة التغير،التقرير السنوي 2024 حنان درحمون، " دور صندوق النقد الدولي في إدارة أزمة الديون السيادية الأوروبية - دراسة حالة اليونان"، (التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون)، عدد 45 ، مارس 2016.

- - فادي علي مكي، ما بين الغات ومنظمة التجارة العالمية. بيروت ، المركز اللبناني للدراسات، 2000.

- شرادي نبيل، " دور منظمة التجارة العالمية في تحرير التجارة الخارجية للدول النامية"، (مجلة المعيار)، العدد13 ، 2018.

- صندوق النقد والبنك الدوليان يواجهان «تمرد الشفافية» في ديون الأسواق الواعدة، نُشر: 14-07:52 أكتوبر 2025، تاريخ التصفح:2025/11/06-

https://aawsat.com/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF/5197046-%D8%B5%D9%86%D8%AF%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%82%D8%AF-

- جيزيل خلف، صندوق النقد الدولي.. بين إنقاذ الاقتصادات وتعميق الأزمات،2025/11/03، تاريخ التصفح:2025/11/07

https://www.alaraby.com/news/%D8%B5%D9%86%D8%AF%D9%88%D9%82-%D8%A

- الأمم المتحدة، "كارثة إنمائية": 3.3 مليار شخص في العالم يعانون بسبب الديون، متاح على الموقع https://news.un.org/ar/story/2023/07/1121892 ، تاريخ التصح:2025/11/06

- صندوق النقد الدولي، التقرير السنوي 2024.

- صندوق النقد الدولي: النشأة، المباديء، الاهداف، الدور، المهام ودواعي التأسيس،تاريخ النشر2019/02/19،متاح على الموقع https://www.ministryinfo.gov.lb/42763

- عماد محمد سلمان الجراجرة، "الشركات متعددة الجنسية ومدى مشروعيتها في الفقه الإسلامي،" (المجلة العربية للنشر العلمي)، المجلد 3، العدد 44، 2022.

- مفيدة لمزري ،وردة سالمي، "الشركات المتعددة الجنسيات واقتصاديات الدول النامية ،(مجلة إيليزا للبحوث والدراسات)، المجلد 5، العدد 1، 2020.

- طاهر الزيباري، النظرية السوسيولوجية المعاصرة.الأردن: دار البيروني للنشر و التوزيع، ط 1، 2016.

- نوري رشيد نوري، "القانون الدولي للتنمية"، (مجلة الكلية الاسلامية الجامعة)، المجلد 2، العدد 41، النجف، 2017.

- علي جابر عبد الحسين، "صندوق النقد الدولي:وصفات التنمية و مشروطية التحول الرأسمالي في الدول النامية"، (مجلة المثنى للعلوم الادارية و الاقتصادية)،المجلد 8، العدد 4، 2018.

- صالح الرقب، العولمة، الجامعة السالمية، د،د،ن، ط1، 2003 ،

- خالد بشير، كيف يهيمن صندوق النقد الدولي على النظام الاقتصادي العالمي، متاح على الموقع:

- https://www.hafryat.com/ar/blog/

- حسين سرمك حسن، دور صندوق النقد الدولي في تخريب الاقتصاد في المغرب والأردن ومخططه لاستغلال انتفاضات "الربيع العربي- http://www.odabasham.net/ "

- سفين بطاطا،" الهيمنة و العولمة الاقتصادية"،(مجلة الاقتصاد)، العدد 22، ديسمبر 2014.

- بهلول نسيم،العقبات الاقتصاديات الدولية بين سياسات الهيمنة والفوقية الاقتصاديات المستبدة،(مجلة القانون الدولي و التنمية)، المجلد الاول، العدد الثاني، 2015.

- حامد نورالدين،منظمات الهيمنة العالمية "BIRD.FMI" والحقوق الإقتصادية والإجتماعية للدول النامية دراسة حالة الجزائر، (مجلة الحقيقة)، المجلد الثالث، العدد الثالث،2016.

- مقورة جنات، "آليات العولمة الاقتصادية وأثرها على السيادة"، (مجلة العلوم الانسانية) ،جامعة الإخوة منتوري قسنطينة، الجزائر، المجلد أ، عدد جوان 2017 ،

- يوسف عبد الله محمود، صندوق النقد الدولي: إفقار مُمنهج للبلدان النامية ، متاح على الموقع

http://alrai.com/article/10446581/%D9%83%D8%AA%D8%A7%D8%A8/%D8%B5%D9%86%D8%A

- عمر عادلي،" صندوق النقد لا هو المشكلة و لا هو الحل"،(اوراق كارنيغي) ، بيروت: مركز كارنيغي للشرق الاوسط

- يوسف بعيطيش، تحديا ت ورهانات الدول النامية في ظل العولمة"، (مجلة العلوم القانونية والسياسية)، المجلد10، العدد1، 2019.

- أسامة صالح، "الديمقراطية في الدول النامية: دراسة تفسيرية مقارنة"، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، المجلد 20، العدد 1 (العدد التسلسلي 78)، يناير 2019،

- زوينة ريال، "الشركات متعددة الجنسيات و آثارها الاقتصادية على البلدان النامية: دراسة حالة الجزائر 2000–2010،"(أطروحةدكتوراهيرمنشورة)، جامعة الجزائر 3، 2013.

- محمد حسين مرتضى عرفة، " مرتكزات العولمة من رأسمالية الدولة االحتكارية إلى ثورة الاتصالات والمعلوماتية "، دار وائل للنشروالتوزيع، سورية، 2016.

- هاشم نعمة، "العلاقة بين الديمقراطية والتنمية، مع التركيز على حالة البلدان النامية"، مجلة الثقافة الجديدة، 22 ماي 2023، متاح على : https://althakafaaljadeda.net/index.php/articles/451-2023-05-22-21-30-30 ،تاريخالتصفح2026/60/10.

- -

- - منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، حالة أطفال العالم 2023: مستقبل الطفولة في عالم متغير (نيويورك, 2023)، https://www.unicef.org/media/151976/file/ArabicSOWC2023Web.pdf.

- - مراد خروبي، عبد العزيز سرار، العولمة والنظام العالمي الجديد،(مجلة الاقتصاد الصناعي)، جامعة باتنة، 2016

- - International Monetary Fund.capacity development. https://www.imf.org/ar/About/Factsheets/imf-capacity-development
- International Economic Systemhttps://library.fiveable.me/key-terms/ap-world/international-economi system
- Auerbach, Michael P. EBSCO Research Starters. "Global Economy." 2012. https://www.ebsco.com/research-starters/diplomacy-and-international-relations/global-economy.
- Elena Popkova-, Oksana Chechina-, Aleksandra Sultanova, Structural and Logical Model of Contemporary GlobalEconomic System, European Research StudiesVolume XIX, Issue 2, Special Issue, 2016,pp. 218 – 227
- Daniel Susskind* and David Vines. "Global economic order and global economic governance. Oxford Review of Economic Policy, 2024, 40, 189–219

  https://doi.org/10.1093/oxrep/grae021

- Pierre JUDET. DEVELOPMENT AND THE STATE : A CHANGING VISION. December 2000.
- Gilpin, Robert. Global Political Economy: Understanding the International Economic Order. Princeton: Princeton University Press, 2001.
- The Role of the State in the Global Economy," The Federalist,2024. accessed November 3, 2025, https://www.thefederalist.eu/site/index.php/en/notes/2190-the-role-of-the-state-in-the-global-economy.
- United Nations, Department of Economic and Social Affairs. (2004). Globalization and the State: Challenges for Economic Growth and Human Development. New York: United Nations: 32
- CHAPTER 4: GLOBALISATION AND THE ROLE OF THE STATE. University of Pretoria , https://repository.up.ac.za/server/api/core/bitstreams/6f53b23a-798a-48a7-b023-6b502359e495/content
- Peter EVANS. What Future for the State in a Global Political Economy?. Swiss Political Science Review. https://www.iatp.org/sites/default/files/What_Future_for_the_State_in_a_Global_Politica.htm
- Walder, Andrew G. "The State as an Ensemble of Economic Actors: Some Inferences from China's Trajectory of Change." In Transforming Post-

Communist Political Economies, edited by Joan M. Nelson, Charles Tilly, and Lee Walker, 425–452. Washington, D.C.: National Academies Press, 1998

- Du, Ming. “Chinese State-owned Enterprises and International Investment Law.” Georgetown Journal of International Law 53, no. 4 (2022): 777-810
- Sassen, Saskia. “The State and Economic Globalization: Any Implications for International Law?” Chicago Journal of International Law 1, no. 1 (2000): Article 12,p110.
- Sassen, Saskia. “Embedding the Global in the National: Implications for the Role of the State.” Macalester International 7 (1999): Article 8
- Saskia Sassen, "The State and the Global Economy," Theory and Society 6, no. 3 (Summer 1999): 324
- uman, L., and Ö. Üsenmez. “Discussions on the Role of the State.” Journal of Economics and Political Economy 3, no. 3 (2020): 577
- United Nations Department of Economic and Social Affairs [DESA], 2001.
- Pedro Costa Gonçalves, The Enabling State and the Market (Lisbon: Pedro Costa Gonçalves, 2012), 14, https://www.pedrocostagoncalves.eu/PDF/textos/the_enabling_state.pdf
- Hood, C. (1991). “A Public Management for All Seasons?” Public Administration, 69(1), 3–19. https://doi.org/10.1111/j.1467-9299.1991.tb00779.x

. -

- International Bank for Reconstruction and Development

https://www.cambridge.org/core/journals/international-organization/article/international-bank-for-reconstruction-and-development/575FCFEE13AA4DAF1C363B93E18800F0

- Oanda,What is the International Monetary Fund (IMF)? Roles, functions, and history explainedhttps://www.oanda.com/sg-en/trade-tap-blog/analysis/fundamental/imf-roles-functions-history/
- Fundsforngos, The International Monetary Fund’s Role in Global Economic Governancehttps://www2.fundsforngos.org/articles/the-international-monetary-funds-role-in-global-economic-governance/
- Masson, P.R. & Mussa, M .The Role of the IMF: Financing and Its Interactions with Adjustment and Surveillance. Pamphlet Series No. 50. Washington, D.C.: IMF, 1996
- The role of theInternationalMonetary Fundin a changing globaleconomicenvironment. Deutsche
- International Monetary Fund. www.imf.org/en/About/Factsheets/IMF-Lending?utm

- A Challenging Imperative: IMF Reform, the 17th Quota Review and Increasing Voice and Representation for DevelopingCountrieshttps://www.bu.edu/gdp/2025/04/14/a-challenging-imperative-imf-reform-the-17th-quota-review-and-increasing-voice-and-representation-for-developing-countries/
- Drazen RAKIC, 2019.The International Monetary Fund:15 th General Review of Quotas, Policy Department for Economic, Scientific and Quality of Life Policies. European Union
- maia colodenco, maria florencia asef horno, marina zucker-marques.. 2025. A Challenging Imperative:IMF Reform, the 17th Quota Review and Increasing Voice and Representation for DevelopingCountries. Boston University Global Development Policy Center.
- Brahima Sangafowa Coulibaly.Global Economy and, Kemal Derviş. The governance of the International Monetary Fund at age 75 https://www.brookings.edu/articles/the-governance-of-the-international-monetary-fund-at-age-75
- RAKESH MOHAN, IMF Quota Reforms andGlobal Economic Governance:What Does the Future Hold?, CSEP WORKING PAPER-2, The Centre for Social and Economic Progress (CSEP ,OCTOBER 2020
- Bird, Graham, Faryal Qayum, and Dane Rowlands. The Effects of IMF Programs on Poverty, Income Inequality and Social Expenditure in Low Income Countries. Journal of Economic Policy Reform, 2020.
- Dreher, Axel. 2006. “IMF and Economic Growth: The Effects of Programs, Loans, and Compliance with Conditionality.” World Development 34 (5): 769–788. https://doi.org/10.1016/j.worlddev.2005.11.002
- Kentikelenis, Alexander E., Thomas H. Stubbs, and Lawrence P. King. 2017. “IMF Conditionality and Development Policy Space, 1985–2014.” Review of International Political Economy 24 (4): 543–582. https://doi.org/10.1080/09692290.2017.1322148
- Beirne, John, and Niall McCarthy. “Democracy, Public Debt Transparency, and Sovereign Creditworthiness.” Strathprints Institutional Repository, University of Strathclyde, 2022.p4.
- Laurent Kemoe and Zaijin Zhan, 2018,WP/18/189Fiscal Transparency, Borrowing Costs, and ForeignHoldings of Sovereign Debt, IMF Working Papers , International Monetary Fund
- Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD). Global Debt Report 2025: Financing Growth in a Challenging Debt Market Environment. OECD Publishing, 2025. OECD Report, Chapter 3 https://www.oecd.org/en/publications/2025/03/global-debt-report-2025_bab6b51e/full-report/sovereign-debt-markets-in-emerging-market-and-developing-economies_08ce7ef7.html?
- World Bank. (2024, December 3). Developing countries spent a record US$ 1.4 trillion to service foreign debt in 2023 [Press release]. World Bank.

https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2024/12/03/developing-countries-paid-record-1-4-trillion-on-foreign-debt-in-2023

- Jessica Hickle, State of the Evidence:Debt Transparency, May 2023,p5.https://www.opengovpartnership.org/wp-content/uploads/2023/05/State-of-the-Evidence-DebtTransparency.pdf
- Axel van Trotsenburg,The world needs radical debt transparency, July 01, 2025

https://blogs.worldbank.org/en/voices/the-world-needs-radical-debt-transparency

- How the IMF Promotes Global Economic Stability. https://www.imf.md/imfstabil.html
- Reem Heakal, What Is the World Trade Organization (WTO)? Purpose and Functions, https://www.investopedia.com/investing/what-is-the-world-trade-organization/
- India's No. 1 Commerce Institute,The Role of the World Trade Organization,30/08/2025.https://lakshyacommerce.com/academics/the-role-of-world-trade-organization
- the World Trade Organization (WTO).https://www.wto.org/english/thewto_e/thewto_e.htm - Vajiram World Trade Organisation, Objectives, Evolution, Principleshttps://vajiramandravi.com/current-affairs/world-trade-organisation
- Radojević, Tijana, Danica Rajin, Jelena Nikolić, and Semih Yildirim. 2024. "WTO's Role in Shaping Global Economy and Contemporary Business Dynamics." Finiz 2024: Papers from the Thematic Areas of the Conference – Corporate Finance Review, 70–76.p71 https://doi.org/10.15308/finiz-2024-70-76
- Rapaić, S. 2013. The World Trade Organization and Enterprises in Foreign Trade. Belgrade: Faculty of Economics.
- Sari, Avid Leonardo, Irwandi, Gusmailina, Loso Judijanto, and Totok Hendarto. 2024. "The Role of the World Trade Organization in Shaping International Relations and Trade Diplomacy." International Journal of Science and Society 6, no. 3: 555–560.p559. http://ijsoc.goacademica.com
- CFI .World Trade Organization (WTO) https://corporatefinanceinstitute.com/resources/economics/world-trade-organization-wto/
- World Trade Organization, World Trade Organization Annual Report 2023–2024 (Geneva: WTO, 2024), p17.https://www.wto.org
- Nenci, S. (2020). Do We Still Need the World Trade Organi-zation? Journal of International Commerce, Economicsand Policy, 11(3), 2050012.

- Herbert, E. (2020). The Role of the World Trade Organisation in International Trade and Investment. Nnamdi Azikiwe University Journal of International Law and Jurisprudence, 11(1)
- United States International Trade Commission .Under standing Antidumping & Countervailing Duty Investigations. https://www.usitc.gov/
- United States - Countervailing duty measures on certain products from China, https://www.wto-ilibrary.org/content/reports/10.30875/25208233-437
- Preliminary Affirmative Determinations in the Countervailing Duty Investigations of Float Glass Products from the People's Republic of China and Malaysia. https://www.trade.gov/preliminary-determinations-countervailing-duty-investigations-float-glass-product-china-and
- WTO, Understanding on Rules and Procedures Governing the Settlement of Disputes (DSU), Art. 3.7, https://www.wto.org/english/tratop_e/dispu_e/dsu_e.htm
- Andrew D. Mitchell ,2006. "Proportionality and Remedies in WTO Disputes." European Journal of International Law 17 (5): 985-1014.
- WTO, Understanding on Rules and Procedures Governing the Settlement of Disputes (DSU), Art. 22.6, https://www.wto.org/english/tratop_e/dispu_e/dsu_e.htm
- Agreement on Implementation of Article VI of the General Agreement on Tariffs and Trade 1994 (Anti-Dumping Agreement), Art. 2.1,
- Chad P. Bown, Trade Remedies and World Trade Organization Dispute Settlement: Why Are So Few Challenged? (World Bank Policy Research Working Paper 3540, March 2005), 6.
- Joshua Meltzer, The Challenges to theWorld Trade Organization:It's All About LegitimacyPolicy Paper 2011-04G L O B A L V I E W S. Global Economyand Developmentat BROOKINGS
- World Trade Organization. Marrakesh Agreement Establishing the World Trade Organization, 1994, Article IX:1. Accessed November 7, 2025. https://www.wto.org/english/docs_e/legal_e/04-wto_e.htm
- Jeffrey J. Schott Decision-Making in the WTO. Policy Brief .Peterson Institute for International Economics. (2015).
- PIIE Policy Brief. Retrieved from https://www.piie.com/publications/policy-briefs/decision-making-wto
- Srijan Shukla . Political underpinnings of WTO's partial resilience in the post-Trump era.https://www.yalejournal.org/publications/political-underpinnings-of-wtos-partial-resilience-in-the-post-trump-eraMay 15, 2023
- Hoekman, Bernard. 2017. "The World Trade Order: Global Governance by Judiciary?" European Journal of International Law 27 (4): 1083–1093. https://doi.org/10.1093/ejil/chw063

- Lester, Simon, and Inu Manak Zhu. 2018. “The Appellate Body’s Role in Interpreting WTO Rules.” World Trade Review 17(3)
- United States Trade Representative (USTR). 2020. Report on the Appellate Body of the World Trade Organization. Washington, DC.
- Ruiz Fabri, Hélène. 2020. “The WTO Appellate Body: Crisis and Reform.” International and Comparative Law Quarterly 69 (3): 541–570.
- Davey, William. 2021. “The WTO Dispute Settlement System: 25 Years On.” Journal of International Economic Law 24(1): 1–25.
- National Board of Trade Sweden. 2023. The WTO Appellate Body Crisis: A Contribution to the Ongoing Discussions. Stockholm: National Board of Trade Sweden.
- Hoekman, Bernard, and Robert Wolfe. 2021. “Reforming the World Trade Organization: Practitioner Perspectives from China, the EU, and the US.” China & World Economy 29, no. 4 (July): 1–34. https://doi.org/10.1111/cwe.12378
- Hoekman, Bernard, and Petros C. Mavroidis. 2021. “WTO Reform: Back to the Past to Build for the Future.” Global Policy 12 (S3): 5–12. https://doi.org/10.1111/1758-5899.12924
- WTO. n.d. Special and Differential Treatment Provisions. World Trade Organization. Accessed December 11, 2025. https://www.wto.org/english/tratop_e/devel_e/dev_special_differential_provisions_e.htm
- World Trade Organization. n.d. Examples of Provisions for Differential and More Favourable Treatment of Developing Countries. Technical Cooperation and Training. Accessed December 11, 2025. https://www.wto.org/english/tratop_e/devel_e/teccop_e/s_and_d_eg_e.htm
- Ukpe, Aniekan. 2025. “‘Creating a More Equitable Framework’: The WTO and Reforming Special and Differential Treatment.” Global Policy Journal, May 15, 2025. https://www.globalpolicyjournal.com/blog/15/05/2025/creating-more-equitable-framework-wto-and-reforming-special-and-differential
- World Trade Organization (WTO). n.d. The WTO: History and Background. Accessed December 11, 2025. https://www.wto.org/english/thewto_e/history_e/history_e.htm
- World Trade Organization (1995). General Agreement on Trade in Services (GATS)
- World Trade Organization (1998). Work Programme on Electronic Commerce
- World Trade Organization (2019–2024). Joint Statement Initiative on E-Commerce – Negotiation Updates. https://www.wto.org/english/tratop_e/ecom_e/joint_statement_e.htm

- World Trade Organization. (2024). Communication from the Participants in the Joint Statement Initiative on E-commerce. WT/GC/W/955. Retrieved from chrome-extension://efaidnbmnnnibpcajpcglclefindmkaj/https://docs.wto.org/dol2fe/Pages/SS/directdoc.aspx?filename=q:/WT/GC/W955.pdf&Open=True
- World Trade Organization. 2025. Great Expectations: Quantifying the Potential Economic Impact of the WTO Agreement on E-Commerce. Staff Working Paper ERSD-2025-06. Economic Research and Statistics Division. Accessed from https://www.wto.org/english/res_e/reser_e/ersd202506_e.pdf
- UNCTAD. (2023). Digital Trade Report. United Nations Conference on Trade and Development.
- UNCTAD. (2023). Digital Economy Report 2023: Value Creation and Capture – Implications for Developing Countries. United Nations Conference on Trade and Development.
- Aaronson, Susan Ariel. Data Governance, AI, and Trade: Asia as a Case Study. IIEP Working Paper No. 2020-6. Institute for International Economic Policy, Elliott School of International Affairs, The George Washington University, 2020. P25.https://www2.gwu.edu/~iiep/assets/docs/papers/2020WP/AaronsonIIEP2020-6.pdf
- Erie, M. S., & Streinz, T. (2021). The Beijing Effect: China's Digital Silk Road as Transnational Data Governance. NYU Journal of International Law and Politics, 54(1), 1–91.
- India-Briefing. (2025). Digital Personal Data Protection (DPDP) Rules 2025 Notified. https://www.india-briefing.com/news/dpdp-rules-2025-india-data-protection-law-compliance-40769.html
- Wu, M. (2017). Digital Trade-Related Provisions in Regional Trade Agreements: Existing Models and Lessons for the Multilateral Trade System. RTA Exchange Overview Paper. Geneva: International Centre for Trade and Sustainable Development (ICTSD) & Inter-American Development Bank (IDB). Retrieved from https://hdl.handle.net/11159/1643
- OECD. (2022). Tax Challenges Arising from Digitalisation – Report on Pillar Two Implementation. Organisation for Economic Co-operation and Development. https://www.oecd.org/tax/beps/tax-challenges-arising-from-digitalisation.htm
- PwC. (2025). Digital service taxes: Are they here to stay?. Retrieved from https://www.pwc.com/us/en/services/tax/library/digital-service-taxes.html?
- McKinsey Global Institute. (2023). "The Economic Potential of Generative AI: The Next Productivity Frontier."
- WTO. (2024). Joint Statement on Electronic Commerce: Final Text. WT/GC/W/955.

- World Trade Organization (WTO). 2022. World Trade Report 2022: Climate Change and International Trade. Geneva: WTO Publications.
- Organisation for Economic Co-operation and Development. OECD Guidelines for Multinational Enterprises on Responsible Business Conduct. Paris: OECD Publishing, 2023.
- United Nations Conference on Trade and Development. Transnational Corporations, Volume 30, Number 3. Geneva: United Nations, 2023.
- J. W. J. Harrod, “Multinational Corporations,” in Global Transformations and World Futures: Knowledge, Economy, and Society, vol. 1, ed. Y. Takeuchi (Oxford: EOLSS Publishers, n.d.), accessed June 1, 2026. https://www.eolss.net/sample-chapters/c13/E1-24-02-01.pdf
- United Nations Conference on Trade and Development. Transnational Corporations, Vol. 1, No. 2. Geneva: United Nations, 1992.
- What Is a Multinational Corporation?, Ascot International, accessed June 1, 2026, https://www.ascotinternational.net/blog/what-is-a-multinational-corporation/
- Prerna Jha, "Multinational Corporations: Meaning and Characteristics," Sociology Group, November 8, 2017, https://www.sociologygroup.com/multinational-corporations-meaning/
- World Bank. (2020). World Development Report 2020: Trading for Development in the Age of Global Value Chains. World Bank Reportshttps://www.worldbank.org/en/publication/wdr2020?utm_source
- Rönesans Holding, "The Significance and Influence of Multinational Corporations on the Global Economy," accessed June 3, 2026, https://ronesans.com/en/blog/the-significance-and-influence-of-multinational-corporations-on-the-global-economy
- CFI Team, “Multinational Corporation (MNC): Overview, Characteristics, Advantages,” Corporate Finance Institute, July 1, 2020, accessed June 1, 2026, https://corporatefinanceinstitute.com/resources/management/multinational-corporation/
- Sarah Lee ،"The Rise of Multinational Corporations: Understanding Their Impact on Work and Society in the Modern Era, https://www.numberanalytics.com/blog/rise-of-multinational-corporations
- Peter K. Schott, Andrew B. Bernard, and J. Bradford Jensen, “Exporters, Jobs, and Wages in U.S. Manufacturing: 1976–2007,” Brookings Papers on Economic Activity (2009): 67–112؛ David H. Autor et al., “The China Shock: Learning from Labor-Market Adjustment to Large Changes in Trade,” Annual Review of Economics (2017)
- Andrew B. Bernard, J. Bradford Jensen, and Peter K. Schott, “Importers, Exporters and Multinationals: A Portrait of Firms in the U.S. that Trade Goods,” NBER Working Paper No. 11404 (2009)؛ T. Yabe, “Global

Production Networks and Intra-firm Trade," Journal of International Economics (2 0 0 5).
- Andreas Polk and Armin Schmutzler, "Lobbying and the Power of Multinational Firms," Socioeconomic Institute Working Paper No. 1008, University of Zurich, 2010, accessed June 1, 2026. https://web.mit.edu/insong/www/pdf/MNClobby.pdf
- Erik Gartzke, "The Capitalist Peace," American Journal of Political Science 51, no. 1 (2007).
- Elif C. Arbatli, Economic Policies and FDI Inflows to Emerging Market Economies, IMF Working Paper No. 11/192 (Washington, DC: International Monetary Fund, 2011).
- Era Dabla-Norris, Jiro Honda, Amina Lahreche, and Geneviève Verdier, FDI Flows to Low-Income Countries: Global Drivers and Growth Implications, IMF Working Paper No. 10/132 (Washington, DC: International Monetary Fund, 2010. https://www.imf.org/-/media/websites/imf/imported-full-text-pdf/external/pubs/ft/wp/2010/_wp10132.pdf
- Peter Gratton, "Multinational Corporation: History, Characteristics, and Types," Investopedia, accessed June 3, 2026, https://www.investopedia.com/terms/m/multinationalcorporation.asp#citation-34
- Bessma Momani, American politicization of the International Monetary Fund, Review of International Political Economy , December 2004,P 904
- Rapkin, D,et al 'Institutional Adjustments to Changed Power Distributions: Japan and the United States in the IMF', Global Governance,1997 .
- Jean-Pierre Allegret, Philippe Dulbecco, The institutional failures of International Monetary Fund conditionality, The Review of International Organizations, 2007
- Katie Pickle, "What Is A Third World Country?", The Borgen Project, 14 June 2015, available at: https://borgenproject.org/third-world-country/accessed on 10 June 2026
- Marcel Dirsus, "Memo to Earthlings: 'Third World' Is an Offensive Term!," January 8, 2021, accessed June 3, 2026. https://www.npr.org/sections/goatsandsoda/2021/01/08/954820328/memo-to-people-of-earth-third-world-is-an-offensive-term
- Congressional Research Service (CRS), What Is a Developing Country? How Development Is Measured and Defined, Report No. RL31662, 2002, .accessed 03 June 2026, https://www.everycrsreport.com/files/20021206_RL31662_e027b76c031d8532c67726eaf62662c27fb8d24b.pdf

- Encyclopaedia Britannica, “Developing Country,” Britannica Money, accessed 03 June 2026, https://www.britannica.com/money/developing-country
- ScienceDirect Topics, “Developing Countries,” Elsevier, accessed 03 June 2026, https://www.sciencedirect.com/topics/social-sciences/developing-countries
- Lynge Nielsen, Classifications of Countries Based on Their Level of Development: How it is Done and How it Could be Done, IMF Working Paper (Washington, DC: International Monetary Fund, February 2011).
- Themrise Khan, Seye Abimbola, Catherine Kyobutungi, and Madhukar Pai, “How We Classify Countries and People—and Why It Matters,” BMJ Global Health, 2022,p3 https://gh.bmj.com/content/7/5/e009705
- Adel Daoud, Elias Nosrati, Bernhard Reinsberg, Alexander E. Kentikelenis, Thomas H. Stubbs, and Lawrence P. King, “Impact of International Monetary Fund Programs on Child Health,” Proceedings of the National Academy of Sciences (PNAS) 114, no. 25 (2017): 6492–6497, https://doi.org/10.1073/pnas.1618093114
- Tammam Aloudat and Themrise Khan, “Decolonisation of Humanitarianism or Humanitarian Aid?” PLOS Global Public Health 2, no. 4 (2022): e0000179, https://doi.org/10.1371/journal.pgph.0000179
- Gavin Yamey, Patricia Garcia, Fatima Hassan, Wenhui Mao, Casey Kennedy McDade, Madhukar Pai, Sengupta Saha, Philip Schellekens, Andrea Taylor, and Krishna Udayakumar, “It Is Not Too Late to Achieve Global COVID-19 Vaccine Equity,” BMJ 376 (2022): e070650, https://doi.org/10.1136/bmj-2022-070650
- Dania Arayssi, The Developing Countries: Challenges in the Global Economy, Josef Korbel School of International Studies, University of Denver, 29 April 2020. available at SSRN: https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=3589489
- International Crisis Group, Crisis Watch Reports (various years); World Bank, World Development Report 2017: Governance and the Law, Washington, DC, 2017, https://www.worldbank.org/en/publication/wdr2017
- Douglas A. Hibbs Jr., Mass Political Violence: A Cross-National Causal Analysis, Princeton University Press, 1973, available at: https://www.researchgate.net/profile/Douglas-Hibbs-Jr/publication/236869147_Mass_Political_Violence_A_Cross-National_Causal_Analysis/links/00b7d519ba7908e76f000000/Mass-Political-Violence-A-Cross-National-Causal-Analysis.pdf
- Unemployment and underemployment are also significant challenges in developing countries, course material on characteristics of developing countries,https://egyankosh.ac.in/bitstream/123456789/115881/1/Unit-11.pdf

- World Bank, World Development Indicators (WDI), Agriculture Employment Data, latest available estimates.
- The Economics of Developing Countries, Chapter 39W, "9W-https://glencoe.mheducation.com/sites/dl/free/0025694212/627555/Chapter39W.pdf
- Bishan Sanyal, Economic Development and Characteristics of Developing Countries (Lecture Notes, NHLPC), "Low Per Capita Income." http://receipt012022.hiralalpaulcollege.ac.in/upload/Economics/1710783555BAG%20Sem3%20ECO%20Unit%201%20Characteristic%20of%20Developing%20Country%20and%20concept%20of%20development%20By%20BS%20NHLPC.pdf.pdf
- Unemployment and underemployment are also significant challenges in developing countries, course material on characteristics of developing countries,https://egyankosh.ac.in/bitstream/123456789/115881/1/Unit-11.pdf
- International Labour Organization, World Employment and Social Outlook 2024, Geneva, International Labour Office.
- 8 Major Characteristics of Third World Countries," Studocuhttps://www.studocu.com/in/messages/question/3666737/8-major-characteristics-of-third-world-countries-briefly-in-detail (accessed June 11, 2026).
- World Bank, World Development Report 2018: Learning to Realize Education's Promise (Washington, DC: World Bank, 2018),
- United Nations Children's Fund, The State of the World's Children 2019 (New York: UNICEF, 2019)
- Abdella Mohammed Ahmed, Development Economics Lecture Notes, Department of Economics, Oda Bultum University, Chapter: "The Economics of Developing Countries", 2024/2025.
- United Nations, "Poverty Facts and Figures, https://www.un.org/en/global-issues/ending-poverty" accessed June 11, 2026.
- World Bank, Poverty, Prosperity, and Planet Report 2024 (Washington, DC: World Bank, 2024).
- International Organization for Migration, World Migration Report 2024 (Geneva: IOM, 2024).
- United Nations High Commissioner for Refugees, Global Trends: Forced Displacement in 2024 (Geneva: UNHCR, 2025).
- William Molle. Rates and Budget Deficits.A study of the advanced economies Global Economic Institutions. Routledge Studies in the Modern World EconomyInterest.

Contents

تمهيد 2
المحورالأول: مفهوم ونشأة النظام الاقتصادي الدولي: 3
نشأة النظام الاقتصادي الدولي: 3
مفهوم النظام الاقتصادي الدولي: 6
المحور الثاني: فواعل النظام الاقتصادي العالمي: 8
الدولة: 8
الدولة كمفهوم اقتصادي: 9
دور الدولة في النظام الاقتصادي العالمي: 9
العولمة وآثارها على تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي: 10
- من الدولة المتدخّلة إلى الدولة المُمكِّنة: 14
مؤسسات النظام الإقتصادي الدولي 15
-البنك الدولي للإنشاء والتعمير: 16
صندوق النقد الدولي : 17
العوامل الدولية المتغيرة وأثرها على دور صندوق النقد الدولي: 19
إجراءات الإقراض من الصندوق : 20
كيف تساعد قروض الصندوق بلدانه الأعضاء: 21
هيئة صندوق النّقد الدّوليّ: 21
تحديات صندوق النقد الدولي (IMF) : 23
دور صندوق النقد الدولي: 34
المنظمة العالمية للتجارة : 36
نشأتها وتطورها: 36
هيكل منظمة التجارة العالمية 40
واقع التجارة الدولية : 41
التحديات المستقبلية لمنظمة التجارة العالمية: 43
تحديات منظمة التجارة العالمية: 48
الشركات المتعددة الجنسيات: 61
تاريخ نشأة الشركات متعددة الجنسيات: 62
خصائص الشركات متعددة الجنسيات: 64

نماذج الشركات متعددة الجنسيات: 67
الدورالاقتصادي والسياسي للشركات المتعددة الجنسيات: 68
تقييم دور الشركات متعددة الجنسيات: 70
انتقادات الشركات متعددة الجنسيات: 71
المحور الثالث: النظام الاقتصادي العالمي والعولمة الإقتصادية: 72
تعريف العولمة الإقتصادية: 72
إشكالية التنمية الدولية في إطار النظام الاقتصادي العالمي: تحديات العولمة الإقتصادية : 73
تحديات التنمية الدولية في ضل النظام الاقتصادي العالمي: 74
تعميق فجوة الفقر والتخلف بين الشمال و الجنوب : 74
الهيمنة الاقتصادية: 76
إشكالية غياب العدالة في توزيع الأصوات : 77
إشكالية المشروطية: 79
المحور الرابع: اقتصاديات الدول النامية 82
دول العالم الثالث: 82
تعريف الدول النامية: 83
اشكالية المفهوم والمصطلح: 85
مواصفات البلدان النامية: 87
الخصائص السياسية: 87
المواصفات الاقتصادية 90
المحور الخامس: ملامح وتحديات النظام الاقتصادي العالمي 99
ملامح النظام الاقتصادي الدولي المعاصر: 99
التكامل العالمي 99
تعدد الأقطاب الاقتصادية 99
التغير في أساليب التنظيم السياسي والاقتصادي: 99
الملامح الاجتماعية والبيئية: 100
تحديات النظام الاقتصادي العالمي: 100
الخاتمة: 103
قائمة المراجع: 105